الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور – خنشلة –

كلية: الآداب و اللغات

قسم : اللغة و الأدب العربي

شعبة: اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

عنوان المذكرة

الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك أنموذجا

بحث مقدم لقسم اللغة والأدب العربي لاستكمال مواد شهادة ماستر 2

إعداد الطالبة:

- لبنى غلوج

إشراف الأستاذ:

* إلياس بوشمال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
ميلود حركاتي	أستاذ محاضر –ب-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	رئيسا
إلياس بوشمال	أستاذ مساعد -أ-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	مشرفا ومقررا
صليحة بعطوش	أستاذ مساعد –أ-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	مناقشا

السنة الجامعية 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَعِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَاعَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

البقرة/32

شكر وتقدير

أحمد الله حمدا كثيرا ، طيبا مباركا فيه، أحمده لأنه سهّل لي مبتغاي ووفقني
ومدّني بالقوة والعزم والإرادة لإتمام هذا العمل فالحمد له أولا
لأنه علّمني ما لم أكن أعلم
واقتداء بقوله صلى الله عليه وسلم (مَنْ لَمْ يَشْكُرْ النَاسَ لَمْ يَشْكُرْ اللهَ)
فإنني أتقدم بأصدق معاني العرفان والشكر الجزيل إلى أستاذي ومشرفي الفاضل
" إلياس بوشمال" الذي أسبل عليّ من علمه الكثير، ولم يبخل عليّ بنصائحه
وإرشاداته لي، وكان سندا وعونا لإنجاز هذا البحث منذ أن كان فكرة ثمّ خطة
حتى استوي على سوقه
كما أتقدم بشكري الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضّلوا بقبول مناقشة
هذه الرسالة العلمية وإثرائها من فيض خبرتهم
وقد تشرفت عظيم الشرف بمناقشتهم لي
كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر إلى قسم اللغة والأدب العربي بكلية الآداب
واللغات بجامعة عباس لغرور خنشلة
كما لا أنسى أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من قدّم لي الدعم والمادة العلمية
وأسأل الله العلي العظيم أن يجزي كل من ساعدني خيرا وبركة
والله الموفق والهادي إلى طريق الرشاد

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى من كانت لي سراجا يضيء دربي

إلى من أحن عليّ من نفسي

إلى قرة عيني وحياتي

أمي الغالية

إلى من رعاني على مر الزمان

إلى صاحب الفضل والإحسان

أبي العزيز

إلى أختي العزيزة وإخوتي الأعزاء

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي خلق الإنسان، علّمه البيان وأختار له لغة أهل الجنان والصلاة والسلام على خير الأنام وعلى آله وصحبه أجمعين ،وبعد:

لقد جاءت اللغة العربية لخدمة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فخرجت منها الفنون الأدبية وعلوم الكلام وغيرها من الفنون، فالقرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي وأما الحديث النبوي الشريف فيمثل المصدر التالي عنه، ولن يكون غير ذلك في مجال الدرس اللغوي، لما بين الإثنين من روابط ووشائج في المقصد والمسلك على الرغم من قيام مشكلة الاحتجاج بالحديث في مجالات اللغة والنحو والصرف، متميّزا بغزير المادة وواسع الثراء اللفظي وما صاحب هذه المشكلة من جدل واختلاف على أطوار الزمن.

يتميز كلام النبي صلى الله عليه وسلم بحسن الإفهام وبخُلوه من الحشو والتكرار والزيادة مع اجتماع المعاني الكبار في الكلمات القصار، فعلم الحديث النبوي رفيع القدر لا تغنى محاسنه على مرّ الزمن، وسيبقى إلى جانب القرآن الكريم في الاحتجاج، ففيهما إزدهار اللغة العربية وسرّ تقدمها فالتمسك بها سر النجاح والتقدم للأمة الإسلامية.

يعد الاحتجاج اللغوي مركز البحث الذي تدور حوله جوانبه المختلفة، وبذلك يكون هذا البحث في قضية من قضايا أصول النحو لا النحو ذاته، ولايخفى عنّا أن الحديث هو المصدر الثاني من مصادر النحو العربي بعد القرآن الكريم،فمنذ أمد بعيد اشتهر العرب بفصاحتهم وبيانهم وتفوقهم في العلوم اللغوية المختلفة، إلى أن جاء الإسلام ليصبح للغة العربية مكانة خاصة تتزاهى وتتفاخر بها بين الشعوب الأخرى، ولهذا فإن العلماء عكفوا على ربط دراساتهم على اختلافها، اللغوية، الصرفية والبلاغية بكتاب الله تعالى وحديث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، ولئن كانت دراساتهم القرآنية النحوية تبدو ضئيلة أو بالأحرى نادرة، لاسيما في مجال الاحتجاج اللغوي وإن كانت هذه الجهود مبعثرة في

مصنفات المتأخرين ولعل من أبرز هؤلاء الذين كان لهم باع كبير في موضوع الاحتجاج بالحديث الشريف العلاّمة "جمال الدين بن مالك الأندلسي" في مؤلفه الموسوم ب: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، حيث تضمّن مادة لغوية ثرّة، وأبرز ميزة فيه هي استشهاده بالحديث االنبوي الشريف ليثبت القاعدة النحوية التي يصبو إليها، لأن كلام النبي عليه الصلاة والسلام أفصح الكلام بعد القرآن الكريم فحقّ ابن مالك وغيره الاستشهاد بكلام نبيّنا الكريم.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة الموسومة ب: الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك أنموذجا.

تتضح أهمية الموضوع من خلال رصد الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك في مؤلفه بالإضافة إلى إبراز المكانة المرموقة للحديث الشريف في اللغة العربية وبيان أهمية الربط بين الحديث والنحو، وبين الحديث والاحتجاج،إضافة إلى بيان موقف العلماء القدامى والمحدثين من حجيّة الحديث النبوي في النحو، والآراء التي ظهرت ابتداء من زمن ابن الضائع وحتى يومنا هذا،وأيضا عرض حجج المانعين وبيان ردود وحجج المجوّزين للاستشهاد بالحديث النبوي، كما تتضح أهمية البحث من خلال إبراز دور الحديث النبوي في إثراء اللغة العربية وأيضا مكانة ابن مالك بين العلماء الأوائل في علم النحو والعدد الكبير الذي تتلمذ على يديه.

ومن الأسباب التى دفعتني لاختيار هذا الموضوع، بيان المكانة الهامة التي يتمتع بها ابن مالك، ملازمة كتب العلماء والتعرف على أسلوبهم ومدى استشهادهم بالحديث النبوي الشريف، تجسيد الدرس النحوي الذي قام به ابن مالك لخدمة اللغة العربية وتوطيد قواعدها، إضافة إلى ميلي إلى الدراسات النحوية بخاصة واللغوية بعامة.

وعليه سوف نطرح الإشكالات الآتية:

إلى أي حد اهتم اللغويون العرب بالاحتجاج بالحديث النبوي الشريف؟ وإلى أي حد نجح ابن مالك من خلال كتابه شواهد التوضيح والتصحيح في دراسة قضايا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ؟ وكيف أسهمت الدراسات الحديثية في إزدهار اللغة العربية ؟

وقد انتظم هذا البحث في مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة، فقد قمت في المدخل الموسوم ب:" النحو العربي والحديث الشريف مقاربة مفهومية وتاريخية، بتحديد مفهوم النحو ونشأته وأيضا مفهوم الحديث النبوي الشريف وتدوينه، أما الفصل الأول الموسوم ب: "الاحتجاج، مفهومه، طبيعته ومصادره، فقد توزع على أربعة مباحث وهي: المبحث الأول، مفهوم الاحتجاج أما المبحث الثاني، تطور الاحتجاج بالحديث عبر العصور،والمبحث الثالث، الاحتجاج، دوافعه، شروطه وقواعده والمبحث الرابع، مصادر الاحتجاج اللغوي.

أما الفصل الثاني الموسوم ب: الحديث النبوي الشريف،حجيّته وأثره في الدرس اللغوي وتضمّن مبحثان: المبحث الأول، مواقف العلماء من حجية الحديث النبوي الشريف، أما المبحث الثاني، موقف المعاصرين والمحدثين من حجيّة الحديث النبوي الشريف.

أما الفصل الثالث: فهو موسوم ب: ابن مالك وكتابه شواهد التوضيح دراسة تطبيقية تحليلية فقد توزع على أربعة مباحث: المبحث الأول، ابن مالك، دوره ومنهجه في الدرس الحديثي، والمبحث الثاني، ابن مالك وكتابه شواهد التوضيح، والمبحث الثالث، موقف ابن مالك من المسائل النحوية، أما المبحث الرابع، نماذج من المسائل النحوية التي استشهد بها ابن مالك.

أما الخاتمة فهي عبارة عن مجموعة من النتائج المتوصل اليها والمستخلصة من خلال الدراسة.

ولما كان البحث يتطلب منهجا يسير عليه، اقتضت طبيعته أن نسلك سبل المنهج التاريخي و الوصفي مع الاستعانة بآلية التحليل، حيث تحدّثت عن الاحتجاج بالحديث، وقد

عرضت حقيقة موقف القدامى والمحدثين في مسألة حجيّة الحديث في الدرس النحوي، ثم قمت برصد واستخراج بعض الأحاديث النبوية التي احتجّ بها بعض أئمة النحو من كل فريق حسب موقفهم من الاستشهاد بالحديث النبوي، إضافة إلى رصد أبرز المسائل النحوية الواردة في الكتاب ومن ثم محاولة تحليلها لاستخلاص موقف ابن مالك منها.

أما بالنسبة للدراسات السابقة لهذا الموضوع فهي قليلة بحسب اطلاعي فيما تعلق بالاحتجاج بالحديث، مقارنة مع القرآن الكريم، ومن الدراسات السابقة نذكر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لخديجة الحديثي، النحويون والحديث الشريف، (دراسة في إشكالية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف لصالح أحمد صافار، مجلة الساتل، جامعة 7 أكتوبر، كلية الآداب، مصراتة، ليبيا، العدد2، 2007م، الفكر النحوي لابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لأحمد عبد السلام الرواشدة، رسالة مقدَمة للحصول على على درجة الماجيستير في النحو، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة 2006م.

ولاحظت من خلال اطلاعي على هذه الدراسات أن المذكرة الموسومة ب: الفكر النحوي لابن مالك، فصحيح أنها ركَزت على السماع عند ابن مالك لكنها لم تتطرق إلى موضوع الاحتجاج بطريقة مفصلة ووافية ، وعليه تبيَن لي مما سبق أن هذه الدراسات السابق ذكرها لم تتناول موضوعي بالطريقة التي سأتناولها.

وقد واجهتني بعض الصعوبات منها: اتساع الموضوع وشموليته فيما يخص مواقف النحاة القدامى والمتأخرين، إضافة إلى أن هذا الموضوع فيه دراسات قديمة وحديثة، وتناوله كبار العلماء، وبحكم أنني طالبة مبتدئة وجدت صعوبة في تقييم الجهود القديمة والحديثة.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها: صحيح البخاري للبخاري ، شواهد التوضيح والصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، في

أصول النحو لسعيد الأفغاني، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لخديجة الحديثي.

وفي الأخير لا يفوتني أن أشكر الله سبحانه وتعالى أولا على توفيقه لي في إنجاز هذا البحث، كما أتوجه بامتناني وشكري إلى الأستاذ المشرف إلياس بوشمال على كل النصائح والتوجيهات التي أفادني بها، كما لا يفوتني شكر الأساتذة الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاءا لتفضلهم عليَ بقراءة هذه المذكرة، فهم أهل سند لتصويب خللها وتقويم اعوجاجها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون في إتمام هذا البحث ولله الحمد والشكر إنه نعم المولى ونعم المصير

مدخل

المبحث الأول : مفهوم النحو العربي

يعد النحو العربي من أهم العلوم في اللغة العربية باعتباره يهتم بالتركيب الصحيح للأفكار وذلك بإستخدام ألفاظ وجمل سليمة ولتوضيح أهميته أكثر لجأنا إلى تعريفه لغة من خلال جملة من المعاجم العربية أما اصطلاحا فقد تعددت وتضاربت تعاريفه من قبل علمائه .

1) لغة: جاء في لسان العرب **لإبن منظور (ت711م)** مادة **"نحا":** " النحو: إعراب الكلام العربي، والنحو: القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحَاهُ ينحوهُ وينحَاهُ، نحوًا وإنتحاهُ ونحو العربية منه، إنما هو إنتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها من الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، أو إنْ شذَ بعضهم عنها رُدّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوْتُ نحوا كقولك قصدت قصداً، والجمع أنحاء ونحو، وفي بعض كلام العرب إنكم لتنظرون في نحُوٍ كثيرة أي في ضروب من النحو... ويقال أنحى عليه وإنتحى عليه إذا إعتمد عليه إبن الأعرابي: أنحى ونحى وإنتحى أي إعتمد على الشيء، وإنتحى له وتنحّى له: إعتمد وتنحّى له بمعنى نحا له وإنتحى...ونحا إليه بصره ينحوهُ وينحاهُ : صَرَفَهُ وأنْحيتُ إليه بصري عدَلْتُهُ "[1].

وجاء في معجم الصحاح **للجوهري (393ه)** مادة نَحَا: " النحو: القصد والطريق، يقال: نَحَوْتُ نَحْوَكَ: أي قصدت قصدك، ونحَوَتُ بصري إليه، أي: صرفته، وأنحيت عنه بصري، أي: عدَلتهُ، وأنحى في سيره، أي: إعتمد على الجانب الأيسر، والإنتحاءُ مثله، هذا هو الأصل ثم صار الإنتحاء الاعتماد والميل في كل وجه، وإنتحيت لفلان، أي عرضت له، وأنحيت على حلقه السّكين، أي: عرضت ونحيّتُه عن موضعه تنحيةً، فتنحىّ، والنحو: إعراب الكلام العربي، والنِحْيُ بالكسر، زقٌّ للسمن، والجمع أنحاء، الأموي أهل

[1] إبن منظور ، أبي الفضل جمال الدين محمد بن أكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د ط)، (دت) ؛ج 15، مادة نحا، ص: 309 ؛310.

المنحاة: القوم البُعداء الدين ليسوا بأقارب والمنحاةُ، طريق الساقية والناحية: واحدة، النواحي.[1]

وورد في معجم مقاييس اللغة **لإبن فارس (395ه)** مادة نحو: إذ يقول: " نحو: النون، الحاء، الواو، كلمة تدل على قصد، ونحوت نحوه، ولذلك سُمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به، ويقال أنّ بني نَحْوُ: قوم من العرب، وأما (أهل) المنحاة فقد قيل: القوم البُعداء غير الأقارب، ومن الباب اِنتحى فلان لفلان: قصده وعرض له (نحى) النون والحاء والياء كلمة واحدة هي النِحي: سقاء السمن"[2].

كما جاء أيضا في **معجم الوسيط مادة نحا :** " نحا إلى الشيء، نحوًا، مال إليه، وقصده فهو ناح وهي ناحية، والشيء: قصده وكذا عنه: أبعده وأزاله، (نحى) اللبَنَ نحياً أي مخَضَهُ، (أنحى) في سيره: مال إلى ناحية، وعليه: أقبل ...والنحو: القصد يقال نحوت نحوه قصدت قصده، والطريق والجهة والمثل والمقدار والنوع (ج) أنحاء ونحو، علم يعرف به أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناءً"[3].

2/اصطلاحا: لم يتفق العلماء العرب على تعريف واحد للنحو ويعود اِختلافهم في التعريف إلى اِختلافهم في تحديد دائرة القواعد النحوية وهذا بدوره راجع إلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية العربية الأخرى[4].

ويمكننا إجمالا أن نميز بين ثلاثة اتجاهات في تحديد النحو:

---

[1]- الجوهري ، إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1990م، ج6، مادة (نحا)، ص:2503؛ 2504.

[2] -اِبن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت_لبنان، ط1، 1991م، ج5، مادة (نحو)، ص: 403 ؛404.

[3]- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م، ج 2، مادة (نحا)؛ ص: 908.

[4] -أن هذه العلوم متداخلة فيما بينها وهذا التداخل أدى إلى اِختلاف آراء العلماء في تعريفهم للنحو وتشمل اللغة، الصرف، الاشتقاق، النحو، المعاني، البيان، الخط، العروض، إنشاء الخطب والرسائل، التاريخ وغيرها من العلوم.

أ_ اِتجاه يقصر القواعد النحوية على ضبط قواعد أواخر الكلمات، فيرى أن النحو "علم يُعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء"[1].

يقول **فاضل صالح السامرائي**:" فالنحو يُعنى بالنظر في أواخر الكلم وما يعتريها من إعراب وبناء كما يُعنى بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية كالذكر والحذف والتقديم والتأخير وتفسير بعض التعبيرات، غير أنه يولي العناية الأولى للإعراب "[2].

كما أن مادة "نحا" تحمل دلالات متعددة منها :

1_ القصد: يقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك.

2_ المثل: نحو: مررت برجل نحوك أي: مثلك

3_ المقدار: نحو: له عندي نحو ألف أي: مقدار ألف.

4_ الجهة: نحو: توجهت نحو البيت أي: جهته.

5_ القسم: نحو: هذا على سبعة أنحاء أي أقسام[3].

ب_ اِتجاه يرى أن القواعد النحوية تدرس ضبط أواخر الكلمات ومعرفة بنيتها واِشتقاقها وتصرّفها، وقد أعطى هذا الاتجاه تحديدات عدة، نذكر منها تعريف **اِبن جني(392ه)** في كتابه الخصائص حيث **يقول**:" حد النحو هو اِنتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطلق بها وإن لم يكن منهم وإن شذَّ بعضهم عنها رد به إليها."[4]

---

[1] - ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف، والترجمة والنشر، القاهرة،(دط) ؛1909م، ص :1.

[2]- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان_الأردن، ط 1، 2000، ج 1، ص: 5.

[3] -ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ؛ لبنان، ط 1، (دت) ، ج1، مقدمة المؤلف، ص: 6.

[4]- اِبن جني ،أبي الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، بيروت_لبنان، ط 3، 2008م، ج 1، ص: 88.

يوضح اِبن جني في هذا التعريف أن النحو هو محاكاة العرب في طريقة كلامهم وذلك تجنبا للحن وبهذا يكون المستعرب متمكنا من اللغة كالعربي في فصاحته وبلاغته وسلامة لغته عند الكلام، وذلك من خلال الإعراب أي بيان الحركة الإعرابية للكلمات وبيان نوعها هل هي مثنى أو جمع أو جمع تكسير أو إضافة أو غيرها، وهل هي مفردة أو مركبة، إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى فكرة مفادها أن زيادة اِبن جني على كلام العرب التثنية والجمع والتكسير... يدل على أنه لم يحذف الصرف من النحو بل مزج بينهما.

وقد أورد **اِبن السرّاج (316ه)** تعريفا للنحو في مقدمة كتابه **يقول**:" النحوُ إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّم كلام العرب، وهو علم اِستخرجه المتقدمون، فيه من اِستقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة فباستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينُه من قولهم قام وباع"[1].

والمقصود من هذا التعريف أن اِبن السرّاج يرى أن تعلم كلام العرب يسبق نحوه وضبطه فبالتعلم يأتي الضبط والتنظيم، فالتعلم عملية منظمة لاكتساب المهارات والمعارف والخَبرات من مصادر شتى، والمقصود من تعبيره أيضا أن المتكلم إذا لم يتعلم الكلام أو الجملة لا يمكنه استخراج الفعل والفاعل والمفعول.

ج_ اِتجاه ثالث يرى أن تشتمل قواعد النحو على أساليب اللغة من جميع نواحيها كقواعد ربط الكلام، وتأليف الجمل، والحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والإيجاز والمساواة والإطناب، وغير ذلك مما ندرسه اليوم في علوم البلاغة وكان على رأس هذا الاتجاه **عبد**

[1] -اِبن السراج ، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة؛ بيروت؛ ط 3 ؛1996م؛ ج 1؛ مقدمة المؤلف ؛ ص: 35 .

القاهر الجرجاني الذي يقول في كتابه دلائل الإعجاز: " ... ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض؛ وجعل بعضها بسبب من بعض."[1]

يتبين من خلال هذا القول أن النحو عند الجرجاني يشتمل على قواعد وأساليب التي بدورها تساهم في جعل الكلام مترابطًا فيما بينه شكلا ومعنى؛ وهذا ما وضحّه في ذكره لمصطلح النظم الذي يقصد به توخي معاني النحو ومراعاة قواعده ؛ وتجدر الإشارة أيضا إلى أن نظرية النظم من أهم النظريات في البلاغة العربية ومعنى هذه النظرية يتمثل في التأليف بين الكلمات والتناسق بين الألفاظ وتلاقي معانيها.

بالإضافة إلى عبد القاهر الجرجاني نجد أيضا **الشريف الجرجاني (816ه)** في كتابه التعريفات يعرف النحو بقوله: " النحو هو علم بقوانين يُعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما وقيل النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده"[2].

نجد أن الجرجاني قد قدّم لنا تعريفا كاملا حيث تحول مفهوم النحو من تتبع كلام العرب إلى العلم بقوانين أحوال الكلم، ولأن اللغة العربية لها قواعد يسير عليها من يحتاج إلى أن يتعلم أكثر، فمن المنطقي أن يتّبع الإنسان كلاما ثم إذا عرفه تمكّن منه، فالجرجاني لم يستعمل كلام العرب، وإنما قال التراكيب العربية إذ إنّ التمكن الجيّد من التركيب يأتي بعد معرفة القواعد والقوانين الخاصة بتلك اللغة.

المبحث الثاني: نشأة النحو العربي

يكتنف نشأة النحو العربي بعض الغموض وتختلف فيها الروايات؛ ذلك أنها عملية يشترك فيها عادة أكثر من عامل ويسهم فيها أكثر من شخص وربما تبرز الفكرة في عدة

[1] -عبد القاهر الجرجاني ، ابن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مكتبة الخانجي؛القاهرة ؛ (دط)؛ (دت) ؛ مدخل الكتاب ؛ ص: 4.

[2] -الشريف الجرجاني ، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، المطبعة الخيرية، مصر، ط 1، 1306ه، باب النون، ص : 105.

أماكن وفي أزمنة متفاوتة ويدعي كل فريق السبق إليها ومع ذلك فإن كل الروايات تُجمع أن الإمام علي اِبن أبي طالب هو الذي وضع الخطة الأولى وأن أبا الأسود الدؤلي بدأ بتنفيذها.

يقول **ايميل بديع يعقوب :**" تنشأ قواعد اللغة مع نشأة اللغة نفسها، غير أنها لا تكتسب السمات العامة المميزة للغة التي تنتمي إليها، في العادة، إلا بعد مرور حقب طويلة من التطور تتبلور فيها تلك السمات، وليست هذه القواعد في الواقع سوى تقاليد لغوية جرى عليها القوم معتبرين كل شرود عنها شذوذا أو لحناً، والناس تعرف عادة، العلوم معرفة عملية قبل أن يعرفوها معرفة نظرية، وهكذا كما نظم الشعراء الأوائل قصائدهم البكر دون معرفة نظرية بما يتصل بالشعر من أحكام، هكذا تكلم العرب لغة فصيحة دون أن يكون لهم علم بما يتصل بها من نحو وصرف، وكان العرب يجهلون الاصطلاحات النحوية التي يعرفها صغار طلابنا اليوم"[1]، فقد روى **الجاحظ** أن أحدهم سأل أعرابيا: أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذًا لرجل سَوْء، قال: أَفتجرُّ فلسطين؟ قال: إني إذُا لقوي[2] ... ، فمن خلال هذا القول يتضح أن الأعرابي فهم المعنى الاصطلاحي للهمز والجر ولم يفهم المعنى اللغوي.

أما من وضع النحو، فهذا سؤال اِختلفت حوله كثير من المصادر، إذ قال قائلون: **أبو الأسود الدؤلي** ، وقال آخرون: **نصر بن عاصم**، وقالت جماعة: **عبد الرحمن بن هرمز**، أو **علي بن أبي طالب**، كذلك تختلف في سبب وضع النحو، إضافة إلى ذلك هناك مصادر تعد **أبو الأسود الدؤلي** الواضع الأول للنحو؛ ومن أهم الروايات في ذلك نذكر:

[1]- إيميل بديع يعقوب، من قضايا النحو واللغة، الدار العربية للموسوعات، ط1؛ 2009م؛ ص :12.

[2]- الجاحظ ، أبي عثمان عمرو ابن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 7، 1998م، ج 2، ص :220.

1_ إن أبا الأسود أتى عبد الله ابن عباس، فقال له: " إني أرى ألسنة العرب قد فسدت، فأردت أن أضع شيئا لهم يقوّمون به ألسنتهم، قال: لعلك تريد النحو، أما إنه حق، واستعن بسورة يوسف[1].

2_ إن ابنة أبي الأسود قالت له يوما، "_يا أَبتِ_ ما أحسَنُ السماءِ" قال: " أي بنية، نجومُها"، قالت: " إني لم أرد أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها، قال: " إذا قولي ما أحسَنَ السماءَ"، فحينئذ وضع كتابا[2].

3_ في رواية أخرى أنها قالت: " ما أشَدُّ الحرّ" فأجابها: إذا كانت الصعقاء (الشمس) من فوقك، والرّمضاء (الرمل الشديد الحرارة) من تحتك، فقالت إنما أردت أن الحر شديد، فقال لها: فقولي إذن ما أشدّ الحرَّ[3]!.

فعمل أبو الأسود باب التعجب وباب الفاعل والمفعول به، وغيرها من الأبواب.

4_ إن أبا الأسود جاء إلى عبيد الله بن زياد يستأذنه في أن يضع العربية فأبى، فأتاه قوم، فقال أحدهم: أصلحك الله! مات أبانا، وترك بنون فقال زياد: أدعو لي أبا الأسود، فقال: ضع للناس العربية[4].

5_ إن أبا الأسود سمع قارئا يقرأ " إِنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ " بكسر اللام، فهالَهُ أن يقع اللحن في القرآن الكريم، فوضع النحو[5].

6_ إن أبا الأسود دخل إلى علي بن أبي طالب، فوجد في يده رقعة، فقال له: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فأجاب: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة الأعاجم، فأردت

---

[1] -القفطي ، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، إنباهُ الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1986م، ج 1، ص: 51.

[2] -المرجع نفسه؛ ص: 51.

[3] - المرجع السابق، ص: 51.

[4] -المرجع نفسه، ص: 50.

[5] -المصدر نفسه، ص: 40.

أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليه الرقعة وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل وحرف ... انحُ هذا النحو...[1]

7_ أبو الأسود هو الذي أعرب القرآن، قائلا لكاتبه: " إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممتُ فمي، فا انقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي، اِجعل النقطة تحت الحرف[2].

كل هذه الروايات التي وردت في مجموعة من المصادر تثبت أن أبا الأسود الدؤلي هو الواضع الأول للنحو العربي وذلك حفاظا على اللغة العربية عامة وعلى القرآن الكريم من اللحن خاصة.

ولأبي الأسود الدؤلي الفضل في نشأة علم النحو وتطويره وإثرائه وبالتالي ازداد التدوين والتصنيف حتى نما وترعرع في سائر البلاد الإسلامية والدافع على النشاط فيه هو شعور العرب بالحاجة إليه قبل كل علم من العلوم اللغوية، فقد وُضع هذا العلم من أجل صيانة اللغة العربية من الفساد ودرء خطر اللحن الذي اِجتاح ألسنة الناس بسبب مخالطة الأعاجم، الذين اِمتزجوا بالعرب ولهذا هبَّ العلماء لتدوينه حتى نضج وقد تمّ وضعه في العصر الأموي من دون سائر العلوم[3].

يقول **تمام حسان:**" ومن الواضح أن النحو العربي بُني على فكرة العامل وما كان لذلك أن يتم لولا الكشف عن الحركات الثلاث، ... وهكذا فطن **أبو الأسود الدؤلي** وأصحابه: **عنبسة الفيل** و**نصر بن عاصم** و**ميمون الأقرن** و**يحي بن يعمر** إلى التفكير في تغيير أواخر الكلمات بحسب اختلاف المعنى ... ومن ثم كانوا سبباً مباشرًا لنشأة النحو، ... وإذا كان أبو الأسود الدؤلي قد اشتهر بنقط الإعراب فإنه ترك الخط العربي بحاجة

---

[1] -اِبن الأنباري ،أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط 3، 1985م، ص :18.

[2] - القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ص: 40.

[3] -ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط 2،(د ت)، ص: 34؛35.

إلى نوع آخر من النقط قام به خلفاؤه، ذلك هو نقط الإعجام، فلما اِزدحمت النقط على الحروف إعرابا وإعجامًا كان لابد من التغيير وهكذا حول النحاة نقط الإعراب إلى الصور الحاضرة التي نعرف بها الحركات وتركوا نقط الإعجام على حالها وكان أبو الأسود وزملاؤه من ذوي السليقة[1].

وهذا يعني أن أبا الأسود لم يضع النحو كله، وإنما تم ذلك على يد تلامذته، إضافة إلى هذا أن كتابة المصاحف كانت فريدة في خطها ومجردة من النقط والشكل ومن الفواصل بين الآيات والسور وقد كان العرب الأوائل يقرؤون القرآن بالسليقة والفطرة وعند اختلاط اللسان العربي بغيره من الألسنة انتشر اللحن وظهر الغلط وبالتالي وَجُب تجنيد العلماء لوضع هذه العلامات من أجل تيسير العربية على الناس وأيضا صيانة كتاب الله عز وجل من اللحن وأول من وضع نقط الإعراب هو أبو الأسود الدؤلي وهدفه من ذلك هو إصلاح كلام الناس لكي يتمكنوا من إعراب القرآن بطريقة صحيحة، والمقصود بنقط الإعراب الفتحة، الضمة، والكسرة، وبالرغم من أن له الفضل في وضع هذه النقط إلا أنه ترك الخط بحاجة إلى نوع آخر من النقط فقام أصحابه بوضعه وهو نقط الإعجام والمقصود به العلامات التي تميز الحروف بعضها من بعض كي لا يلتبس معجم بمهمل؛ بمعنى كي لا تختلط الحروف المنقوطة بغير المنقوطة.

يقول **إيميل بديع يعقوب**:" لقد أخذ علماء البصرة عن تلامذة أبو الأسود الدؤلي طبقة بعد طبقة، ثم نشأ بعد نحو مئة عام من تلاميذهم من ذهب إلى الكوفة، فعلّم بها، فكان منه ومن تلاميذه ما يسمى بمدرسة الكوفة، ثم نشأت المدرسة البغدادية فالمدرسة الأندلسية فالمدرسة البصرية " [2].

[1] -تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2000م، ص: 32.

[2] - إيميل بديع يعقوب، من قضايا النحو واللغة، ص: 15.

وهذه المدارس السابق ذكرها هي اِتجاهات فكرية نحوية اختلفت فيما بينها في مسائل كثيرة منها: التعليل والقياس والعامل ... وغيرها أكثر من اِختلافها في وصف قوانين اللغة نفسها.

وقد كانت البصرة صاحبة الفضل في وضع علم النحو وتعهده في نشأته قرابة قرن وفي هذا الوقت كانت الكوفة منشغلة عنه في رواية الأشعار والأخبار والتندر بالطرائف ثم أجمع المذهبان على ضرورة استكمال قواعده والنهوض به وهذا ما أدّى إلى اشتداد التنافس بينهما، حتى خرج هذا العلم تام الأصول كامل العناصر وأصبح علما قائما بذاته، وحينئذ انتهى الصراع بين الفريقين في بغداد وكان هناك بسط في التصنيف فنشأ المذهب البغدادي الذي يقوم على الترجيح ثم اِنتشر النحو العربي في سائر البلاد الإسلامية وفي مقدمتها الأندلس ومصر والشام[1].

وخلاصة القول أن النحو العربي نشأ نشأة عربية وقد اِختلف العلماء في أول من وضع النحو العربي والرأي الأرجح هو أن أبا الأسود الدؤلي له الفضل والسبق في نشأة جذور هذا العلم وتأسيس قواعده ورعايته حتى اِزدهر على مرّ الأزمنة والعصور، فالنحو العربي جاء لصون اللسان من اللحن والقلم من الخطأ والزلل بالإضافة إلى هدف أسمى وأساسي وهو حفظ القرآن الكريم من اللحن والتحريف وفهمه وأيضا فهم الأحاديث النبوية الشريفة والأشعار والآداب المختلفة ومختلف العلوم والمعارف.

ثانيا: الحديث النبوي الشريف مفهومه وتدوينه:

1. مفهوم الحديث النبوي الشريف:

يعد الحديث النبوي الشريف واحدا من مصادر التشريع في الديانة الإسلامية وقد أفرد له المسلمون علوما خاصة لتنقية الأحاديث وفرزها ومعرفة الطريقة الصحيحة للإستفادة منها، ولما كان هذا العلم ذو أهمية بالغة كونه أُقيم لغاية عظيمة وأغراض نبيلة

[1]- ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص: 36.

قدّم له العلماء والمعجميين تعاريف عدة من بينهم ابن منظور والجرجاني وغيرهم وعليه سنعرض جملة من التعريفات لغة واصطلاحا.

أ) لغة : عرّفه **اِبن منظور** في لسان العرب، مادة "حدث" " الحديثُ نقيضُ القديم والحدوث، نقيض القُدمة، حدثَ الشيءُ يَحدثُ حدوثاً وحداثةً، وأحدثَهُ هو، فهو محدثٌ وحديثٌ، وكذلك اِستحدثهُ[1].

كما جاء في **معجم الوسيط:** "مادة "حدث"، حَدَثَ الشيءُ حُدُوثًا، وحداثَةً، نقيض قَدُمَ، وإذا ذكر مع قدم ضم للمزاوجة كقولهم: أخذه ما قدم وما حدث، يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة، والأمر حدوثا: وقعَ، (أحْدَثَ) الرجلُ وقعَ منهُ ما ينقض طهارته ... ويقال: " الحديث ذو شجون": يتذكر به غيره وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي اصطلاح المحدثين: قول أو فعل أو تقرير نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ... وعلمُ الحديث: علم يُعرف به أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله "[2].

وجاء في كليات **أبي البقاء:** " الحديث هو اسم من التحديث، وهو الإخبار، ثم سمي به كل قول أو فعل، أو تقرير يُنسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم "[3].

وقد اِستعمل القرآن الكريم مصطلح الحديث بهذا المعنى، فنجد هذا المصطلح في قوله سبحانه وتعالى: " وَهَلْ أَتَاكَ حَديثُ مُوسَى" طه **09** ، وقوله تعالى"**هَلْ أَتَاكَ حَديثُ الغَاشِيَةِ**" الغاشية **01** ؛ وقوله عزَّوجل: "**فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الحَدِيثَ أَسَفًا** " الكهف **06** ؛ وقوله تعالى:" **وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ** " الضحى **11.**

---

[1]- اِبن منظور، لسان العرب، ج 2، (مادة حدث)، ص: 131.

[2]- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ج 2، (مادة حدث)، ص: 159؛160.

[3]- أبي البقاء ، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت لبنان، ط 2، 1998م، ص: 369.

ب/اصطلاحا: عرّف **الشريف الجرجاني** في كتابه التعريفات الحديث الصحيح بقوله: "الحديث الصحيح ما سلم لفظه من ركاكة ومعناه من مخالفة آية أو خبر متواتر أو إجماع وكان رواية عدل ..."[1]

يتضح من خلال قول الجرجاني أن الحديث الصحيح هو الحديث الذي يتصف بسلامة الألفاظ وانسجام المعاني وذلك لتفادي مخالفة آية أو حديث بحديث آخر، فبحكم أن الحديث النبوي من أشرف العلوم الإسلامية وكونه حفظ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل، حرصت الأمة الإسلامية على نقله بالأسانيد وميّزت به الصحيح عن السقيم فلولاه لالتبس الحديث الصحيح بالضعيف ولإختلط كلام الرسول صلى الله عليه وسلم بكلام غيره؛ لذلك وُصف الحديث النبوي بالصحيح.

وقد عرّف **الحافظ بن كثير** الحديث الصحيح في قوله: " فحاصل حدُّ الصحيح المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، حتى ينتهي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أو إلى منتهاه من صحابي، أو من دونه، ولا يكون شاذًا ولا مردودًا، ولا معتلا بعلة قادحة وقد يكون مشهورا أو غريبا وهو متفاوت في نظر الحفاظ ... ولهذا أطلق بعضهم أصح الأسانيد على بعضها."[2]

من خلال تعريف الحافظ بن كثير يتبين لنا أن الحديث الصحيح يجب أن تشترط فيه مجموعة من الشروط لكي يكون لديه حكم الصحة وهي:

أولا: اتصال السند ومعناه أن يتلقى الحديث كل راو من رواته عن الذي فوقه دون أن يسقط أحد رجال السند، وبهذا الشرط يخرج المرسل والمنقطع، ... وغيرها من الأنواع التي لم يتصل السند فيها.

---

[1]- الشريف الجرجاني، التعريفات، باب الحاء، ص: 35.

[2]- أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، (د ت)، ص: 20.

ثانيا: إتصاف جميع الرواة بالعدالة والعدالة هنا تعني الاستقامة والصلاح أو بالأحرى هي ملكة تحمل على ملازمة التدين والمحافظة على التقوى والمروءة، وما يبعث على الثقة بصدق الراوي وأمانته.

ثالثا: إتصاف الرواة بالضبط وهو عبارة عن حالة مصاحبة للراوي، تحمله على التيقظ والفطنة وعدم الغفلة وحفظ ما يحمله إلى وقت الأداء، سواء من ذاكرته أو كتابه ومن الضبط أيضا تمام الفهم للحديث المروي.

رابعا: سلامة الحديث من الشذوذ والشذوذ يعني مخالفة الراوي الثقة لمن هو أرجح منه من الرواة، مع عدم إمكان الجمع بين ما اِختلف فيه، أي ما اِختلف فيه الراوي الثقة عن الراوي الأرجح منه.

خامسا: سلامة الحديث من العلّة بمعنى خلو الحديث النبوي من وصف يقدح فيه، أي يشكك في صحته ومصداقيته ويطعن فيه.

كما أن الحديث مختلف في نظر الحُفاظ لهذا أطلق بعضهم مصطلح " **أَصَحُّ الأَسَانيد**" بمعنى أن هناك أحاديث تشتمل على أعلى درجات من الشهرة والعلم والعدالة والضبط، ولهذا تبيّن للحُفاظ أن بعض هذه الأسانيد الصحيحة تتفاوت لحيازتها على أعلى الشروط السابق ذكرها.

وإذا أُطلق لفظ الحديث عند الأصوليين أُريد به السنة القولية، لأن السنّة عندهم أعم من الحديث، وهي تشمل قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره، مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعي؛ والخبر عند المحدثين مرادف للحديث فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع، فيشمل ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين[1].

[1]- ينظر: محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، دار الفكر للطباعة والنشر، والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1؛ 2006م ؛ ص : 19 .

يعني أن لفظ الحديث عند الأصوليين يُطلق إذا أريد به ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خُلقي أو خِلقي، أما الخبر فهو مرادف لمصطلح الحديث عند المحدثين ويُطلق على مصطلحين أولهما المرفوع وهو ما أضيف إلى الرسول عليه الصلاة والسلام وثانيهما الموقوف وهو ما أضيف إلى الصحابة من أقوال أو أفعال، وأيضا مصطلح آخر وهو المقطوع والمراد به قول التابعي أو فعله.

يقول **السيوطي**: " وقال بعضهم الحديثُ ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لم يشتغل بالسنّة مُحدث، وبالتواريخ ونحوها أخباري "[1].

كما ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين: صحيح لذاته، وصحيح لغيره **فالصحيح لذاته**: هو الذي اشتمل على أعلى صفات القبول، **أما الصحيح لغيره**: فهو الحديث الذي لم تتوفر فيه أعلى صفات القبول، كأن يكون راويه العدل غير تام الضبط، فهذا الحديث دون الحديث السابق، فلو عضد هذا الحديث طريق آخر مثله يكون صحيحا لغيره، فالصحيح لغيره ما صُحِحَ لأمر أجنبي عنه، إذا لم يشتمل عن صفات القبول على أعلاها، كالحديث الحسن إذا روي من عدت طرق فإنه يرتقي بما عضّده من درجة الحسن إلى درجة الصحة[2].

وهذا يعني أن الصحيح لذاته هو الذي يكون سنده متصلا بنقل العدول الضابطين ضبطا تاما عن مثلهم من مبدأ الحديث إلى آخره وخلا من الشذوذ والعلة وسُمي بالصحيح لذاته لأنه استوفى شروط الصحة ولم يكن في حاجة لمن يُجبره فصحته نشأت من ذاته لا من حديث آخر خارج عنه، أما الصحيح لغيره هو الحديث الذي قصرت شروطه عن الدرجة العليا، وذلك لأن الضبط فيه غير تام وإنما سُمي بالصحيح لغيره لأن صحته نشأت من غيره.

---

[1]- السيوطي ، الحافظ جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تح: أبو قتيبة محمد الفارابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط 1، 1414ه،ج 1، ص : 29 .

[2]- ينظر: محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، ص : 201.

كما يشمل علم الحديث موضوعين رئيسيين: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

1_ علم الحديث رواية: يقول **محمد عجاج الخطيب**: " هو العلم الذي يقوم على نقل ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلقية أو خِلقية نقلا دقيقا محرزا، فموضوع علم الحديث رواية، أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وصفاته، من حيث نقلها نقلا دقيقا، فهو يتناول ضبط كل حديث ونقله"[1].

وهذا يعني أن علم الحديث رواية يُعنى بحفظ السنة وضبطها، والاحتراز عن الخطأ في نقل ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وبهذا يتم حُسن الإقتداء به عليه الصلاة والسلام، وتنفيذ أحكامه.

2_ علم الحديث دراية: يعرفه **محمد عجاج الخطيب:** "هو مجموعة القواعد والمسائل التي يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد، فالراوي ناقل الحديث، والمروي ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى غيره من الصحابة أو التابعين أو غيرهم والمقصود بحال الراوي من حيث القبول والرد، معرفة حاله جرحا وتعديلا، وتحمُّلا وأداء، وكل ما يتعلق به مما له صلة بنقله؛ والمقصود بحال المروي كل ما يتعلق باتصال الأسانيد أو اِنقطاعها، ومعرفة علل الأحاديث وغير ذلك مما له صلة بقبول الحديث أو رده، فموضوع علم الحديث دراية السند والمتن فالسند من جهة أحوال أفراده، واِتصاله أو انقطاعه، وعلوه أو نزوله، وغير ذلك والمتن من جهة صحته أو ضعفه وما يلحق بذلك[2].

وهذا يعني أن علم الحديث رواية علم يشتمل على أقوال النبي عليه السلام وأفعاله وتقريراته وصفاته، كما يبحث هذا العلم أيضا عن رواية الأحاديث وضبطها ودراسة أسانيدها ومعرفة حال كل حديث من حيث القبول والرد ومعرفة شرحه ومعناه وما يستنبط منه من فوائد، أما علم الحديث دراية فهو علم يعرف به حال الراوي والمروي وغايته معرفة ما يُقبل وما يُرد من ذلك ومسائله تخص ما يُذكر في كتبه من المقاصد.

---

[1]- محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه ؛ ص: 6.

[2]- المرجع نفسه، ص: 6 ؛7 .

كما جاء في كتاب الباعث الحثيث إلى أن أنواع الحديث:

صحيح، حسن، ضعيف، مسند، متصل، مرفوع، موقوف، مقطوع، مرسل، منقطع، مُعْضَل، مُدلّس، شاذ، مذكر، ماله شاهد، زيادة ثقة، المُعلَّل، المضطرب، المُدْرج، الموضوع، المقلوب، معرفة من تُقبل روايته، معرفة كيفية سماع الحديث وإسماعه، وأنواع التحمل من إجازة وغيرها...[1]

2) تدوين الحديث النبوي الشريف:

لقد شغلت قضية تدوين الحديث الشريف الكثير من العلماء ونقصد بالتدوين تسجيل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان قولا أو فعلا أو تقريرا ولهذا أولاها المسلمون اِهتماما بالغا كونه المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ؛ فتدوين هذا العلم بدأ في حياة النبي عليه الصلاة والسلام فقد كان من أصحابه رضي الله عنهم من يكتب ويحدّث بما كتب وعليه فكتابة الحديث مرّت بعدة مراحل حتى وصل إلى مرحلة التأليف المنظم .

إن الحديث الشريف لم يدّون تدوينا كاملا في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام كما دون القرآن الكريم، وقد مر تدوين الحديث بمراحل منتظمة حققت حفظه، وصانته من العبث، وقد تضامنت الذاكرة والأقلام وكانت جنبا إلى جنب في خدمة الحديث النبوي، روى مسلم في كراهة الكتابة عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" **لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القُرْآنْ فَلْيَمْحُهُ، وحَدَّثُوا عَنِّي وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ، قال همَّامْ: أَحْسِبُهُ قال: مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**"[2].

[1]- ينظر: أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص: 18.

[2]- مسلم بن حجاج، صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية، الأزهر، ط 1، 1930م، ج 18، ص: 129.

يقول **الصنعاني**:" النهي عن الكتابة إنما كان في أول الإسلام مخافة اِختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر عدد المسلمين وعرفوا القرآن معرفة رافعة للجهالة، وميزوه من الحديث زال هذا الخوف عنهم، فنسخ الحكم الذي كان مترتبا عليه، وصار الأمر إلى الجواز"[1].

وهذا يعني أن منع الكتابة لم يكن متعمَّدا وإنما كان لسبب وجيه وهو الخلط بين الحديث والقرآن الكريم بحكم أن المسلمين لم يكونوا كثُرًا وبالتالي كانوا جاهلين وعندما ازداد عدد المسلمين وتمكنوا من التمييز بين القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف أجازوا الكتابة في الحديث والأمثلة عن ذلك كثيرة نذكر منها، روى البخاري في إباحة الكتابة عن أبي هريرة يقول: " **مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِي صَلَّى اللهُ** عَلَيْه **وَسَلَّمْ** أَحَدٌ **أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي ؛إِلاَّ مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ الله بْن عَمْرو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلاَ أَكْتُبُ**"[2].

وكان النبي صلى الله عليه وسلم حريصا على تبليغ العلم، بل كان أيضا يوصي الصحابة بتبليغه كما سمعه، فقال صلى الله عليه وسلم: " **لِيُبلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ**"[3].

وقال أيضا: " **نَضَّرَ اللهُ اِمْرءاً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلّغَهُ كَمَا سَمِعَ فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ**[4]"، فلا يمكننا أن نتصور أن الصحابة رضي الله عنهم يتَرَاخَوْن في تنفيذ أمر النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الأمر متمثل في شيئين هما: الأول تبليغ أمره صلى الله عليه وسلم، والثاني: تبليغه كما سمعه، وهذان الأمران السابق ذكرهما لا يتحققان إلا بالحفظ المتين، أو بالكتابة والتدوين.

---

[1]- الصنعاني ،محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د ط، (د ت)، مجلد 2، ص: 353.

[2]- البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله،، صحيح البخاري، دار بن كثير، دمشق، بيروت، ، ط 1، 2002م؛ كتاب العلم ؛ باب كتابة العلم ؛ ص : 36.

[3]- المصدر نفسه، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: رُبَّ مبلّغ أَوْعَى من سَامع، ص: 19.

[4]- الترمذي ،الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1996م، المجلد 4، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ص: 393.

أما بالنسبة لكتابة الحديث من عصر النبوّة إلى مطلع القرن الثاني الهجري فقد مرّت كتابته بأكثر من مرحلة حتى وصل إلى مرحلة التأليف الممنهج والمنظم، فقد حث عليه الصلاة والسلام المسلمين على العناية بالقرآن الكريم، لذا ورد عنه النهي عن كتابة حديثه لكي لا يختلط مع القرآن الكريم، كم جاء من حديث أبي سعيد الخدري في كراهة الكتابة السابق ذكره.

يقول **الرامهرمزي**: " والحديثُ لا يُضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة، والمدارسة والتعهد والتحفظ، والمذاكرة والسؤال، والفحص عن الناقلين، والتفقه بما نقلوه، وإنما كره الكتاب من كره في الصدر الأول، لقرب العمد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله، ويرغب عن تحفظه والعمل به، فأما والوقت متباعد والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنَّقلةُ متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى، وحديث أبي سعيد: حرصنا أن يأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب أحسب أنه كان محفوظا في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن"[1].

من خلال هذا القول يتضح لنا أن تدوين الحديث بدأ بصفة عامة على رأس المائة الأولى، وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدونون الأحاديث في القرن الأول الهجري بصفة خاصة؛ وكانوا لا يكتفون بالسماع وذلك من خلال تقييد الحديث بالكتابة لكي لا يُنسى ولحفظه والاستفادة منه ؛ فكما يُقال العلم صيد والكتابة قيد.

وقد تكلم العلماء في هذه المسألة كثيرا، أي مسألة كتابة الحديث في صدر الإسلام وما بعده والذي نخلص إليه أن الحديث قد كُتب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت كتابات فردية والأدلة على ذلك كثيرة نذكر منها: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: **كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْء أَسْمَعُهُ منْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه**

[1]- الرامهرمزي ، الحسين ابن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تح: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3؛ 1984م ؛ ص : 385 .

وَسَلَّمْ، أُريدُ حفْظَهُ فَنَهَتْني قُرَيْشُ وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْء تَسْمَعُهُ، ورَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّم بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الغَضَبِ والرضَا؟ فَأَمْسَكْتُ عَنِ الكتَاب، فَذَكَرْتُ ذَلكَ لرَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمْ " فَأَوْمَأَ بأصبعهِ إِلَى فيهِ فَقَالَ: أُكْتُبْ فَوَالَّذي نَفْسي أُعْطيَهُ بيَده مَا يَخْرُجُ منْهُ إلاَّ حَقٌّ"[1].

وأيضا حديث علي اِبن أبي طالب رضي الله عنه عندما سئل: **هَلْ عنْدَكُمْ كتَابٌ؟ قَالَ: لاَ إلاَّ كِتَابُ اللهِ أَوَ فَهْمٌ رَجُلُ مُسْلمُ أَوْ مَا في هَذهِ الصَّحِيفَة، قَالَ: قُلْتُ: فَمَا في هَذهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: العَقْلُ؛ وَفَكّاكُ الأَسِيرِ وَلاَ يُقْتَلُ مُسْلمٌ بكَافرٍ**[2].

فهذه الكتابات وإن كانت فردية، إلا أنها تدل على كتابة الحديث في العهد النبوي.

أما مرحلة ما بعد المئة الهجرية الأولى فقد تطور واِزداد التدوين فيها، ولعل ما يمثل ذلك هو الخليفة " **عمر بن عبد العزيز**" الذي أمر أن يُكتب الحديث الشريف.[3]

وهذا يعني أن هذه المرحلة هي بداية للتدوين المنظم على خلاف القرن الأول الذي كانت فيه الكتابات بصورة فردية، وقد اِهتم علماء الحديث برواية الحديث النبوي سندًا ومتنًا، واِشترطوا شروطا ووضعوا قواعد وضوابط صارمة لقبول الحديث، وخاصة ما نجده عند البخاري ومسلم، وعليه يمكن القول أنه ما من اِنتهى القرن الأول وبدأ القرن الثاني حتى شرعت الدولة ممثلة في الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي أمر بتدوين الحديث الشريف، وبالتالي شاع التأليف فيه، فمنهم من ألّف في غريب الحديث، كما ظهرت كتب أخرى مشهورة كصحيح البخاري ومسلم وأيضا كتب السنن.

و بالرجوع إلى تاريخ تدوين الحديث الشريف يتضح أنه مرّ بثلاث مراحل أو ثلاثة أطوار يقول **سيد سليمان الندوي** في مؤلفه الرسالة المحمدية :" الطور الأول هو

---

[1]- الخطابي ، محمد بن محمد، معالم السنن شرح سنن أبي داود، تح: سعيد بن نجدت، مؤسسة الرسالة ناشرون؛ ط1 ؛2012م ؛ج3؛ باب كتابة العلم ؛ ص : 378.

[2]- البخاري، صحيح البخاري، كتابة العلم، باب كتابة العلم، ص: 24.

[3]- ينظر: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري، تح: عبد القادر شيبة الحمد، ط 1، 2001م، ج 1، ص: 208.

الذي جمع فيه الرجال ما عندهم من العلم، و الطور الثاني: هو الذي قام فيه كل مصر من الأمصار الإسلامية بتدوين ما عند علماء ذلك المصر من العلم في كتب خاصة بأهل مصرهم، و الطور الثالث: هو الذي جمعت فيه علوم الدين الإسلامي كلها من جميع الأمصار، و دوّنت في الدواوين الكبرى، و المصنفات الجليلة، وهي التي صارت إلينا، و لا تزال بين أيدينا؛ و الطور الأول استمر إلى غاية سنة (**100**هـ) و امتدّ الطور الثاني إلى غاية سنة (**150**هـ) و بدأ الطور الثالث من سنة (**150**هـ) إلى القرن الثالث الهجري، أو بعده بقليل و إن الطور الأول هو الذي كان فيه الصحابة، و كبار التابعين و الطور الثاني هو الذي كان فيه صغار التابعين، و تابعوا التابعين، و الطور الثالث هو عهد المحدثين، و أئمة السنة، كالإمام محمد بن إسماعيل البخاري، و الإمام مسلم صاحب الجامع الصحيح، و الإمام الترمذي، و الإمام أحمد بن حنبل، و غيرهم من المحدّثين، و ما جمع في الطور الأول دُوّن في كتب الطور الثاني و ما دُوّن في الطور الثاني جُمع و نُظم في كتب الطور الثالث"[1]

و قد كان هناك اتجاه قبل نهاية القرن الأول الهجري يدعوا إلى ترك تدوين الحديث خشية اِلتباس القرآن بالسنة، أو الإنشغال بالسنة عن القرآن، أو خوف مضاهاة الكتاب الكريم بكراريس الحديث و كتبه، و قد ثبتت أخبار الكراهة عن بعض من أباحوا الكتابة، كما ثبتت أخبار الإباحة عن بعض من كرهوا الكتابة، و كانت غايتهم جميعا واحدة، و هي المحافظة على القرآن و السنة: حتى لا يلتبس أحدهما بالآخر، ثم اِنعقد الإجماع على إباحة الكتابة حين زالت أسباب كراهتها؛ وأما التدوين الفردي فقد وقع فعلا في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم و في عهد الصحابة و التابعين، و لم تبقى السنة مهملة طيلة القرن الأول إلى عهد عمر اِبن عبد العزيز، بل تم حفظها في الصدور جنبا إلى جنب مع حفظها في الصحف والكراريس.[2]

---

[1]- سيد سليمان الندوي، الرسالة المحمدية، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 2002م، ص80.

[2]- ينظر: محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين،مكتبة وهبة، القاهرة، (دط)،1988م، ص:341.

وما يعنينا ها هنا هو الطور الثاني الذي يمثل مرحلة التدوين الرسمي للحديث الشريف بتوجيه من الخليفة الراشد عمر اِبن عبد العزيز **(101ه)** رضي الله عنه فقد أمر رسميا بالشروع في تدوين الحديث

ويتضح من جملة الأخبار المروية في هذا الشأن أن خوف عمر من دروس العلم وذهاب أهله هو الذي حمله على الأمر بالتدوين.[1]

يقول **محمد عجاج الخطيب**: " كما كتب عمر اِبن عبد العزيز إلى أهل المدينة :" **أَنِ اُنْظُرُوا إِلَى مَا كَانَ مِنْ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ** وَسَلَّمَ **فَاكْتُبُوهُ ؛ فَإِنِّي قَدْ خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ[2]"**

وخلاصة القول أن تدوين الحديث الشريف يقصد به تسجيل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير،ولقد أولى المسلمون للحديث اِهتماما كبيرًا لكونه المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي وبالتالي فقد مرّت عملية تدوين الحديث بمراحل عدة أو بالأحرى ثلاث مراحل بدأت فعليا مع القرن الثاني للهجرة حيث بدأت الخطوات الأولى لتدوين الحديث بكتابته بعد أن كان مقصورًا على المشافهة ثم تطور الأمر مع مرور الوقت، واِنتقل من مرحلة الجمع إلى مرحلة التصنيف وترتيب الأحاديث، فالمرحلة الأولى تمثلت في الجمع والمرحلة الثانية تجسّدت في تدوين العلماء لهذا العلم أما المرحلة الثالثة تمثلت في جمع كل علوم الدين الإسلامي وتدوينها في الدواوين الكبرى، وتمثل المرحلة الثانية مرحلة أساسية في بداية تدوين الحديث الشريف بأمر من الخليفة عمر اِبن عبد العزيز وبالتالي بدأ التدوين بصفة رسمية، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن تدوين الحديث أثناء نزول القرآن وذلك مخافة الإختلاط مع كلام الله عزّ وجل وبعد أن أمِن رسولنا الكريم بعدم وجود اِلتباس في القرآن الكريم، سمح بتدوين الحديث فكان الصحابة يتناقلون الحديث من خلال السمع ثم بدأ يدوّنُ الحديث خوفًا من أن يُنسى وتعود الأسباب الحقيقية لتدوين الحديث إلى حفظ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل وأيضا للإقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم، بالإضافة إلى معرفة المسلم لقواعد الحديث النبوي الشريف.

---

[1]- ينظر: صبحي صالح، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، ط 15؛ 1984م،ص: 44 ؛ 45

[2]- محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين،،ص:329.

الفصل الأول

المبحث الأول: مفهوم الاحتجاج:

من المعروف أن اللغة تتطور على اِمتداد العصور والأزمنة فمستجدات الحياة تفرض عليها أصنافا من المفردات والمصطلحات وتهجر ألفاظ ومفردات أخرى، ويظهر هذا كمثال أن الإسلام عند دخوله أضاف ألفاظا كثيرا من المعاني، ومن جانب آخر دخل اللحن وتفشَّى على الألسنة بسبب اِختلاطهم بالأعاجم، مما أدى إلى وقوع الأغلاط في المفردات والأساليب، ولأجل ذلك شعر حماة اللغة بضرورة جمع مفردات هذه اللغة وتقعيد أساليبها وتوثيق ذلك كله والاحتجاج له، ومن هنا جاء مصطلح الاحتجاج، وحتى تتضح لنا ماهيته لا بد لنا من بيان معنى الاحتجاج والذي سيبرز بعد عرض جملة من التعريفات الخاصة به وذلك بدءا بتعريفه في اللغة والاصطلاح.

أ/ لغة: جاء في لسان العرب لاِبن منظور مادة "**حَجَجَ**" يقول: والحَجُّ القصدُ حَجَّ إلينا فلان، أي قدم وحَجَّهُ يَحُجُّهُ حجًّا: قصده وحججتُ فُلانًا واعتمدْتُه أي قَصَدتُه...ويقال حاجَجْتُه أحاجُّه حِجَاجًا ومُحَاجَّةً حتَّى حَجَجْتُهُ أي غلبتُهُ بالحجج التي أدليتُ بها... والحُجَّة البرهان وجمع الحجة حُجَجٌ وحِجَاجٌ وحَاجَّهُ مُحَاجَّةً وحِجَاجاً: نازعه الحُجَّةَ، وحَجَّهُ يَحُجُّه حجًّا: غلبَهُ على حُجُتِه....واِحتجَّ بالشيء اِتخذهُ حُجَّةً.[1]

يتضح من خلال تعريف اِبن منظور للاحتجاج أن مادة "**حَجَجَ**" تحملُ معنى إظهار الحجج والأدلة والبراهين على قضية معينة.

وجاء في معجم الصِحاح **للجوهري** أن مادة "**حَجَجَ**" تعني: الحَجُّ: القصدُ، ورجل محجوجٌ، أي مقصودٌ، وقد حَجَّ بنو فلان فلانًا، إذا أطالوا الاِختلاف إليه، وقال اِبن السكيت: يَحُجُّون إليه أي: يكثرون الاِختلاف إليه، هذا الأصلُ، ثم تعارف اِستعماله في

[1] - اِبن منظور، لسان العرب، المجلد 02، مادة حجج، ص226؛228 .

القصد إلى مكة للنُسُكِ تقول: حَجَجْتُ البيتَ أحُجُّهُ حجًّا فأنا حاجٌ والحُجَّةُ بالضَّم: البُرهان تقول حَاجَّهُ فحَجَّهُ أي غَلَبَهُ بالحُجَّةِ، وهو رجلٌ مِحْجَاجٌ أي جدِلٌ و التَّحّاجُ: التخاصُمُ.[1]

يتبين من خلال هذا التعريف الذي أورده الجوهري في معجمه أن معنى الاحتجاج عنده لا يختلف عن الذي أورده اِبن منظور وهو البرهان والجدال والقصدُ.

والواضح من جملة هذه التعاريف أن الاحتجاج في اللغة هو الكشف عن مقصد الشيء وتوضيح وجهته للوصول إلى المعنى والمبتغى المنشود من خلال ذلك.

واِحتجَّ: فعل لازم بمعنى عارضه مستنكرًا لفعله أو أقام حجة، **قال الله تعالى:{وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُونِي فِي اللهِ وَقَدْ هَدَانِ}**.[2] فهنا في هذه الآية الكريمة لفظة "حَاجَّهُ" تحمل معنى المجادلة والمخاصمة.

وقوله تعالى: { وَالِذي يُحَاجُّونَ فِي اللهِ مِنْ بَعْدِ مَا أُسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رّبِهِمْ}.[3]

فلفظة "يُحَاجُّونَ" تعني يُخاصمون في دين الله تعالى.

ب)- اصطلاحا: يعرّفه **محمد عيد** بقوله : "هو الاِعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرًا ونثرًا"[4]

المقصود من هذا التعريف أن الاحتجاج هو تلك البراهين والأدلّة التي تُؤخذ من نصوص اللغة سواء كانت هذه النصوص شعرًا أو نثرًا وذلك للدلالة على صحة الرأي أو قاعدة ما.

كما يُستخدم مصطلح الاحتجاج في كتب النحو، إذ يستخدم غالبا في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق ونصرة الرأي، ولذلك يوجد هذا التعبير ومشتقاته

[1]- الجوهري، الصِحاح، الجزء01، مادة حجج، ص:303، 304.

[2]- سورة الأنعام، الآية:80 .

[3]- سورة الشورى، الآية :16.

[4] - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج في ضوء علم اللغة الحديث)، عالم الكتب، القاهرة، (دط)، 1988م، ص:86.

مستخدما بكثرة في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" **لإبن الأنباري**، وكذلك في"المسائل الخلافية في النحو" **لأبي البقاء العكبري**.[1]

كما يغلب اِستعمال لفظ الاحتجاج ومشتقاته في مواضع للدلالة على فصاحة عربي أو هُجنته، فيقال عنه مثلا "يُحتج به"، أو "علماء اللغة يجعلونه حُجَّةً".وهذا الاستعمال ملحوظ جدًّا في كتاب "الأغاني"، **لأبي فرج الأصفهاني**، وأيضا في كتاب "الموشّح" فيما ساقه المرزباني عن آراء العلماء في الشعراء.[2]

وقد عرّفه **سعيد الأفغاني** بقوله: "هو إثبات صحة قاعدة أو اِستعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحَّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة حيث اِحتاج الناس إلى الاِحتجاج باللغة الفصيحة لمَّا خافوا على سلامة اللغة بعد أن اِختلط أهلها بالأعاجم".[3]

يتضح من خلال هذا التعريف أن معنى الاحتجاج يتجسد في تأكيد صحة قضية نحوية أُختلف فيها وتكون بالاِستشهاد بآيات من القرآن الكريم أو الحديث النبوي أو بيت من الشعر أو بكلام العرب وأمثالهم، كما أشار سعيد الأفغاني إلى أمر مهم وهو صحة السند، أي أن تكون هذه الأحاديث أو الآيات مضبوطة غير محرَّفةٍ، بمعنى صحيحة السند إلى عربي سليم السليقة وهذه الأخيرة تعدُّ بمثابة قدرة راسخة في نفس المتكلم حيث تمكنه من الأداء اللغوي الصحيح سواء من حيث المعنى أو المبنى من غير تعلم، إضافة إلى هذا تكون لديه مقدرة على تأليف جمل وعبارات جديدة لم يسمعها من قبل وهذه السليقة تقرب إلى ما يسميها "**اِبن خلدون**" بالملكة اللغوية وهي اِستعداد عقلي لتناول أعمال معيّنة بمهارة وحذق، وعليه يقال عن سليم السليقة أنه يُحتج بكلامه ومن العرب الأقحاح، ولم يختلط لسانه بالأعاجم بحكم أن لغته سليمة ولهذا رأى علماء اللغة أنهم بحاجة ماسَّة إلى هذا العلم

[1]- ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص: 86 .

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص:87.

[3]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1997م، ص: 6 .

وذلك لاِحتجاجهم باللغة الفصيحة خوفا منهم على سلامتها بعد أن اِختلطت بالأعاجم وتفشَّى اللحن بكثرة سواء في المفردات أو الجمل أو الأساليب.

كما يُلاحَظ على هذا التعريف الذي أورده الأفغاني أنه اِقتصر على النقلي من تلك المصادر دون العقلي منها، ويُقصد بالنقلي المصادر النقلية وهي: القرآن، السنة، الإجماع، القياس، ومذهب الصحابي، وسُميت بالنقلية لأن لا دخل للمجتهد فيها، أما المصادر العقلية هي التي يظهر في تكوينها ووجودها أثر المجتهد وهي: العرف، والاستحسان...، وربما يرجع ذلك إلى أن النوع الثاني تابع للأول من حيث تأسيسه عليه.

ومن خلال هذه التعاريف نخلص إلى أن الاِحتجاج نابع من الطرف الذي يُريد إيصال فكرته بأيّة وسيلة، وذلك بغية إقناع الخصم أو المتلقي، إضافة إلى ذلك هو مجموعة من البراهين والأدلة والطرق التي يعتمدها النحاة، ويتبعونها في بحثهم عن اللغة الفصيحة النقية التي لا يشوبها اللحن والتحريف، اللغة التي تلفَّظ بها العربي بفطرته وسليقته دون عناء أو تعلم أو تأثر من أحد ما، وذلك بهدف المحافظة على اللغة الأم وأيضا بناء قاعدة نحوية ضمن زمن محدّد.

المبحث الثاني: تطور الاحتجاج بالحديث النبوي عبر العصور:

بالرغم من أن الحديث النبوي يعد مصدرًا من مصادر التشريع الإسلامي إلا أن العلماء اِختلفوا في حُجيَّة الأخذ به، وعليه فقد مرَّ الاحتجاج بالحديث الشريف بعدَّة عصور، وهذا ما سنوضحه في هذا العنصر من خلال حديثنا عن تسلسله عبر الفترات الزمنية.

ففي القرنين الأول والثاني، اِحتج **سيبويه** في كتابه كله بثمانية أحاديث فقط، ولم يُشر على أن ما أثبته حجة على المذهب النحوي من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، بل اِكتفى بقوله **(ويقول)**، كما أنه لم يحتج بها جميعا، ولم يُبين أنها أحاديث، والمُرَّجح أن سيبويه ساق هذه الشواهد وهو يريد أنها أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم، وإذا كان لم يذكر ذلك صراحة فإن هذا شأنه في معظم ما ساقه من شواهد الشعر، فهو لم يُسمِ الشعراء، كما هو مشهور، بل كان يكتفي بقوله: "**قال**" أو "**كقوله**" أو ما شابههما من الألفاظ التي تُبهم القائل.[1]

بمعنى أن سيبويه اِحتج بالحديث الشريف ولكن اِحتجاجه كان قليلا، وحتى وإن اِحتج بألفاظ الحديث النبوي فهو لم ينْسِبه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، بل كان يعتمد عبارات مبهمة.

يقول **صالح أحمد صافار**: " فبالرغم من أن كتاب سيبويه المصدر الأساسي في علم العربية، فهو كتاب جمع القواعد النحوية والصرفية، المبنية على الشواهد الشعرية بينما نجد الأحاديث النبوية في المرتبة الأخيرة، بل هي قليلة هذا إذا راعَينا الرواية بالمعنى، أما إذا راعَينا اللفظ فتكاد تسقط كلها ولا يثبت منها إلا القليل"[2]

ومن هذه الأحاديث:

المثال الأول: {نَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ}[3]

أورد سيبويه تحت باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل منهما يفعل بفاعله، مثل الذي يفعل به، وهو ما سُمي فيما بعد التنازع، ومثَّل له: ضربتُ وضَرَبَني زيد، ثم قال: ومِثل ذلك: **نَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ**.[4]

---

[1] - ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، (دط)، 1981م، ص:50.

[2] - صالح أحمد صافار، النحويون والحديث الشريف، دراسة في إشكالية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف، مجلة الساتل، جامعة 7 أكتوبر، كلية الآداب، العدد 2، 2007م، مصراتة، ليبيا ، ص:35.

[3] - الصنعاني ، أبي بكر عبد الرزاق بن هشام، المصنف، تح: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، مصر، ط2، 2015م، ج3، كتاب الصلاة، باب القنوت، رقم الحديث5021، ص: 72.

[4] - سيبويه ،أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ص:74.

كما ساق **سيبويه** أحاديث أخرى ودلّل على قواعد نحوية من خلالها، لكن يبقى اِستشهاده بالحديث الشريف قليلا، وهذا يعني أن لغة الحديث النبوي في القرنين الأول والثاني، قليلة مقارنة بمتون الحديث النبوي التي جُمعت في تلك الفترة.

أما في مطلع القرنين الثالث والرابع، فنجد أن **أبا العباس المبرّد** لا يكثر من الإحتجاج بالحديث، ولكنه يزيد على سيبويه، فقد اِحتج بأربعة أحاديث في القضايا النحوية، إلى جانب أحاديث أخرى اِحتج بها في اللغة، فقد كان **المبرّد** أكثر تعويلا على لغة الحديث من سيبويه والفراء، فهو يحتج بها مثلما يحتج هو وغيره بلغة القرآن والشعر ولكن تبقى عنايته به ضئيلة جدا، بجانب عنايته بغيره على الرغم من إحاطته به إحاطة واسعة، وعند **الفارسي** تتسع الخطوة قليلا لأنه عُني في بداية حياته بعلوم الحديث وكان من أثر ذلك أنه غالبا ما يورد الحديث موثَّقا بالإسناد المتصل، ولم يكد يخلو كتاب من كتبه من الإحتجاج بالحديث وإن كان العدد قليلا.[1]

كما اِحتج الفارسي بالحديث في الجانب اللغوي والنحوي.[2]

أما اللغوي: فقد ذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم { **إنّ اللهَ نَهَى عَنْ قِيلٍ وَ قَالَ**}[3] على أن القال: الكلام الفضولي.[4]

---

[1] - ينظر: الزركلي ، خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م، ج2، ص:179.

[2] - ينظر: صالح أحمد صافار، النحويون والحديث الشريف، ص: 37، 38.

[3] - مسلم ،مسلم بن الحجاج القشري النيسابوري، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، (دت)، ج3، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير الحاجة، رقم الحديث 14، ص: 818.

[4] - أبو علي الفارسي ،علي الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل البصريات، تح: محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط1، 1985م، ج2، ص: 764.

أما في المجال النحوي فقد أورد حديث: **{أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ}**[1] وقوله صلى الله عليه وسلم**{مَنَعَتْ العِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا}**[2]

ومن خلال ما اِحتج به الفارسي من أحاديث يتضح أنه زاد على من سبقوه في الاحتجاج، ولكن هذا لا يعني أنه أول من اِحتج بالحديث بل رأينا أن سيبويه هو أول النحاة المحتجين بالحديث الشريف.

أما في العصور المتأخرة، فقد ظل الاحتجاج بالحديث على ما كان عليه، ولم يتغير منه شيء إلا على أيدي نحاة الأندلس، وعلى رأسهم: **السهيلي، واِبن خروف، واِبن الخباز**، و**اِبن مالك**.[3]

فبالنسبة للمشرق، يقول **الزركلي:**" لا نجد في آثار نُحاتهِ ما يدل على خطوة متقدمة **فاِبن الشجري** كان أقل عناية بلغة الحديث من **أبي علي الفارسي،** فهو لا يكاد يحتج في أماليه بغير قوله صلى الله عليه وسلم "لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ"، وذلك حين تحدث عن دخول لام الأمر على فعل الغائب والمتكلم"[4]

ولمَّا جاء تلميذه **أبو البركات الأنباري** ساق هذا الحديث على ألسنة الكوفيين، وزاد عليه قوله صلى الله عليه وسلم **{وَلَتَزَرُه وَلَوْ بِشَوْكَةٍ}**[5].

وإذا كان حديثنا اِقتصر على **اِبن الشجري** وتلميذه **أبي البركات،** فالسبب أن مؤلفات ذلك العصر لم تقدّم شيئا يُذكر في الاِحتجاج بالحديث فاِبن محمد الهروي لم يحتج في كتابه الأزهية في علم الحروف إلا بثلاثة أحاديث وفي مسائل نحوية.[6]

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج2، باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر، رقم الحديث 1253، ص: 73.

[2] - مسلم، صحيح مسلم، ج4، باب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب، رقم الحديث 2896، ص: 2220.

[3] - ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 192، 239.

[4] - الزركلي، الأعلام، ج8، ص: 73، 74.

[5] - البخاري، المصدر السابق، ج1، رواه البخاري بلفظ "يَزَرُهُ"، باب وجوب الصلاة في الثياب، ص:79.

[6] - ينظر: الزركلي، الأعلام، ج4، ص: 327.

أما عن الاحتجاج في القرن السابع يقول **السيوطي :**"كان النحوي **ابن يعيش** يصدُّ عن الاحتجاج بلغة الحديث إلا في مواضع نادرة، وما اِحتج به لم يأخذه من كتب الحديث بل من كتب النحو، وفي مواضع كثيرة كانت تُتاحُ له الفرصة ليسوق في الظاهرة شاهدًا أو مثلاً من الحديث، إلا أنه لا يفعل، فهو كالزمخشري ينهلان من كتب سيبويه، ويحتجان في كل ما قدَّمه من شواهد الشعر، وما اِحتج به من الحديث قليل جدًّا"[1]

غير أن في هذا القرن عرفَ الاحتجاج بالحديث بروزًا على يد نحوي كبير هو **الرضي الإستراباذي**، حيث نهج هذا الأخير نهج العلماء الذين جوَّزوا الاستشهاد بالحديث، وشرحه للكافية خير دليل.[2]

ومن الأحاديث التي اِستشهد بها: قوله صلى الله عليه وسلم: **{أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ إِلَى رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ}**[3] اِستشهد به على أن الحال إذا كانت جملة اسمية يجب معها واو الحال، خِلافًا للكسائي.[4]

وقوله صلى الله عليه وسلم **{بَلْهَ مَاأُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ }**[5]

اِستشهد به على أن **بله** حرف جر مثل: عدا، خلا، بمعنى: سوى.[6]

ومن خلال حديثنا عن **الرضي الإستراباذي** نجد أنه مختلف عن سابقيه، وذلك لأنه جعل لغة الحديث الشريف مادة للاِحتجاج.

---

[1] - السيوطي ،عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح : أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ط1، 1964م، ج2، ص: 351، 352.

[2] - ينظر: المرجع نفسه ،ج1، ص: 567.

[3] - مسلم، صحيح مسلم، ج1، باب ما يقال في الركوع والسجود، الحديث 482، ورد بلفظ (من) بدل (إلى)، ص:350.

[4] - ينظر: الإستراباذي ، محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الرضي لكافية إبن الحاجب، تح: يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1966م،ج1، ص :276.

[5] - البخاري، صحيح البخاري، ج6، باب قوله فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة عين، السجدة 17، رقم الحديث 4780، ص:116.

[6] - ينظر: الإستراباذي، المرجع السابق، ج3، ص:94.

وكذلك في الأندلس نجد النحاة اِحتجوا بالحديث الشريف، يقول **محمود فجال:** " ففي أمالي السهيلي نجد عملاً يعد مقدمة صريحة لعمل اِبن مالك، فهو لا يكتفي بأن يجعل الحديث حُجَّة له في مسائل النحو، بل يتعدى ذلك ليُبرز ما جاء في الحديث من ظواهر نحوية، كما نجده عند ظاهرة أخرى، فقد كان النحاة القدماء على عهد الخليل وسيبويه، لا يقوون على الاِحتجاج بما تحتويه الكتب والأسفار، بل يقرؤونها على شيوخِهم وشيوخُهم أنفسهم يقرؤونها على أنفسهم خوفًا من الوقوع في التحريف، أما "السهيلي" فنراه جهرة يُحيل ما اِحتج به من بعض الحديث إلى كتاب أبي عبيد، فقد اِحتج بأحاديث كثيرة، ولا شك في أنه هو الذي هيَّأ هذه الفكرة لاِبن مالك ففي أماليه زاد عليه ثلاثة عشر حديثا، تحدث عنها وعلل ما فيها من ظواهر نحوية.[1]

وهذا يعني أن السهيلي أجاز الاحتجاج بالحديث حيث جعله مادة في الترجيح واِستنباط الظواهر النحوية.

أما اِبن مالك فقد أثّر كثيرا في من جاء بعده من النحاة، وذلك لأنه أفرط في الاِحتجاج بالحديث، حيث أورد في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، مجموعة من الأحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم: **{يَارُبَّ كَاسِيَّةٍ فِيْ اَلدُّنْيَا عَارِيَّةٍ فِيْ اَلآخِرَةِ}**.[2]

اِستشهد به على مجيء" رُبّ" للتكثير، يقول**ابن مالك:** " أكثر النحويين يرون أن معنى" رُبّ"التقليل وأن معنى ما يصدّر بها المضيّ، والصحيح أنّ معناها في الغالب التكثير، نصّ على ذلك سيبويه ودلتّ شواهد النثر والنظم عليه"[3]

---

[1]- محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997م، ص:106.

[2]- البخاري، صحيح البخاري، ج2، باب تحريض النبي صلى الله وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، رقم الحديث :1126، ص:49.

[3] - اِبن مالك ، جمال الدين بن مالك الأندلسي، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تح: طه محسن ، مكتبة اِبن تيمية ، ط 2، 1413ه ، ص: 164.

كما أن اِبن مالك كان يُعوّل تعويلا صريحا على لغة الحديث الشريف، فقد كان يجد فيها فصاحةً تُتيح له أن يستنبط منها قواعد لم يسبق إليها.[1]

وهذا يعني أن اِبن مالك أجاز الاِستشهاد بالحديث الشريف، واِحتج به في إثبات القواعد النحوية.

وقد تابع الأندلسيون بعد اِبن مالك ما خَطَّهُ لهم شيوخهم وجعلوه نظيرًا للقرآن والشعر ومن النحاة المرموقين في هذه المرحلة "**أحمد بن عبد النور المالقي**"، حيث كان يُحتجُّ بالحديث وما وجد سبيلا إليه، ويُدني عليه أصوله وقواعده،[2]فقد اِحتج باثني عشر حديثا منها:{**هَلْ أَنْتَ إِلاَّ إِصْبَعٌ دَمِيتَ وفِيْ سَبِيلِ اللهِ مَا لَقِيتَ**}[3]، وظلَّ الاحتجاج بالحديث مستمرًا على نفس الوتيرة، إلى أن ظهر **أبو الحيان**،[4] حيث ثار على اِبن مالك في شرح التسهيل متأثرا بشيخه **اِبن الضائع** ويوضح ذلك **قوله**: " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة _كسيبويه وغيره_ الاِستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واِعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم وصريع النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب"[5]

و رغم هذا التصريح بعدم الاِستشهاد بالحديث، إلا أنه اِستشهد به وذلك ظاهر في مسألة اللام الفارغة في قول الشاعر[6]:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا * حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ اَلْمُتَعَمِّدِ.**

---

[1]- ينظر: محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ص:106.

[2]- ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص: 331، 332.

[3]- البخاري، صحيح البخاري، ج4، باب من ينكب في سبيل الله، رقم الحديث: 2802 ، ص: 18 .

[4] - ينظر: الزركلي، الأعلام، ج7، ص: 152.

[5] - البغدادي ،عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، ج1، ص:10.

[6] - البيت لعاتكة بنت زيد الصحابية ، ينظر، المصدر نفسه ، ج 10 ، ص: 373.

وهذا البيت أورد في خلاف بين النحويين، وعقّب **اِبن الضائع** على ذلك بقوله: وتظهر فائدة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم **{قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا}**[1] فاِختار أحد النحويين فتح الهمزة بناءًا على أنها ليست لام الإبتداء واِختار الآخر الكسر بناءًا على أنها لام الإبتداء، وأيّده اِبن الضائع بقوله: "الصحيح عندي أنها لام الإبتداء، والحديث عندي دليل على أنها لام الإبتداء".[2]

فهنا اِبن الضائع اِستشهد بالحديث الشريف، ليثبت صحة ما جاء به النحاة الآخرون.

وبعد هذا الصراع بين فريق المُجوّزين والمانعين ظهر فريق ثالث يُعرف بالمعتدلين.

بعد ذلك السجال الواقع في الاِحتجاج ظهر مذهب توسّط الأمر، فلم يجنح إلى المانعين في طرحهم ولم يَمِل إلى المُجوّزين في مذهبهم ويمثل هذا المذهب **الشاطبي**.[3]

يقول **البغدادي:** "وقد ساقوا مذهبهم وهم يردّون على المانعين، متسائلين:كيف يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسُفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحشُ والخنى ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تُنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم فإن رواته اِعتنوا بألفاظها لما ينبني عليه من النحو".[4]

كما ردُّوا على المجوّزين بالأخذ بالحديث مطلقا، فقد قُسّم الحديث إلى قسمين[5]:

قسم اِعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا يمنع الاِستشهاد به.

قسم اِعتنى ناقله بلفظه، فجائز الاِستشهاد به.

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج1، باب من لم يتوظأ إلا من الغشي المثقل، رقم الحديث:184، ص: 48.

[2] -ينظر: صالح أحمد صافار، النحويون والحديث الشريف، ص: 42.

[3] - ينظر: محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ص: 127.

[4] - البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص:12.

[5] - ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 369.

أما المعاصرين فقد اِتخذ البحث في هذا العصر وجهة مخالفة لما كان عليه في الماضي، ولكنه لم يسلم من أدلّة المعركة التي وقعت بين **أبي حيان، والدماميني، والشاطبي.**[1]

كما عرض لآراء المجيزين والمانعين والمتوسطين **محمود شكري الألوسي** في رسالة صغيرة عنوانها: "إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد به" نقل فيه عبارات البغدادي نفسها.[2]

كما تناول **محمد خضر حسين** هذا الموضوع ببحث مطول عرض فيه آراء المجيزين والمانعين، مستعينا بما جاء في الخزانة للبغدادي، حيث قسّم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام[3]:

قسما يجب ألا يختلف في جواز الاحتجاج به.

قسما يجب ألا يختلف في عدم جواز الاحتجاج به.

وثالث قسم يصح فيه الاختلاف.

وبعد حصرنا لجميع العصور والوقوف عندها، سنقوم في المباحث اللاحقة بحصر الأقوال بمذاهبها وهي: مذهب المجوزين والمانعين والوسطيين وسنوضح نقاط الاختلاف بين كل فئة من الفئات ومعرفة منشئه.

وفي الأخير نستنتج من خلال حديثنا عن تطور الاحتجاج عبر العصور أن الاِحتجاج بالحديث الشريف مرَّ بعصور متسلسلة من زمن سيبويه والنحاة المتأخرين من مجوّزين ومانعين ووسطيين إلى عصرنا الحاضر، حيث تميّز كل عصر بآرائه وأدلّتِه حول حُجِيَّة الحديث النبوي الشريف في القضايا اللغوية والنحوية.

---

[1] -ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص: 75.

[2] - ينظر: الألوسي ، محمد شكري الألوسي، إتحاف الأمجاد في ما يصح الاستشهاد به، تح: عدنان عبد الله الدوري، وزارة الأوقاف العراق، ط1، 1982م، ص77-89.

[3] - محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية ولهجاتها، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ط2، 1960م، ص:178،177.

المبحث الثالث: الاحتجاج، دوافعه، شروطه وقواعده:

أ)- دوافع الإحتجاج:

عند دخول الأعاجم في الإسلام اِنتشر اللحن بكثرة، لذلك اِحتاج القوم إلى سماع اللغة التي لم يخالطها لحن فرجعوا إلى الأعراب في البادية، لأخذ اللغة الفصيحة النقية عنهم وذلك حفاظًا على اللسان العربي الفصيح، إضافة إلى بقاءه شائعا وظاهرا على الألسن كلها، وهذا يعني أن هناك أغراض وأسباب دفعت العرب للاِحتجاج ولذا يمكننا أن نلّخص دوافع الاحتجاج فيما يلي:

1- الخوف على سلامة اللغة العربية بعد أن اِختلط أهلها بالأعاجم إثر الفتوح وسكنوا بلادهم وعايشوهم، نشأ عن ذلك بسنة الطبيعة أخذ وعطاء في اللغة والأفكار والأخلاق والأعراف.[1]

2- يعتبر اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى اِستنباط قواعد النحو وتصنيفها.[2]

3- حماية لغة أفراد الأمة من اللحن وحصانتهم منه، لأن تفشي اللحن من شأنه أن يقيم حاجزا بين اللغة الموّحدة وبين ما يتفرع عنها من لهجات، وهذا يؤدي بدوره إلى اِنقسام الأمة الواحدة.[3]

4- حماية العربية من لغات الأمم الأخرى التي دخل أهلها في الإسلام أو مما يمكن أن يُجاورها أو يتفاعل معها،[4] وفي هذا الشأن يقول **الزبيدي (379ه)** "ولم تزل الأئمة من الصحابة الراشدين ومن تلاهم من التابعين يَحُضَّون على تعلم العربية وحفظها والرعاية لمعانيها، إذ هي من الدين بالمكان المعلوم، فبها أنزل الله كتابه المهيمن على سائر كتبه،

[1] - ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، (دط)، 1987م، ص:6.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص:6، 7.

[3] - ينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، (دط)، 2012، ص: 29.

[4] - ينظر: المرجع نفسه، ص: 29.

وبها بلَّغ رسوله عليه السلام وظائف طاعته وشرائع أمره ونهيه، وكذلك كانوا يَحُضَّون على رواية الشعر الذي هو حكمة العرب في جاهليتها وإسلامها، وديوانها الذي أقامته مقام الكتاب لما تقدّم من مآثرها وأيامها، فكانوا يتناشدونه في مجالسهم، ويتذاكرونه عند محافلهم".[1]

يتضح من خلال هذا القول أن العرب سعوا جاهدين لحماية اللغة العربية والمحافظة على معانيها من لغات الأمم المجاورة، ويكفي أنها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، وأهميتها تكمن في فهم آيات القرآن ومقاصدها ومعانيها بشكل واضح وأدق، إضافة إلى ذلك كان العرب يحرصون على رواية الشعر إذ يعتبرونه حكمة من الحكم في الحياة، فقد كان الشعراء في الجاهلية يأتون إلى سوق عكاظ بغرض التجارة وأيضا يقومون بإلقاء قصائدهم لتُعرَض على كبار الشعراء، وهذه النصوص الشعرية تتميز ببلاغة لغتها ورُقي أسلوبها وانتظام وزنها الشعري.

كما أن للاِحتجاج غرضان أساسيان:

1- لفظي: وذلك لإثبات صحة اِستعمال لفظة أو تركيب وما يتبعُ ذلك من قواعد في علوم اللغة والنحو والتصريف.

2- معنوي: ويتعلق بإثبات معنى الكلمة، أو معانيها، وما يتبعُ ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع.

وقد شدّد علماء اللغة والنحو في شروط قبول الشاهد اللغوي للغرض الأول من الاِحتجاج فلم يُجوّزوا الاِستشهاد على اللغة والصرف والنحو إلا بالقرآن الكريم، وبكلام من يُوثقُ بفصاحته من العرب وحدّدوا ذلك ضمن عصر معين وقبائل معينة تقع ضمن دائرة الاِحتجاج أما الغرض الثاني من الاِحتجاج اللغوي فيُعتمد فيه على: القرآن الكريم، الحديث الشريف، كلام العرب، والعرب يُحتج بكلامهم هم: الجاهليون والإسلاميون حتى سنة

[1] - الزبيدي ،أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر،،ط2 ، 1984م، ص:12.

150ه.ق، وآخر شاعر يُحتجُّ به، "**إبراهيم بن هرمه** "المتوفى سنة 150ه.ق، وجوّزوا الإستشهاد على اللغة، بكلام المُوّلدين وسواهم من المتأخرين عن عصر الاحتجاج على اِختلاف فيما بينهم.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن دوافع الاِحتجاج تصبو كلها إلى هدف واحد وهو المحافظة على اللغة العربية من اللحن والتحريف بعد دخول الأعاجم إلى البلاد الإسلامية بسبب الفتوحات، حيث حدث هناك تجاذب وتأثر بين العرب والأعاجم سواءًا في اللغة أو المعتقدات أو الأخلاق ممّا أدى إلى اِنتشار اللحن، وعليه أحسّ العرب بضرورة تدوين اللغة العربية وحفظها من الزوال والاندثار، فلجؤوا إلى الاحتجاج للحفاظ على اللغة من جهة، ومن أجل إثبات صحة الاِستعمال سواءَ في الألفاظ أو الجمل، وأيضا إثبات معاني الكلمات من جهة أخرى.

ب)- شروط الاحتجاج:

وضع علماء اللغة شروطا للاِحتجاج بكلام العرب وأشعارهم وذلك ليكون هذا الاِحتجاج مقبولاً ويؤخذ به للاِستدلال على صحة القاعدة النحوية وقوّتها، وعليه سنورد بعض هذه الشروط ومنها:

1)- الفصاحة: يعرّفها **سنان الخفاجي (466ه)** بقوله: "الفصاحة الظهورُ والبيانُ، ومنها أفصحَ اللبنُ إذا اِنجلت رغوتُهُ، وفَصُحَ فهو فصيحٌ...ويُقال أفصحَ الصبحُ إذا بدا ضوءه، وأفصحَ كلُّ شَيءٍ إذا وَضُحَ..."[2] وهذا يعني أن الفصاحة هي خلوُّ الكلمات من تنافر الحروف وضعف التأليف، وأن تكون واضحة وبعيدة كل البعد عن حوشي الألفاظ، أي الألفاظ الغريبة التي يصعُب الوصول إلى معانيها، فقد كان العلماء لا يجدون هذه الألفاظ

[1] - ينظر: محمد صالح شريف العسكري، الإستشهاد بالحديث النبوي عند اللغويين، آفاق الحضارة الإسلامية، العدد 2، العدد2 ، السنة 13، 1431ه إيران، ص: 98.

[2] - الخفاجي ، محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب، العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982م، الكلام في الفصاحة، ص: 58.

إلاَّ بتنقلهم في البوادي وذلك لأن لغتهم فصيحة وخالية من الألفاظ الغامضة وفي هذا الباب يقول **اِبن جني (392ه)**: "ولو فشَا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اِضطراب الألسنة وخَبَالِها واِنتفاض عادة الفصاحة واِنتشارها، لوَجُبَ رفض لغتها وترك تلقي ما ترِدُ عنها".[1]

يقصد اِبن جني بقوله أنه لو اِنتشر اللحن والفساد في اللغة العربية عند أهل الوبر ويقصِدُ بالوبر أهل البادية، مثلما اِنتشر في لغة أهل المدر، ويقصِدُ بالمدر أهل الحضر، لرُفِضت لغتها واِنصرف العلماء عن أخذ كل ما يرِدُ عنها، والعلّة في عدم الأخذ عن الحضر تكمن في أنه عند دخول الأعاجم إليها فسدت لغتهم وأصبحت تخالف مقاييس الفصاحة المعروفة، ولو بقي أهل الحضر على فصاحتهم وبقيت عربيّتهم سليمة، ولم يمْسُسْها الإختلال لأُخذ عنهم كما يُؤخذ عن أهل البادية، وحقيقة إن المجال واسع في التحدث حول هذه النقطة على أن العلماء اِتفقوا أن لغة القرآن الكريم أرقى وأعلى درجات الفصاحة من حيث صحة الاحتجاج به حيث جعلوه بمثابة المرجع الأول واِعتبروا ما وافق ألفاظه مقبولا وفصيحًا، وما خالفه غير مقبول ولذلك اِعتبروا لغة قريش من أفصح اللغات لأن القرآن الكريم نزل بها.

2)- صحّة السند: أن يكون السند وهو عبارة عن سلسلة من الرواة الذين ينقل عنهم الآيات أو الأحاديث أو كلام العرب سلسلة صحيحة مضبوطة خالية من التزييف والتحريف، وقد تحدّث **تمام حسان** في كتابه "**الأصول**" حيث قال: "كان الخط العربي الذي كُتِب به مصحف عثمان لا يعرف النقط ولا الشكل ولهذا لم يكن هذا الخط بمأمن من التصحيف والتحريف...فحَسْبُك أن تعلم أن رسمًا خطيًّا مثل (صرب) يمكن أن تُقرأ على عدد من صور القراءة مثل: ضَرَبَ، ضُرِبَ، ضَرْبٌ، صِرْتُ، صِرْتَ، صِرْتِ...الخ، وهكذا كان الاعتماد في المحافظة على النص وما يزال منوطًا بتواتر الرواية بالسند

[1] - اِبن جني، الخصائص، ج2، باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر، ص:192.

الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وباستظهار المسلمين لهذا النص منذ أيام الصحابة رضوان الله عليهم وهم أمناء هذه الأمة وأمناء هذه الأمة وسَلَفِها الصالح..."[1]

يتضح من خلال هذا القول أن المصحف العثماني هو المصحف الذي أجمعت الأمة الإسلامية جمعاء على قبوله، والرسم العثماني هو النص القرآني الثابت، ولا يجوز لأيّة قراءة أن تُخالفه أو تخرج عنه بإضافة كلمة أو نقصانها، وعليه يشترط في القراءة القرآنية الصحيحة والمعتمدة أن يكون سندها صحيحًا بنقل العدل الضابط عن مثله فإذا لم تكن القراءة صحيحة السند بنقل الثقات فلا تقبل ولو وافقت الرسم العثماني، إضافة إلى ذلك أنه إذا اِنتفى النقل في القراءة فلا مجال لقبولها حتى وإن جاءت موافقة لكل من الرسم وقواعد العربية، وهذا يعني أن النقل هو الشرط الأهم في إثبات القراءات ولا بد فيه من موافقة القراءة لقواعد العربية والرسم العثماني، وأن يكون النقل عادلاً وصحيحًا غير مُزيّف.

3)- أن يكون ناقل اللغة عدلاً، سواء كان رجلاً أو اِمرأة.[2]

بمعنى أنه إذا كان الراوي فاسقا لا يُقبل نقله، أي أن جنس الناقل ليس مهما بل الأهم هو العدالة في النقل.

4)- التواتر: وهو أن ينقل رواة عن رواة ثقات إلى أن يصل إلى المصدر الرئيسي وفي ذلك يقول **الأنباري**: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول نقلاً صحيحًا والخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة".[3]

---

[1] - تمام حسان، الأصول (دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، ص: 24.

[2] - الأنباري ،عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1957م، ص:85.

[3] - المرجع نفسه، ص: 81.

ويقول أيضا: "اِعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد فأما التواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنّة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدّلة النحو يفيد العلم، وأما الآحاد فما تفرّد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به".[1]

نخلص من خلال هذا القول أن النقل المتواتر هي الأحاديث التي روتها جماعة يستحيل اِجتماعها على الكذب أي ما اِنضبط نقله عن القرآن الكريم وعن النبي عليه الصلاة والسلام، وكما أن هذا القسم من النقل يكون متواترًا لفظا ومعنى، أما النقل الآحاد لا يُشترط فيه شرط التواتر وتم نقله على يد القليل من أهل اللغة، أي أن الحديث المتواتر صحيحٌ قطعًا أما الآحاد فمنه الصحيح والشاذ والضعيف، إضافة إلى أنه يفيد الظّن.

كما بحث النحاة في الشاهد الذي يصِحُّ الأخذ به وقاموا بوضع حدود زمانية ومكانية بمثابة الحصن الذي يحيط بحِمى الاِحتجاج ويحفظه، وتصونُ اللغة من الخلل والفساد، لذا وضعوا حدودًا مكانية للقبائل الفصيحةِ فلا يصح الأخذ من غيرها، ووضعوا أيضا حدودًا زمانية يقف عندها السماع من أعراب البوادي وسكان الحواضر.

1)- الضابط الزماني: أو ما يسمّى بالدائرة الزمانية ،يقول **سعيد الأفغاني:**" ونعني بها عصر الاحتجاج اللغوي حيث أن اللغة التي تقع ضمن نطاقه هي اللغة الأصل التي يُستشهد بها، وهي أبعد ما تكون عن الفساد والخطأ الممتدة من الجاهلية حتى منتصف القرن الثاني الهجري، أي أن اللغويين والنحاة قد قبلوا الاِحتجاج بأقوال عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواءَ أسكنوا الحضر أم البادية.[2]

وعلى ضوء هذا الضابط الزماني قسّموا الشعراء إلى طبقات أربع وهي[3]:

الطبقة الأولى: طبقة شعراء الجاهلية ممّن ماتوا قبل ظهور الإسلام **كزهير بن سلمى وطرفة العبد**.

---

[1]- المرجع السابق، ص: 83، 84.

[2]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص:19.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص:19.

الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام **كلبيد وحسّان بن ثابت.**

الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين الذين لم يدركوا من الجاهلية شيئًا **كأبي الأسود الدؤلي.**

الطبقة الرابعة: طبقة المُوّلدين أو المحدثين وأولّهم **بشار بن برد.**

إلا أنهم لم يحتجوا بشعر جميع هؤلاء الشعراء وإنما شبه الإجماع، اِنعقد على صحة الإستشهاد بالطبقتين الأوليين واِختلفوا في الطبقة الثالثة وذهب **عبد القادر البغدادي** صاحب خزانة الأدب إلى جواز الإستشهاد بها،[1] أما الطبقة الرابعة فيقول عنها **سعيد الأفغاني:**" لا يُستشهد بكلام أصحابها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة، وكان آخر من يُحتجُّ بشعره على هذا الأساس بالإجماع **إبراهيم بن هرمة (150ه)** الذي ختم الأصمعي به الشعر، أما أهل البادية فقد اِستمر العلماء يُدوّنون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري"[2]

2)- الضابط المكاني: أو ما يسمى بالدائرة المكانية وبعبارة أخرى القبائل، فقد اِختلفت درجاتها في الاحتجاج على اِختلاف قربها أو بعدها من الاِختلاط بالأمم المجاورة، فاِعتمدوا كلام القبائل الواقعة في قلب الجزيرة العربية، وبالتالي ردّوا كلام كل القبائل التي على السواحل، أو التي تسكن الحواضر، أو في جوار غير العرب من الأمم الأخرى[3]، وهذا ما يكشف عنه تصنيف **أبي نصر الفارابي (950م)** لهم في الاحتجاج إذ يقول: "كانت قريش أجود العرب اِنتقاءًا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا وأبينها عمّا في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم أقتدي وعنهم أُخِذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: **قيس وتميم وأسد،** فإن هؤلاء هم الذين أُخِذ عنهم أكثر ما أخِذَ ومعظمه، وعليهم اِتَّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم **هُذيل**

[1]- ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص:6.

[2]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 19، 20.

[3] - ينظر، المرجع نفسه، ص: 18.

وبعض **كِنانة** وبعض **الطائيين**، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يُؤخذ عن حضري ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم: فلم يُؤخذ من **لخم** ولا من **جذام** فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من **قُضاعة** ولا من **غسان** ولا من **إياد** فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأؤون بصلاتهم بغير العربية، ولا من **ثعلب** ولا **النمر**، فإنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من **عبد القيس**، لأنهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من **أزد عمان** لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من **أهل اليمن** أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من **بن حنيفة** وسكان **اليمامة** ولا من **ثقيف** وسكان **الطائف**، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من **حاضرة الحجاز** لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين اِبتدئوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم."[1]

نستنتج من خلال هذا القول الذي أورده الفارابي أن هناك ضوابط مكانية للاحتجاج اللغوي تتمثل في مجموعة من القبائل المختلفة في درجة الاحتجاج بحسب القرب والبعد، حيث قام بتصنيف القبائل العربية التي يُؤخذ عنها وهي: قيس، تميم، أسد، هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، وفي المقابل لم يُؤخذ عن قبائل أخرى كالتي تجاورُ أممًا مختلفة، كأهل الشام واليونان، وأيضا الذين يقرؤون بغير اللسان العربي إضافة إلى الذين خالطوا أممًا أخرى وبالتالي اِختلال في فصاحتهم وفسد لسانهم بسبب مخالطتهم، وهذا يعني مَن كان عربيًّا فصيحًا ولغته سليمة يُحتجُّ بكلامه ومن كان عكس ذلك فلا يُحتجُّ بكلامه.

ومن الواضح أن مقياس هذين المستويين (المكاني والزماني) هو الاِختلاط بالأعاجم أو عدمه وبناءًا عليه تقاس الفصاحة وسلامة اللغة من عدمها"[2] يقول **محمد حسن**

[1]- المرجع السابق، ص:20، 21، 22.

[2] - ينظر : محمد حسن حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة (الواقع ودلالته)، دار الفكر العربي، القاهرة، (دط)، دت، ص: 84.

جبل: "وما خالف هذين المستويين يعدُّ عند اللغويين مما لا يحتجُ به فقد تجنب اللغويون الاحتجاج في مؤلفاتهم بشعر الموّلدين، تأثرًا بنطق الاحتجاج تجنبًّا شبه كامل وتتضح صورة هذا التجنب على حقيقتها ببيان مدى خُلوّ تلك المؤلفات من الاحتجاجات اللغوية بشعر الموّلدين في ضوء بحث واقع تلك المؤلفات من هذا الجانب بحثاً علميًّا.[1]

نستنتج مما سبق أن للاِحتجاج اللغوي ضوابط: الأولى مكانية ويقصد بها أن اللغويين حدّدوا قبائل بعينها لا تُؤخذ اللغة إلا من ألسنتهم وهي: أسد، تميم، هذيل، بعض كنانة، بعض الطائيين، وهذه القبائل تمثل لغة القرآن وفي المقابل لم يُؤخذ عن قبائل كلخم وجذام غسان...وذلك لأنها كانت مجاورة لأهالي لا يتكلمون العربية كمصر واليونان وغيرها من الأمم، ومن خلال هذه المجاورة وقع اِختلاط بين القبائل العربية والمجاورة لها وبالتالي حدث اِختلال في فصاحتهم فوَجَب عدم الأخذ عنهم، أما الضوابط الثانية فهي زمانية وتعني أن عملية جمع اللغة تكون من خلال النظر في أقدم النصوص الواردة قبل الإسلام مرورا بصدر الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر ومنتصف القرن الرابع الهجري في البادية، إضافة إلى ذلك في هذه المرحلة الزمنية قُسّم الشعراء إلى أربعة طبقات وأجمعوا على صحة الاحتجاج بالطبقتين الأولى والثانية، كما أن من شروط الضابطين الزماني والمكاني هو فصاحة العربي ولغته السليمة، فكما نعلم أن العرب الخُلَّص يتميزون بنقائهم اللغوي حيث يتكلمون بالسليقة وفصاحتهم واضحة لا يشوبها لحن ولا خطأ، واللحن دخل إلى العربية بسبب الانفتاح الحضاري فالعرب كانوا منفتحين على ما يجاورهم من الأمم، دعاهم إلى ذلك التعاملات التجارية والرحلات وأيضا التبادل المعرفي مع الأمم الأخرى، وعليه من وافق الشرطين السابقين فيُحتجُّ بكلامه ومن خالفهما فلا يُحتجُّ به ومن الذين لا يحتجُّ بكلامهم الموّلدون ويقصد بالمُوّلد العربي غير المحض وهم الشعراء الذين جاؤوا بعد الشعراء الإسلاميين واِعتنقوا الإسلام.

[1] - المرجع السابق، ص: 89.

ج)- قواعد الاحتجاج:

لقد حرص العلماء على تقويم منهج الاحتجاج وذلك عن طريق الدراسة العلمية للشواهد النحوية وضبطها وتحقيقها، والتي يمكن أن يكون لها دورها في تطوير مفهوم الاحتجاج، إضافة إلى إعادة النظر في كثير من القواعد النحوية التي تحتاج إلى حذف أو زيادة أو تطوير ويعدّ سعيد الأفغاني من أبرز العلماء المحدثين الذين تحدثوا بإسهاب عن قضية الاحتجاج، وذلك بقصد التأصيل العلمي للقواعد النحوية وتصفية مادتها وعليه سنورد هذه القواعد.

قبل التطرق إلى الحديث عن هذه القواعد سنتحدث أولا عن ماهيتها ويحدّدها **سعيد الأفغاني** بقوله: "ليست القواعد إلا قوانين مستنبطة من طائفة من كلام العرب الذين لم تفسد سلائقهم"[1]، وذلك من خلال اِستقراء المادة اللغوية وتصنيفها من أجل الوصول إلى نتائج اِنبنى عليها كلام العرب، فالرواة عندما بدأوا بجمع اللغة كانوا يتحرّون إضافة إلى أنهم فضّلوا بعض القبائل على بعض، ولا يأخذوا اللغة العربية إلا من العرب الخُلّص الذين سلم من اللحن والانحراف والعُجمة، فهم بذلك كانوا يختارون من العرب الذين لم تفسد عربيتهم ولم يختلطوا بغيرهم من الأمم.

1)- المسموع إما مطرد وإما شاذ، والإطّراد والشذوذ أربعة أضرب:

أ-مطّرد في القياس والاستعمال معا، كرفع الفاعل ونصب المفعول وهذا أقوى مراتب الكلام.[2]

بمعنى أن الكلام يكون متتابعا سواء في القياس أو الاستعمال فالفاعل مثلا يأتي مرفوعًا والمفعول به يأتي منصوبًا، لهذا جعل أهل العرب ما اِستمر من الكلام في الإعراب وغيره من المواضع مطرّدًا أي مستمرًا ومتتابعًا وما فارق ما عليه بقية بابه

[1] - سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (دط)، 2003م،ص: 5.

[2] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص:62.

وانفرد شاذًّا أي متفرقًا ومنفردًا فالفاعل يأتي مرفوعا بالضمة وذلك لأن الضمة من أقوى الحركات في اللغة العربية، كذلك بالنسبة للمفعول التي علامة إعرابه الفتحة، وهذا يعني أن أقوى الحركات في ترتيب الكلام هي الضمة والفتحة ثم تليهما الكسرة.

ب- مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال: نحو الماضي : من يَذر ويَدع وقولهم (مكان مبقل)، هذا هو القياس، والأكثر في السماع (باقل)، وكذا مجيء منصوب عسَى اِسمًا صريحا مثل: عسَى زيدٌ قائمًا غير أن الأكثر مجيئه فعلاً".[1]

وهذه القاعدة تعني أن الكلام قد يأتي متتابعا في القياس ومتفرق في الاستعمال أي غير مستعمل بكثرة مثلا الفعل "يذر" لا يُستعمل منه إلا المضارع والأمر يَذَرُ، ذَرْ، حيث أماتت العرب ماضيه ومصدره فإذا أريد الماضي قيل "تَرَكَ".

وأيضا **مكان مبقل** فلفظة مبقل غير مستعملة بل الأكثر في الاستعمال كلمة باقل، أما في: عسَى زيدٌ قائمًا، فكما نعلم أن عسى من أفعال المقاربة وتعمل عمل كان وأخواتها أي ترفع الإسم ويسمّى اِسمها وتنصب الخبر ويسمّى خبرها، والمعروف أن خبر "عسى" يأتي فعلا مضارعًا منصوبًا ونادرًا ما يأتي اِسمًا صريحا لكنه ورد عند العرب.

ج-مطّرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو قولهم: (اِستحوذ، اِستنوق، اِستصوب)، والقياس، الإعلال (اِستحاذ).[2]

فكلمة "**اِستحاذ**" مستعملة لكنها شاذة في القياس أي تُؤخذ ولا يُقاس عليها، ويقصد بالإعلال التغير في أحرف الكلمة سواء بالقلب أو الحذف أو الإسكان أو النقل، فالفعل اِستحوذ على وزن اِستفعل وعليه وجب أن يكون الفعل "اِستحاذ" وليس "اِستحوذ" بسبب الإعلال بالنقل الذي ترتَّب عليه إعلال بالقلب فهنا قُلبت الواو ألفًا لانفتاح ما قبلها وأصبحت "اِستحاذَ" وكذلك الأمر بالنسبة ل: اِستنوق "اِستناقَ" و اِستصوب "اِستصابَ".

---

[1] - المرجع السابق، ص:62.

[2] - المرجع نفسه، ص:62.

د-شاذ في القياس وفي الاستعمال معا، كقولهم: ثوب، مصووْن، فرس مقوْود.[1]، أي أن هناك كلمات غير مستعملة ومتفرقة في القياس مثل: مقوود، مصوون فالأصح أن يقال: مصون ومقود والعلة في ذلك أنه لا يجوز اِلتقاء الساكنين فالأرجح حذف إحداهما، لذا لا يُسّوغ القياس عليه ولا ردُّ غيره إليه، ولا يحسن اِستعماله.

2) لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه، وإنما تشترط في الراوي.[2]

وهذا يعني أنه يشترط في ناقل اللغة أن يكون عدلاً، وهذا الشرط لا ينطبق على العربي الذي نُقلت عنه اللغة، أي أنه سواء كان عدلاً أو غيرَ عدلٍ ستُؤخذ عنه المادة اللغوية، أما الراوي فمن الضروري أن يكون عادلاً في النقل غير فاسقٍ.

3) يقبل ما ينفرد به الفصيح لاِحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد المتكلمون بها.[3]

بمعنى قبول كل ما يأتي به الفصيح بمفرده وذلك لأنه من المحتمل أنه سمع لغة من اللغات القديمة البائدة الفصيحة التي اِنقطع المتكلمون عن اِستعمالها.

4) اللغات على اِختلافها حجة كلها، ألا ترى أن لغة الحجازيين في إعمال "**ما**" ولغة التميميين في تركه كل منهما يقبله القياس؟ فليس لك أن ترُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها.[4]

بمعنى يجوز الاحتجاج بكل اللغات مهما كانت مختلفة في قواعدها الإعرابية، وعلى سبيل المثال "**ما**" يختلف عملها عند الحجازيين والتميميين فهي عند أهل الحجاز: تعمل عمل ليس أي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، أما عند أهل تميم: فهي مهملة والمبتدأ والخبر بعدها يكونان مرفوعان، وهذا الاختلاف الذي بينهما لا يُعّد عارضًا على الاحتجاج باللغتين.

5)- في تداخل اللغات: إذا اِجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعدا كقوله[5]:

وَأَشْرَبُ المَاءَ مَابِي نَحْوُهُ عَطَشٌ * إِلاّ لأَنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا**

---

[1] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص:62.

[2] -المرجع نفسه، ص:63.

[3] - المرجع السابق، ص: 63.

[4] - المرجع نفسه، ص:63.

[5] - قائل البيت مجهول، ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص128.

فقال **نحوُه** بالإشباع **وعيونهْ** بالإسكان... اُعتبرتا معًا، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها.[1]

وهذه القاعدة تعني جواز اِجتماع لغتين في كلام العربي الفصيح لأن العرب قد تفعل ذلك لضرورة شعرية كاِستقامة أوزانها مثلاً ممّا يمكنها من حرية التصرف في أقوالها.

6)- إذا دخل دليل الاحتمال سقط به الاستدلال، ردّ أبو حيان بهذه القاعدة على اِبن مالك كثيرا في مسائل اِستدل بها، منها اِستدلاله على قصر (الأخ) بقوله[2]:

أَخَاكَ الذِي إْن تَدْعُهُ لمُلمَّة * يُجِبْكَ بِمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي**

فإنه يحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل اِلزم، ولذا لا يصّح الاستدلال بالبيت على قصر الأخ.[3]

وفحوى هذه القاعدة أن كلمة "**أخاك**" يُحتمل أن تعرب مفعول به منصوب لفعل محذوف وجوبا والتقدير (**اِلزم أخاك**) وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة، وهذا الاحتمال فيه نوع من الشك، وعليه إذا دخل اِحتمال في البيت الشعري لا يجوز الاستدلال به.

7)- كثيرا ما تُروى الأبيات على أوجهٍ مختلفة ويكون الشاهد في بعض دون بعض:

روي قول الشاعر: **وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا**

على وجه ثان: **وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتِ اِبْقَالَهَا**

بالتذكير مرة وبالتأنيث مع نقل حركة الهمزة إلى التاء مرة أخرى، فإن صحّ أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير، صحّ الاِستشهاد به على الجواز من غير الضرورة،

---

[1] - سعيد الأفغاني ، في أصول النحو، ص:63.

[2] - قائل البيت مجهول، ينظر: الحنبلي ،ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار بن كثير، ط1، 1986، ص:223.

[3] - المرجع السابق، ص:64.

وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعضٍ، وكل يتكلم على سجيَّته التي فطر عليها، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات.[1]

يتضح من خلال هذه القاعدة رفض الاحتجاج بالشواهد ذات الوجوه المتعددة بمعنى لا يُحتجُّ بماله روايتان إحداهما تثبت القاعدة والثانية تنفيها، أو لا علاقة لها بالقاعدة أصلاً وذلك لاحتمال أن الشاعر قال الثانية، والدليل أنه متى تطرق إليه الاحتمال سقط الاستدلال به، وهنا الأفغاني يُمثّل على هذه القاعدة بقول الشاعر الذي سبق ذكره، حيث أن بعضهم قال أن كلمة الأرض تُذكَّر مرة **(أبقلَ)** ، وتؤنث مرة أخرى **(أبقلت)**، فالأصل أن يقال"أبقلت" لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكن الشاعر في البيت الأول حذف التاء للضرورة .

فإن لم يكن لتذكير الأرض غير هذا الشاهد فلا يُحتجُّ به، لأن الأكثر أن الشاعر قال أبقلت اللغة المشهورة المجمع عليها.[2]

كما تناول هذه الظاهرة بالبحث والتحليل **محمد عيد** وضرب أمثلة عديدة عنها وقد أرجع أسبابها إلا اِحتمالات ثلاثة[3]:

الإحتمال الأول: أن الشاعر نفسه المنسوب له الشعر هو الذي قام بذلك التغيير فأنشده شعره على إحدى الصور، ثم بدا له أن يغيره فغيّره، وروى عنه بوجهين أو أوجه.

الإحتمال الثاني: أن الشاعر صاحب الشاهد قد أرسل شعره بصورة واحدة، وتناقله الناس في عصره وبعد عصره سواءَ أكانوا رواة أم منشدين فأحدثوا به ذلك التغيير، ثم نقل للعلماء كذلك.

---

[1] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص:64.

[2] - ينظر: سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، ص:6.

[3] - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج في ضوء علم اللغة الحديث)، ص:165.

الإحتمال الثالث: أن ذلك التغيير كان من صنع الدارسين للغة من النحاة تأييداً للقواعد، فقد جاء الشاعر بصورة واحدة، ونقله الرواة على تلك الصورة الواحدة، لكن الدارسين غيّروه تأييدًا للقواعد ونصرةً للآراء.

8)- لا يُحتج في اللغة العربية بكلام الموّلدين والمحدثين، **فابن هرمة** (150ه) آخر الإسلاميين المحتج بأقوالهم، **وبشار** (167ه) رأس المحدثين غير المحتج بكلامهم.[1]

وفحوى هذه القاعدة أنه لا يجوز الاحتجاج بكلام الموّلدين والمحدثين وذلك لأنهم ليسوا من العرب الأقحاح وعربيّتهم ليست سليمة ويشوبها اللحن والفساد، ولذلك جعل علماء اللغة منتصف المئة الثانية للهجرة حدًّا للذين يصحُّ الاستشهاد بشعرهم وجعلوا "**إبراهيم ابن هرمة**" آخر من يصح الإستشهاد بشعره، واِعتبروا أن **بشار بن برد** هو أول الشعراء المحدثين الذين لا يحتجُّ بكلامهم.

9)- لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله إلا إذا رواه عربي ممن يحتجُّ بكلامه، مخافة أن يكون لموّلد أو لمن لا يوثق بفصاحته، فمثلا أجاز الكوفيون:

أ- إظهار (**أن**) بعد (**كي**) مستشهدين بقول الشاعر[2]:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيَر بِقِرْبَتِي * فَتَتْرُكُهَا شَنَّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ**

ب- وأجازوا دخول اللام في خبر لكن واِحتجوا بقول الشاعر[3]:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ.

وكلا الرأيين لا يثبت لأن البيت الأول مجهول القائل فلا يحتجُ به، والشطر الثاني لا يُعرف قائله ولا شطره الأول، وما بُني عليهما غير صحيح.[4]

---

[1]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 64، 65.

[2] - قائل البيت مجهول، ينظر: الأشموني، ج3، ص:380.

[3] - قائل البيت مجهول، ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص:280.

[4]- سعيد الأفغاني، المرجع السابق، ص:65.

بمعنى لا يُحتج بكلامٍ قائله مجهول سواء كان نثرًا أو شعرًا إلا إذا رواه عربي توثق بفصاحته، والعلّة في عدم الاحتجاج أنه قد يكون القائل مولّدًا أي ليس عربيًّا محضًا أو من الذين لا يُوثق بفصاحتهم وعربيتهم، فمثلا في البيت الأول أجاز الكوفيون اِجتماع "**أن**" مع "**كي**" على فعل واحد واِستشهدو بذلك ببيت شعري ولكن بالرغم من إثباتهم لهذه القاعدة بحجة إلا أنه لا يصح الاحتجاج بهذا لبيت وذلك لأن قائله في الأصل مجهول، إضافة إلى أنهم زعموا أن **لام التوكيد** تدخل في خبر "**لكن**" كما تدخل في خبر إن واِستشهدوا بقول الشاعر، لكن هذا القول أيضا لا يجوز الاحتجاج به وذلك لسببين: الأول أنه بيت غير كامل، فهذا البيت الذي أوردوه عَجُز فقط أي لا يُعرف له أول، أما السبب الثاني أن قائله غير معروف وبالتالي لا يجوز الاحتجاج بالبيتين السابقين لأن ما بُني عليهما خاطئ.

نستنتج من خلال حديثنا عن قواعد الاحتجاج أن الأفغاني بهذه القواعد التي أوردها، قام بتأسيس منهج علمي بيِّن المعالم وذلك بتأصيله لقواعد النحو العربي على أسسٍ علمية صحيحة إضافة إلى أنه تمكَّن من تصفية المادة اللغوية من الاِضطراب والشذوذ عن طريق إصلاح الاحتجاج، فأصبحت تلك المادة نقيَّةً لا يشوبها لحن ولا عُجمة، حيث قام بتقويم الشواهد النحوية التي من خلالها تُستنبط الأحكام النحوية وهذه الأسس التي وضعها تقوم بتصفية الشواهد من التحريف والشذوذ فيقوم بطرح ما بُني عليها من قواعد.

المبحث الرابع: مصادر الاحتجاج اللغوي:

يكون الاحتجاج في اللغة بما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كتاب الله عز وجل وسُنة نبيّه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة العربية بكثرة الموّلدين نظما وشعرًا، أي أن النحاة اِعتمدوا على ثلاثة

مصادر رئيسية اِستقوا منها مادتهم، واِستشهدوا بها في مصنفاتهم وهي القرآن الكريم، الحديث الشريف، كلام العرب (شعرًا ونثرًا).

1)القرآن الكريم:

هو كلام الله عز وجل الذي لا يأتيه الباطل، فهو المصدر الأول والأوثق في الاحتجاج وعماد الأدلة، حيث اِعتمد عليه اللغويون سواءًا كانوا نحاة ومعجميون، لكن الإختلاف ظهر في الاحتجاج بالقراءات القرآنية التي تصوّر بعض لهجات القبائل العربية، وهذا الاختلاف جاء نتيجة لعاملين:[1]

أولا: اِنقطاع السند أو عدم صحة وصوله، لهذا نشأ خلاف في ردّ قراءة بعض الألفاظ أو قبولها وعلماء اللغة لم يقبلوا بما لم يصح سنده في سلسلة رواة القراءات القرآنية، أما ما صحّ سنده ولو لم يكن متواترا فقد اِحتج به النحاة.

ثانيا: الخطأ في السماع ونتج هذا من عدم التحقق من سماع بعض الأصوات من القرّاء أو الأعراب في آيات القرآن الكريم فالتبس الأمر، ويرى **محمود نحلة** أن اِختلال السند هو وحده من يبطل القراءة أما اِختلال موافقة العربية أو الرسم العثماني فيجعل القراءة ضعيفة أو شاذة وليست باطلة، أما صور الاختلاف في القراءات القرآنية فعديدة منها:[2]

1- الإختلاف في إعراب الكلمة، كقوله تعالى: ﴿**هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**﴾[3]وتُقرأ، أطهر.

2- الإختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، كقوله تعالى ﴿**وَانْظُرْ إِلَى العظَامِ كَيْفَ نُنْشِزهَا**[4]﴾ وتُقرأ: ننشرها بالراء.

---

[1] - حلمي خليل، من تاريخ النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، (دط)،1992م، ص:29.

[2]- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1987م، ص: 40.

[3]- سورة هود، الآية: 78.

[4]- سورة البقرة، الآية: 259.

3- الإختلاف في الكلمة بتغيير صورتها دون معناها، كقوله تعالى ﴿**كالعِهْنِ المَنْفُوشِ**﴾[1] وتُقرأ: كالصوف.

4- الإختلاف في التركيب، كقوله تعالى ﴿**وَمَاعَمِلَتْ أيدِيهِمْ**﴾[2] وتقرأ: وما عملته أيديهم.

وقد وضّح **اِبن الجزري** الاحتجاج بالقراءات على اِختلاف أنواعها **فقال**: "إن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو اِحتمالا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها، ولا يحِل إنكارها."[3]

فهنا اِبن الجزري يقول بجواز الاحتجاج بالقراءات على اِختلافها، وأن الأهم في القراءة هو موافقتها للغة العربية حتى ولو كانت بوجه واحد، فهي تعدُّ عنده حجة، وأيضا أن توافق الرسم العثماني وصحيحة السند، أي منقولة عن رواة ثقات، وعليه فقد اِعتبر هذه القراءة التي تكون بهذه المواصفات قراءةً صحيحة ولا يجوزُ رفضها.

ومع اِختلاف علماء اللغة والنحو في الأخذ بالقراءات الشاذة فقد أكّد **عبد الصبور شاهين** حجيَّة القراءات حيث يقول: "ومن المعلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى علم القراءات القرآنية مشهورها وشاذُّها، لأن رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية، واللغوية، بعامة في مختلف الألسنة واللهجات.[4]

يتبين لنا من خلال هذا القول لنا أن علم القراءات القرآنية من العلوم التي يجب الاعتماد عليها، في دراسة اللغة العربية، على اِختلاف أنواعها سواءًا كانت متواترة أو شاذة وذلك لأن رواياتها تعدُّ من أصح الشواهد في مختلف الألسنة.

---

[1]- سورة القارعة، الآية:5.

[2] - سورة يس، الآية: 35.

[3]- اِبن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م، مجلد1، ص:15.

[4] - عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، (دط)، 1966م، ص:7.

وقد أكّد أيضا **سعيد الأفغاني** حجيّة القراءات **بقوله**: " النص القرآني هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعًا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حُجّة لا تُضاهيها حُجّة".[1]

وهذا ما أيّده **السيوطي** بقوله: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًّا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها، في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يَجُز القياس عليه".[2]

ومن خلال هذين القولين يتضح لنا أنه يجوز الاحتجاج بالقراءات جميعها، شرط أن تكون صحيحة السند عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

نخلص من خلال حديثنا عن المصدر الأول من مصادر الاحتجاج ألا وهو القرآن الكريم إلى أن كتاب الله العزيز يمثل أوثق نص لغوي في العربية، وهذا ما جعله ينال المرتبة العالية من العناية والضبط والدقة من زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعده أصحابه، كما تمثل لغة القرآن اللغة المثالية التي فهمها العرب قاطبة سواء بنو تميم، أو قريش، أو أسد...وغيرها من القبائل الموجودة في الجزيرة العربية، فتعارفت عليها كل الألسن على اِختلافها، أما القراءات القرآنية فهي تعتبر حجّةً في الاستشهاد وذلك ما أثبته أقوال العلماء في حديثهم عن حجيَّتها.

ب)- الحديث الشريف:

يعد الحديث النبوي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، غير أنه لم يكن نصيبه من الاحتجاج وافرًا لدى النحويين الأوائل، حيث تضاربت الآراء واِتسعت دائرة

[1]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 28.

[2] - السيوطي ،جلال الدين السيوطي ،الإقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية ، دار البيروتي، ط2، 2006، ص:39.

الخلاف بين النحاة حول الاستشهاد بالحديث الشريف، وعليه اِنقسم العلماء في حجيّة الأخذ به إلى ثلاثة أقسام:[1]

1- قسم تجنب الاستشهاد بالحديث لوقوع اللحن وجواز نقله بالمعنى ومن أعلام هذا القسم: **أبو حيان، اِبن الضائع**.

2- قسم جوّز الاحتجاج بما هو منقول باللفظ والمعنى، ودليلهم أن الصحابة هم من نقلوا الحديث وهم أيضا ممّن يُحتج بكلامهم، إضافة إلى أن جمع الحديث وتدوينه كان في عصور الاحتجاج المعتمدة، من أعلام هذا القسم: **اِبن مالك، ابن هشام، السهيلي، الرضي الإستراباذي**.

3- قسم توسّط بين المنع والجواز، فأجاز الاحتجاج بالحديث الشريف المنقول إلينا لفظا ومعنى وفي المقابل رفض الرواية بالمعنى دون اللفظ، وبالتالي رأى أصحاب هذا الموقف جواز حجيّة بعض أنواع الأحاديث، من أعلام هذا القسم: **الشاطبي، السيوطي**، وقد ذكر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مستندا إلى بحث **محمد الخضر حسين** أنواع الأحاديث التي يجوز الاحتجاج بها، والتي تختص بأحوال خاصة، وهي كالآتي:[2]

1- لا يُحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول، كالكتب الصِحاح الست فما قبلها.

2- يُحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ت- الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم

ث- كتب النبي صلى الله عليه وسلم

[1]- ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 47، 54.

[2]- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص: 56- 57.

ج- الأحاديث المروية لبيان أنه كان عليه السلام يخاطب كل قوم بلغتهم

ح- الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

خ- الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم يُجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: **القاسم بن محمد، رجاء بن حيوه، اِبن سيرين.**

د- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

وسيأتي التفصيل في الحديث عن حجيّة الاحتجاج بالحديث الشريف في العنصر اللاحق من خلال عرضنا لموقف القدامى والمحدثين ورصد آرائهم.

ج) كلام العرب:

هو كل ما جاء عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده حتى فسدت الألسن، وقد اِعتمد عليه علماء اللغة، في حين أن الشعر قد حَضيَ بعناية منهم أكثر من النثر.

تقول **خديجة الحديثي:**" كلام العرب هو المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة والنحو، ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة الموّلدين وتفشّي اللحن، وقد وقف علماء اللغة عند القبائل العربية المجمع على فصاحتها وأوّلها لغة قريش، وذلك لأن قبيلة قريش كانت أجود العرب اِنتقاءًا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق بها، وأحسنها مسموعًا وإبانةً عمَّا في النفس"[1]

وقد أُخذت اللغة عن العرب مشافهة ورواية وتدوينا، فارتحل علماء اللغة إلى البادية بحثا عن اللغة الفصيحة، منهم: **عيسى بن عمر (149ه)** الذي نزل عند بني ثقيف **وأبو عمرو بن العلاء (154ه)** الذي أخذ عن أبي عقرب الأعرابي، **والخليل بن أحمد**

[1] - خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، المساهم، جامعة الكويت، (دط)، 1974م، ص77.

(175ه)، الذي اِرتحل إلى بوادي الجزيرة وشافهَ الأعراب في الحجاز ونجد وتُهامة **ويونس بن حبيب (183ه) و الكسائي (189ه) وأبو زيد الأنصاري (215ه).**[1]

وقد تحدث **محمد حسن جبل** في مؤلّفه "**الاحتجاج بالشعر في اللغة**" عن قضية الاحتجاج بكلام العرب حيث **يقول**: "بالنسبة لأهل الأمصار فإن الراجح الاحتجاج بكلام العرب الفصحاء منهم إلى منتصف المائة الثانية.... أما بالنسبة لأهل البادية فإنه يُحتجُّ بكلامهم إلى نهاية المائة الرابعة".[2]

من خلال الأقوال التي عرضناها حول أخذ العلماء عن العرب، يتضح أن علماء اللغة قاموا في بداية الأمر بالجمع والتحصيل من الأعراب الفصحاء الذين بقيت عربيّتهم سليمة، ولم يمسسها اللحن، وبعد ذلك درسوا ما جمعوه مع الأخذ بعين الإعتبار اِختلاف الظواهر اللغوية بين القبائل، وعليه فقد كان للشعر نصيب أكبر من مادة الدراسة كما هو واضح في كتب النحو، وذلك أن المطّلع على كتبهم يجد أنهم يستشهدون بالشعر، وربما يرجع هذا الاستشهاد لاِعتقاد العلماء أنه أعلى مرتبة من النثر، وذلك لأن ألفاظه مقيّدة ومضبوطة بالوزن والإيقاع، ممّا جعله سهل الحفظ والتداول وكثير التناول، ومع هذا فلم يكن الاستشهاد بالشعر مطلقا إنما خضع لضوابط زمانية ومكانية، فليس يُحتجُّ بكل الشعراء في عصور الاحتجاج، إلا ما اِنطبقت عليه شروط الفصاحة، وهذا ما تحدثنا عنه في العنصر السابق "شروط الاحتجاج"، حول الشعراء الذين يجوز الاحتجاج بشعرهم.

وخلاصة القول حول حديثنا عن مصادر الاحتجاج اللغوي أن النحاة واللغويين اِهتموا بكلام العرب خاصة الشعر، حيث رحلوا إلى البوادي، ليأخذوا اللغة من أفواه الأعراب الأقحاح، فقضوا بينهم مدة ليست قصيرة يشافهونهم ويدوّنون ملاحظاتهم التي أصبحت فيما بعد أساسًا للقواعد اللغوية، وأما القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف

[1] -ينظر: السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، أخبار النحويين البصريين، تح: محمود إبراهيم البنا، دار الإعتصام، القاهرة، ط1، 1985، ص:46.

[2] - محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة، (الواقع ودلالته)، ص: 83.

فيعتبران من المصادر التي وضعها العلماء نصب أعينهم، حيث اِستقوا منها مادّة درسهم، واِستشهدوا بها في إيضاح قضاياهم، لكن من حيث الاِستخدام فرّقوا بينها فقد اِعتمدوا على القرآن الكريم باعتباره المصدر الأوثق في الاحتجاج، وفي المقابل هناك من اِختلف حول حجيّة القراءات أما الحديث فكان اِعتمادهم عليه أقل بالنسبة إلى الشعر والقرآن.

الفصل الثاني

المبحث الأول: مواقف العلماء من حجيّة الحديث النبوي الشريف

1) موقف القدامى والمتأخرين من حجيّة الحديث النبوي

لقد تفاوتت درجة الأخذ من مصادر اللغة والقواعد النحوية عند علماء أصول النحو العربي لعدّة اِعتبارات، ومن هذه المصادر الحديث الشريف الذي وقع فيه خلاف كبير بين علماء اللغة والنحو على السواء، ذلك فيما يتعلق بالاستشهاد به على إثبات القواعد النحوية للغة العربية، وعليه سنتحدث في هذا المبحث عن الاحتجاج الحديث في الدرس النحوي، وسنعرض في البداية رأي القدامى ثم المتأخرون الذين اِنقسموا إلى ثلاثة فئات، فئة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقا، وفئة أجازت الأخذ به، وفئة أخرى وقفت موقفا وسطًا بين الأخذ والجواز، وكل فئة من هذه الفئات قدّمت حججًا وأدلّة لإثبات رأيها.

1) موقف القدامى:

لقد أثبتت الدراسات النحوية أن القدماء اِستشهدوا بالحديث الشريف في كثير من مصنفاتهم على اِختلافها.

يقول **البغدادي:** "تسود المباحث النحوية اليوم فكرة تمتد جذور القول بها إلى **أبي الحيان الأندلسي (745هـ)** ومن قبله **اِبن الضائع (680هـ)** مؤداها أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين (البصرة والكوفة) لم يحتجوا بشيء من الحديث النبوي"[1]

يتبين من خلال هذا القول أن النحويين الأوائل لم يستشهدوا بألفاظ الحديث الشريف في مصنفاتهم.

قال **اِبن الضائع** معلّلاً ما اِفترضه من ذلك "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واِعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأَولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصح العرب."[2]

---

[1]- البغدادي ،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص:9.

[2]- المرجع نفسه، ص:10

ففي هذا القول يعلّل اِبن الضائع سبب عدم ّأخذه عن سيبويه وغيرهم من العلماء والسبب في ذلك هو أنهم ّأجازوا أن تُروى الأحاديث بالمعنى وعدم الإهتمام باللفظ، إضافة إلى أنهم اِعتمدوا في إثباتهم لقضايا اللغة بالاستشهاد بالحديث وأيضا القرآن الكريم والنقل الصحيح عن العرب الثقات، وأشار إلى أنه لولا تصريح العلماء بإباحة الرواية بالمعنى في الحديث لكان الأفضل إثبات القواعد النحوية بلفظ نبيّنا الكريم صلى الله عليه وسلم وذلك لأنه أفصح من نطق بالضاد.

وقال **أبو الحيان** في شرح التسهيل: "قد أكثر اِبن مالك من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأوّلين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفرّاء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس."[1]

بمعنى أن أبا الحيّان يرى أن اِبن مالك اِستدل كثيراً بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية في لسان العرب، وحسب رأيه صرّح أنه لم يجد أحدًا اِستشهد بالحديث مثل اِبن مالك قطُّ، سواء من المتقدمين والمتأخرين الذين نُسبوا إلى النحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين وكالكسائي والفرّاء وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضّرير من أئمة الكوفيين، ومن تابع هؤلاء من المتأخرين من نحاة المدرستين وغيرهم من نحاة بغداد وأهل الأندلس لم يتبعوا اِبن مالك وتركوا الاِحتجاج بالحديث النبوي.

وكذلك **الشاطبي (790هـ)** المدافع عن رأي المتوسطين في الاحتجاج بالحديث الشريف ينْسب إلى النحويين الأوائل تركهم الاحتجاج به، وينفي أن يكونوا قد اِعتمدوا عليه فيقول: "لم أجد أحدا من النحويين اِستشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفُحش والخَنَى، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تُنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب

[1]-المرجع السابق، ص:9- 10.والألوسي، إتحاف الأمجاد في ما يصح الإستشهاد به ،ص: 80، 81.

وشعرهم فإن رواتَه اِعتنوا بألفاظها، لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفتَ على اِجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات."[1]

يتضح من خلال قول الشاطبي أن النحاة الأوائل لم يستشهدوا بكلام النبي عليه الصلاة والسلام، إضافة إلى ذلك أنه نفى تماما اِستشهادهم به، وأنهم اِستشهدوا بكلام العرب الأجلاف، ويقصد بقوله "**الأجلاف**" العربيُّ غير المحض والفارغ الفظُّ، وقد وصفهم بهذا الوصف لأن أشعارهم اِحتوت الكلام البذيء والفاسق، كما اِنصرف النحاة عن الأخذ بالأحاديث الصحيحة التي نُقلت بالمعنى والمختلفة في رواياتها وألفاظها عكس كلام العرب وأشعارهم، فرُواته اِهتموا كثيرًا بألفاظ الأحاديث، كما أنهم اِجتهدوا في القرآن الكريم وأيضا وجوه القراءات.

وقد بقي النحاة والباحثون الذين جاؤوا بعدهم يكرّرون الكلام نفسه، وينسبون إلى النحاة الأوائل عدم الاحتجاج بالحديث الشريف وينقلون القول عنهم، فهذا **السيوطي** المتوفى **(911ه)**، وهذا **البغدادي** المتوفى **(1093ه)** صاحب خزانة الأدب وغيرهما يعيدون الكلام نفسه، ويكرّرونه وتابعهم في هذا كثير من الباحثين المحدثين،[2] فقد عدّ **يوهان فك** أن **اِبن** خروف **الأندلسي** المتوفى **(609هـ)** أول من اِحتجّ بالحديث **فقال**: "إن أول من اِعتمد على الأحاديث من حيث هي حجّة في أمور اللغة هو النحوي اِبن خروف الأندلسي"[3]

وتابعهم **مهدي المخزومي** حيث **قال**: "أما الحديث فلم يجوّز اللغويون والنحاة الأوّلون، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد من البصريين، والكسائي، وهشام، والفرّاء، وغيرهم من الكوفيين الاِستشهاد به في النحو، وحاكاهم المتأخرون من بغداد والأندلس".[4]

---

[1]- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص:12.

[2] - ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص:32.

[3]- يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، تر: عبد الحليم النجار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (دط)، 2014م، ص: 226، 227.

[4] - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1958م، ص: 52.

يتضح من خلال قول المخزومي أن علماء اللغة والنحاة، سواء كانوا بصريين أم كوفيين ومن تابعهم من المتأخرين لم يستشهدوا بالحديث الشريف.

وقال أيضا: "على أن بعض النحاة قد وقف بين الفريقين، بين الفريق المانع مطلقا وهم النحاة الأوّلون، والفريق المثبت مطلقا وهم اِبن مالك وأبو حيان ومن تابعهما موقفا وسطًا، فجوّزوا الاحتجاج بالأحاديث التي اُعتُني بنقل ألفاظها".[1] ، بمعنى هناك فئة من النحاة اِتخذت موقفا وسطا بين الأخذ والجواز.

ثم قال وهو يتحدث عن موقف الكسائي من الاحتجاج بالحديث: "وقد تأثر الكسائي فأخرج الحديث عن نطاق المصادر التي يُحتج بها، أو يُستدل بها على إثبات أصل أو تصحيح حكم، قال أبو حيان: إن الواضعين الأوّلين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب .....لم يفعلوا ذلك، وتبِعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين."[2]

وقد علّل المخزومي عدم اِحتجاج الكسائي بالحديث والاِستشهاد به **بقوله**: "إنّ اِمتناع الكسائي عن الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به فيما أظنُّ أثر من آثار المدرسة البصرية، وهو غريب يدعو إلى التأمل، وخاصة بعد أن عرفنا عن الكوفيين جميعا: "أنهم لو سمِعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه".[3]

ويفهم من عبارته هذه أن الكوفيين كانوا يحتجون بالحديث لكن الكسائي وهو شيخهم تأثّر بالبصريين فلم يحتج به، وهو الذي ذكر في النص المتقدم عن أبي حيان، والنص الذي قبله أن الكسائي وهشام والفراء وغيرهم من الكوفيين لم يجوّزوا الاستشهاد بالحديث في النحو.[4]

يتبين لنا من خلال هذه النصوص أن جميعها لا تتعارض مع موقف الكسائي وموقف الكوفيين من الاستشهاد بالحديث، وذلك لأن الكسائي شيخ المدرسة الكوفية وما يُنسب إليه من أقوال وآراء وما يتخذه من مواقف تُنسب دون شك إلى مدرسته الكوفة.

---

[1] - المرجع السابق، ص: 61.

[2] - المرجع نفسه، ص: 117.

[3] - المرجع نفسه، ص:117.

[4] - ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 34.

وخلاصة رأي المخزومي أن البصريين والكوفيين ومن جاء بعدهم من المتأخرين المتابعين للمدرستين ومن البغداديين وأهل الأندلس لم يحتجوا بالحديث، وهذا عين ما قاله أبو حيان، وشيخه أبو الحسن بن الضائع قبله والشاطبي بعدهما، فهو متابع لهم لم يستقل برأيه ولم يأت برأي جديد مع دراسته لنحو مدرسة الكوفة وشواهده في الكتاب.[1]

كما أعاد **محمد عيد** الفكرة نفسها غير أن هذه الأخيرة كانت بأسلوب آخر، وهو يتحدث عن توثيق نصوص الحديث الشريف ونسبتها إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، وأكّد أن ما قام به علماء اللغة أنفسهم في القرن الثاني الهجري فيقول متسائلا عن موقف النحويين من نصوص الحديث **يقول**: "كما حدث في القرآن والاستشهاد به حدث أيضا في السُنّة إذ صرفوا أنفسهم عن الحديث فلم يدرسوه لاستنباط آرائهم ثم الاحتجاج به عليها، ومن الحق أن يقال: إن الرُوّاد الأوائل من دارسي النحو في القرن الأول وأوائل الثاني كانوا في فترة البداية ولم يكن الحديث قد جُمع بعد، لكن مع فترة النضج العلمي كانت نصوصه موثّقة موجودة بين أيديهم وقد بذل علماؤه جهدًا طيّبًا في الحصول عليه وتوثيق طرقه، وعلى الرغم من ذلك فإن علماء النحو قد اِجتنبوه في دراستهم وراحوا يبذلون الجهد في غيره ممّا اِعتقدوا فيه صلاحية لصنعتهم".[2]

ثم يقول: "فكتاب سيبويه مثلا لا يوجد فيه كما يقول أحد الدارسين غير حديث واحد، فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج، وبالمثل توجد هذه الظاهرة في مؤلفات النحو التي اِتبعت سيبويه وطريقته فكأنما كان المسلك الأول الذي سلكه شيخ النحاة قانونا مطرّدًا نفذه النحاة بعد من غير مناقشة ولا نظر إلا ما كان عن **اِبن خروف(ت609ه) واِبن مالك (672هـ)** في القرنين السادس والسابع الهجريين، ولذلك يقول **أبو حيان**: إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب...ويبدو من هذا النص السابق أن الانصراف عن السنة والاِحتجاج بها بقي عادة مرعية وعُرفا متوارثًا لدى النحاة على اِختلاف مذاهبهم ومواطنهم.... وكأنما أصبح أمرًا مسلّمًا ألا يناقش هذا الموقف الموروث المتعارف حتى كان اِبن مالك في القرن السابع الهجري فاعتمد على الحديث مخالفا في ذلك عرف من سبقوه،

[1] - ينظر: المرجع السابق ، ص : 34 .

[2] - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج في ضوء علم اللغة الحديث)، ص: 108،109.

وناقش بذلك كثيرًا من آراء السابقين عليه، وعند ذلك فقط برزت فكرة الإستشهاد بالحديث موضوعًا جديرًا بالبحث والنظر."[1]

يتضح من خلال هذا القول الذي أورده محمد عيد أنه يتّبعُ أبا الحيان ومن قال برأيه المتمثل في أن النحاة الأوائل لم يستشهدوا بالحديث النبوي وإبتعدوا عنه وإنصرفوا إلى غيره من نصوص اللغة، وليُأكد رأيه في ذلك إحتجَّ بقول أبي الحيان، وقد تابع أبا الحسن إبن الضائع في أن إبن خروف هو أول المحتجّين، ثم بعد ذلك ناقض نفسه وإتّبع أبا الحيان في ذهابه إلى أن إبن مالك هو أول من خالف النحويين السابقين عليه في إعتماده على الحديث الشريف.

ومن خلال ما تقدم من أقوال العلماء نجد أن النحاة الأوائل إحتجّوا بالحديث النبوي، حتى وإن كان إحتجاجهم به قليلا في علمي النحو والصرف ومن هؤلاء العلماء: **سيبويه، المبّرد، أبوعلي الفارسي.**

1- سيبويه (ت 180ه):

أ- الحديث: ﴿سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ اَلْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ﴾.

ذكر سيبويه هذا الحديث تحت باب "باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره"[2]، حيث إستشهد بأبيات شعرية وآيات قرآنية ثم إستثنى من ذلك الحديث الشريف، **بقوله:** ﴿**وَأَمّا سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبُّ اَلْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ**﴾[3]، فليس بمنزلة سُبْحَانَ اللهِ، لأنّ السُّبُّوحَ والقُدُّوسَ إسمٌ، ولكنّه على قوله: أُذْكُر سُبُّوحًا قُدُّوسًا.[4] وقد إستشهد به سيبويه على إضمار الفعل "أذْكر" ثم قال: ومن العرب من يرفع فيقولُ: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ....، كما قال: أهلُ ذاك وصادقٌ واللهِ، وكلّ هذا على ما سمعنا العرب تتكلّمُ به رفعًا ونصبًا.[5]

---

[1] - المرجع السابق، ص: 109.

[2] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 322.

[3] - الصنعاني، المصنف، ج2، كتاب الصلاة، باب القول في الركوع والسجود، رقم الحديث، 2914، ص:233.

[4] - سيبويه، المرجع السابق، ج1، ص: 327.

[5] - المرجع نفسه، ج1، ص:327.

ب- الحديث: ﴿وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرك﴾

أورد سيبويه هذا الحديث تحت باب: **باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك**،[1]وهو ما سُمي فيما بعد بالتنازع، ومثّل له سيبويه بقوله: "ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يُعلم أنَّ الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اِسم واحد نصبٌ ورفعٌ، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقضُ معنًى، وأنّ المخاطب قد عرف أن الأوّل قد وقع بزَيدٍ، كما كان خشّنتُ بصدره وصدر زيدٍ، وجه الكلام، حيث كان الجرُّ في الأول وكانت الباءُ أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنًى، سَوّوْا بينهما في الجرّ كما يستويان في النصب، ومما يقوى ترك نحو هذا العلم المخاطب،[2] قوله عزّ وجل: ﴿**وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالحَافِظَات وَالذَاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَاكِرَاتِ**﴾[3]، فلم يُعمل الآخر فيما عمل فيه الأوّل اِستغناءٌ عنه، ومثل ذلك: **وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ**".[4] وهذا يعني أن الفعل الأقرب هو الفعل العامل أي الفعل الثاني وذلك لقربه من الاسم.

2- المبرد (ت 285ه):

- المقتضب: وهو كتاب خاص بالقواعد النحوية والصرفية، شبيه بكتاب سيبويه فالمبرد قسّمه إلى أبواب كل باب منه يبدأ بلفظه: هذا كتاب كالكتاب تمامًا، حيث نجده اِستشهد بالقرآن الكريم وكذلك الشعر أما الشواهد النبوية لم تتجاوز ثلاثة أحاديث منها حديثان في القواعد النحوية وهما:

---

[1] - سيبويه ، الكتاب،ج1، ص: 73.

[2] - المرجع نفسه، ج1، ص: 74.

[3]- سورة الأحزاب، الآية: 35.

[4] - الصنعاني، المصنف، ج3، كتاب الصلاة، باب القنوت، رقم الحديث :5021، ص: 72.

الحديث الأول: ﴿**مَا مِنْ أَيّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ فِيهَا اَلصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشَرَ ذِي الحِجَّةِ**﴾[1] واِستدل به على رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر كما فعل سيبويه، حيث **يقول**: "وكذلك لو قلت: ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصوم في عشر ذي الحجة، (كان هو الوجه إلا أن تقدّم فتقول: ما من أيام الصومُ أحَبُّ إلى الله فيها منه في عشر ذي الحجة، أو تؤخّر الصومَ، ومعناه التقديم".[2]

الحديث الثاني:﴿**لَيْسَ فِي الخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ**﴾

أورده المبرد في جمع ما لحقته الهمزة في أولّه من الثلاثة،[3] واِستدل به على جمع (أفعل) بالواو والنون حيث يقول: الأحْمرون، والأصْفرون، ويقول في المؤنث: حمروات، وصفْروات، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿**لَيْسَ فِي اَلْخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ**﴾[4]، لأنه ذهب مذهب الإسم، والخضروات في هذا الموضع، ما أُكِل رَطْبًا، ولم يصلح أن يُدّخر فيؤكل يابسًا.[5]

3) أبو علي الفارسي (ت 377ه):

لأبي علي الفارسي كتب عديدة أغلبها تُعرف بالمسائل ومن هذه المؤلفات التي اِستشهد فيها بالأحاديث النبوية:

أ)- المسائل البصريات:

وعددها 179 مسألة، اِستشهد فيها بالشعر وبالآيات القرآنية، أما الحديث فلم يتعدى ثلاثة أحاديث، كلها في المجال اللغوي ومن الأحاديث التي اِستشهد بها أبو علي الفارسي نذكر قوله: "ما زائدة و (قالُ) من قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿**إِنّ اللهَ نَهَى عَن قِيلٍ وَقَالٍ**﴾[6]

---

[1]- الترمذي ، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دت، ج3؛ كتاب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر، الحديث: 758، ص: 464.

[2] - المبرد ،أبي عباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط1، 1994م، ج3، باب مسائل أفعل مستقصاة، ص: 250.

[3] - المرجع نفسه، ج2، ص: 214.

[4] - الترمذي، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، المجلد 2، باب ما جاء في زكاة الخضروات، رقم الحديث :672، ص: 23.

[5]- المبرد، المرجع السابق، ج2، ص: 215.

[6] - مسلم، صحيح مسلم، ج3، كتاب الأقضية، باب النصب عن كثرة المسائل من غير الحاجة، رقم الحديث: 14، ص: 818.

أي نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون.[1]

ب) المسائل العضديات:

وعددها 109 مسألة، وتنتمي إلى مؤلفاته اللغوية، حيث أكثر فيها من الشواهد القرآنية، وكذلك الأبيات الشعرية، وأما الأحاديث فلم تتجاوز الخمسة، وكلها لا علاقة لها بالمجال النحوي ومن ذلك قوله: قال صلى الله عليه وسلم ﴿**مَنْ قَتَل نَفْسًا مُعَاهِدًا بِغَيْرِ حِلّهَا لَمْ يُرَحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ**﴾[2]، قال: يقال: "استروحتُ روايحَ الإنسِ إذا وجد ريحَهُ، وريحَ الغديرُ إذا أصابته ريحٌ".[3]

وفي الأخير يمكن القول أنه بالرغم من الآراء المتعددة التي قالت أن النحاة الأوائل لم يحتجوا بالحديث الشريف، إلا أنه من خلال وقوفنا على مصنفاتهم تبيّن لنا أنهم اِستشهدوا بالحديث الشريف في كتبهم، ولو كان هذا الاِستشهاد قليلاً إلا أنه يثبت أن العلماء القدامى كانوا متمسّكين بالسنة النبوية من خلال اِعتمادهم عليها في إثبات المسائل اللغوية والنحوية، وكذلك في بيان معاني الألفاظ واِستنباط قواعد النحو والصرف.

2- موقف المتأخرين:

لقد اِنقسم المتأخرون من قضية الاستشهاد بالحديث إلى ثلاثة أقسام قسم منع الاحتجاج به مطلقًا، وقسم جوّز الأخذ به، وقسم آخر توسّط بين المنع والجواز.

أ) المانعون:

يرى أصحاب هذا الموقف أنه لا يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف، وقد اِختلفوا عن القدامى في أنهم قاموا بتعليل سبب منعهم الاِستشهاد بالحديث، ويمثل هذه الفئة **اِبن الضائع** وتلميذه **أبو حيان**.

إذا كان اِبن الضائع وتلميذه أبو حيان قد قدّما نظرية عامة فحواها أن النحاة المتقدمين تركوا الاستشهاد بالحديث، فاِبن الضائع أول من نبّه على أن النحويين الأوائل لم يحتجوا

---

[1]- أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، ج2، ص: 764.

[2]- العسقلاني ،أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب السلفية، (دط)، دت، ج6، باب إثم من قتل معاهدا بغير جرم، رقم الحديث، 3166، ص: 269.

[3] - أبو علي الفارسي ،علي الحسين بن أحمد الفارسي، المسائل العضديات، تح: علي صابر المنصوري، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1986م، مسألة 53، ص:121.

بالحديث الشريف لأنه مروي بالمعنى فلم يثبت أن بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم لكن اِبن الضائع لم يفصّل في هذا تفصيلاً واضحًا، إنما وجد رأيه هذا صدى عند تلميذه أبي الحيان الأندلسي.[1]

وكذلك يجب التنبيه على أن الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو كان معروفًا قبل اِبن الضائع ولكن بقلة، مما يدل على أن ما شاع من رأيهما القائل أن النحاة تركوا الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو أمر مخالف للحقيقة.[2]

وهذا يعني أن المتأخرين كانوا مخطئين في قولهم أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث، وذلك لأن هذا الأخير كان معروفا من قبلُ عند العلماء، وقد تبيّن لنا هذا في حديثنا عن موقف القدامى ويمكن القول أن ما جاء به كل من اِبن الضائع وتلميذه أبو الحيان أمر خاطئ.

يقول الشرقاوي: "وقد ورد رأي اِبن الضائع في كتابه: شرح الجمل للزجاجي وفي أثناء اِنتصاره لسيبويه من ابن الطراوة، حيث خالف سيبويه في مسألة نحوية مستدلا بحديث شريف، ولما كان اِبن الضائع معينا بالانتصار لسيبويه والفارسي والردّ على اِبن الطراوة في تخطئته لهما، فقد أراد أن يوهن أدّلته، ولما كان الحديث مما يعتمده ابن الطراوة فقد حمل على الاستدلال به يقول ابن الضائع في الجزء الأول من شرح الجمل " وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن، هذا مع أنهم كانوا يجيزون النقل بالمعنى، وعليه حذاق الأئمة وإن كان المحدثون أخيرا قد تجنبوا هذا كثيرا وحافظوا عليه، لكن لم تبقى ثقة مع تجويز من تقدم ذلك فيه".[3]

يقول **البغدادي:** "وإذا كان اِبن الضائع يرد في كلامه السابق على نحوي هو اِبن الطراوة يستشهد بالحديث الشريف في مخالفة رأي لسيبويه فإنه في موضع آخر من الكتاب ينتقد ابن خروف (609ه) لكثرة اِستشهاده بالحديث فيقول: "واِبن خروف يستشهد بالحديث كثيرا فإن كان

---

[1] - ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 17.

[2] - ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص:41.

[3] - السيد الشرقاوي، معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2001م، ص: 244، 245.

على معنى الإستظهار والتبرك بما رُوي عنه صلى الله عليه وسلم، فحسن وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه إستدراكه فليس كما رأى".[1]

ويرى "محمد إبراهيم البنا" أن حملة إبن الضائع على الاستشهاد بالحديث لم تظهر إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من إبن الطراوة، وجاء نقده لإبن خروف تبعا لا قصدا، كما يشير إلى أن حملة الضائع على الإستشهاد بالحديث لإثبات قواعد النحو كانت رد فعل لاتجاه واضح في الدراسات اللغوية في الأندلس فيقوم على الاهتمام بالاستشهاد بالحديث، ومن أعلام هذا الاتجاه **أبو القاسم السهيلي (581ه)، وإبن خروف** اللذان أكثرا من الاستشهاد بالحديث.[2]

يقول **البغدادي:** "وقد عبّر أبو حيان عن رأيه في مواضع كثيرة من مصنفاته، ومن ذلك قوله يرد على ابن مالك في أثناء شرحه لمصنفه "تسهيل الفوائد" قال "أبو حيان" قد أكثر إبن مالك من الإستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب....لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأصل الأندلس.[3]

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.[4] وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فقال فيها لفظا واحدًا فنُقل بأنواع من الألفاظ، نحو ما رُوي من قوله "**زَوّجْتُكُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ اَلْقُرْآنِ، مَلَّكْتُكُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ اَلْقُرْآنِ، خُذْهَا بِمَا مَعَكَ**" وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة،[5]فنعلم يقينا أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم أنه قال

---

[1]- البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص: 10.

[2]- ينظر: السيد الشرقاوي، معاجم غريب الحديث والأثر، ص: 246.

[3]- المرجع السابق، ج1، ص:10.

[4] - ينظر: الألوسي، إتحاف الأمجاد في ما يصح الإستشهاد به، ص:82.

[5]- ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص:21.

بعضها، إذ يُحتمل أنه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ، فأتت الرُواة بالمرادف، ولم تأتِ بلفظه عليه الصلاة والسلام، إذ المعنى المطلوب ولاسيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضَبط المعنى، وأما ضَبْطُ اللفظ فبعيد جدًّا، لاسيما في الأحاديث الطِوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرّة واحدة، ولم تُملَ عليه فيكتبها.[1]

يقول **البغدادي** في مؤلفه الكفاية في علم الرواية: "وكان أبو حيان من أكثر النحاة تمسُّكًا بهذا السبب في عدم الاحتجاج بالحديث محتجًّا بقول منقول عن سفيان الثوري "إِنْ قُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي أُحَدِّثُكُمْ كَمَا سَمِعْتُ فَلاَ تُصَدِّقُونِي إِنَّمَا هُوَ اَلْمَعْنَى"[2]،وهذا يعني أن الرواة في نقلهم للحديث كانوا يروونه بالمعنى، وفي هذا الصدد تقول **خديجة الحديثي:** ومن نظر إلى الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنمّا يروون بالمعنى"[3]

ثانيهما: أما العلة الثانية للمنع فيقول عنها **الألوسي:**"أنه وقع اللحن كثيرًا فيما رُوي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم ورواياتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعا غير شك أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلّم إنساني ولا ملقّن لها من أهلها كحديثه عليه السلام من النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من غير أهل لغته، ولله درُّ عبد الله بن الأعرابي – رحمه الله- فإنه مرّ على قوم من الزنادقة وهم يتطلبون على زعمهم في القرآن لحنًا فقال لهم: ويلكم، هَيْكُمْ شَكَكْتُمْ فِي كَوْنِهِ نبيًّا، أَتَشُكُّونَ فِي كَوْنِهِ عَرَبِيًّا؟.[4]

---

[1]- ينظر: البغدادي ، خزانة الأدب، ج1، ص:11.

[2]- البغدادي ،أبي بكر بن علي، الكفاية في علم الرواية، دار المعارف العثمانية، ط1، 1357ه ص :209.

[3]- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، ص:368.

[4]- الألوسي، إتجاف الأمجاد في ما يصح الإستشهاد به، ص: 85، 86.

ويقول أيضا: "ونُقل عن بدر الدين بن جماعة، وكان ممّن أخذ عن اِبن مالك أنه قال: "ياسيدي": هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يجب بشيء".[1]

تقول **خديجة الحديثي:** "ويبدو أن أبا الحيان أحسَّ بأنه أطال في تعليل عدم اِحتجاج النحاة الأوائل بالحديث في رأيه فاعتذر عن ذلك حيث قال: وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئٌ: ما بال النحويين يستدلّون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلّون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فقد طالع ما ذكرناه وأدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث.[2]

وكرّر أبو حيان هذا الرأي في مواضع أخرى كثيرة يعلّق فيها على اِستدلال اِبن مالك بالحديث في كتابه "**اِرتشاف الضرب**" عند كلامه عن "كأين" **قال**: وزعم اِبن مالك أنها قد يُستفهم بها، واِستدل بأثر جاء عن أُبيّ على عادته في إثبات القواعد النحوية بما رُوي في الحديث وفي الآثار مما نقله عن الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يتَعَيّن من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ولا من لفظ الصحابي، فيكون حجّةً إذا أجاز النقل بالمعنى".[3]

يتضح من هذا القول أن أبا الحيان مع جواز الرواية بالمعنى، وهذا يتناقض مع رأيه السابق في قوله يُمنع الاحتجاج بالحديث لأنه روي بالمعنى.

وهذه النصوص التي وردت عن اِبن الضائع وتلميذه أبو الحيان هي أهم ما يحتجُّ به المانعون من الاِستشهاد بالحديث لإثبات قواعد اللغة والصرف، فبالرغم من أن أبا الحيان من زعماء مانعي الاِحتجاج بالحديث النبوي، ومع ذلك نجده قد أكثر من الاِستشهاد به، في كتابه "**اِرتشاف الضرب**" وهذا فعلا ما يتناقض مع منعه الاِستشهاد به، ومن بين النماذج في كتابه نذكر:

---

[1] - الألوسي، إتحاف الأمجاد في ما يصح الاستشهاد به، ص: 86- 87.

[2] - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 22.

[3] - أبو الحيان الأندلسي، اِرتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988م، ج2، ص:791.

1) المفعول فيه مسألة مجيء الآن مبتدأ:

قال أبو حيان: "وزعم اِبن مالك أنه جاء مبتدأ لما جاء في الحديث: أنه عليه الصلاة والسلام سمع وجْبةً فقال: **(هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ به فِي اَلنّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا، فَهُوَ يَهْوِي فِي اَلنّارِ اَلآنَ، حِينَ اِنْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا)**،[1] فأعرب الآن مبتدأ وحين انتهى خبره وآل في (الآن) معرفة ويصحبها الحضور.[2]

فهنا اِحتج به اِبن مالك على مجيء "الآن" مبتدأ، أي: تعرب ظرف زمان مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ، والإخبار عنه ب"حين انتهى"

2) أفعال المقاربة: مسألة مجيء خبر جعل جملة فعلية مصدّرة ب "إذا":

قال أبو حيان: ومجيء خبر جعل مقرونا ب "أن" ....ومجيئه جملة اسمية.....قال اِبن مالك: وفعلية مصدّرة بإذا وكلما، قال: كقول ابن عباس: **(فَجَعَلَ اَلرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً)**[3]، ولم يمثل بمجيئها مصدّرة بكلما[4].

فهنا اِبن مالك اِحتج لإثبات مجيء خبر جعل جملة فعلية مصدّرة ب (إذا)، حيث أورد ذلك أبو حيان وهو يتحدث عن خبر جعل وأنواعه.

وفي الأخير يمكن القول أن المانعين كان لهم موقف حول الإستشهاد بالحديث، ومن ممثليه اِبن الضائع وأبو حيان الأندلسي، حيث منعوا الإستشهاد به مطلقًا، و أسباب منعهم متمثلة في أن هناك أحاديث رُويت بالمعنى، وأيضا أن تلك الأحاديث وقع فيها لحن وتحريف بحكم أن رواتها أعاجم ورغم هذه الحجج التي قدّموها لإثبات رأيهم حول المنع إلا أننا وجدنا أن هناك من المانعين من اِستشهد بالحديث النبوي وهو زعيم المانعين "أبو حيان الأندلسي" في كتابه "اِرتشاف الضرب من لسان العرب"، وقد أثبتنا اِستشهاده بأمثلة من كتابه، وهذه الحجّة وإن

---

[1]- مسلم، صحيح مسلم ، ج4، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب شدّة نار جهنم وبعد قعرها، رقم الحديث:2844، ص:2184.

[2]- أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص: 1424.

[3] - البخاري ، صحيح البخاري ،ج6، كتاب تفسير القرآن ، باب وأنذر عشيرتك الأقربين، رقم الحديث :4770، ص:111.

[4] - أبي حيان الأندلسي، المصدر السابق، ج3، ص: 1228،1227.

كانت تناقض ما جاء به المانعون، إلا أنها تدل على أن المانعين أنفسهم اِحتجُّوا بالحديث في كتبهم واِستدلوا به في شرح القضايا اللغوية والنحوية.

ب) المجوّزون:

بعد أن تحدثنا عن موقف المانعين، سنتطرق إلى الحديث عن الفئة الثانية وهي فئة المجوّزين، حيث ذهبوا إلى الاِحتجاج به مطلقا وذلك بالاِستدلال بألفاظه وتراكيبه ومن بين أعلام هذه الفئة: **اِبن مالك (ت625ه)**، اِبن هشام **(ت708ه) والرضي الإستراباذي (ت688ه)**، وكذلك **الجوهري، اِبن فارس، والسهيلي.**

إن التوسع في الاِستشهاد النحوي بحديث النبي صلى عليه وسلم ليبتدئ حقا بالسهيلي في كتابه الشهير "الأمالي"[1]، ونجد ذلك في أثناء حديث السيوطي عن اِبن مالك واِحتجاجه بالحديث إلى أن السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي كان يحتجُّ بالحديث، ومعنى ذلك أنه سابق لاِبن مالك يقول **البغدادي**: "وممّا يدل على صحة ما ذهب إليه اِبن الضائع وأبو حيان أن اِبن مالك اِستشهد على لغة أكلوني البراغيث بحديث الصحيحين **(وَيَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)**[2] وأكثر من ذلك حتى صار يُسمّيها (لغة يتعاقبون) وقد اِستدل به السهيلي ثم قال: لكني أقول: إن الواو فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر رواه البزاز مطوّلاً مجرّدًا قال فيه: (إِنّ َللهِ مَلَائِكَةٌ وَ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ، مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ)"[3].

وكان يعاصر اِبن مالك إمام بارز في الدراسات النحوية العربية وهو **الرضي الإستراباذي (686ه)**، وكان تولّى شرح أهم كتابين ظهرا لاِبن الحاجب **(646ه)** هما: الكافية في النحو والشافية في الصرف شرحًا وافيًا دلّ على سِعة الإطّلاع، وهو في شرحه هذين يعتمد الحديث النبوي جزءًا من مذهبه المتابع لاِبن مالك في هذا الشأن.[4]

---

[1] - ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 192،193.

[2] - مسلم ، صحيح مسلم ،ج1،كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، رقم الحديث: 632 ،ص :439.

[3] - البغدادي، خزانة الأدب ،ج1، ص:13، 14.

[4] - ينظر: الرضي الإستراباذي ، رضي الدين محمد بن حسن، شرح شافية اِبن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، 1982م، ج2، ص: 296، 336.

وتميز الرضي بأمر هو الأخذ بكلام أهل البيت، حجّة لا تشكك فيها من حيث الفصاحة والسلامة اللغوية، وفي ذلك يقول **البغدادي**: "وأما الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فقد جوّزه اِبن مالك وتبعه الشارح المحقق في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم."[1]

وممن اِستشهد كثيرا بالحديث النبوي الشريف نحوي آخر شهير هو عبد الله الرحمن المعروف **باِبن عقيل (769ه)**، فقد أخذ بالحديث في أشهر مؤلفاته وهي (شرح ألفية اِبن مالك، والمساعد على تسهيل الفوائد) الذائع في الآفاق غير مبال أن لا يتفق مع أبو حيان، حين لم يجد لديه ما يقتنع به ويطمئن إليه.[2]

وكان بدر الدين محمد بن أبي بكر **الدماميني** من أبرز نحاة القرن التاسع مثلما هو من أبرز نحاة الاِحتجاج بالحديث، وأبرزهم في التصدي للمانعين ومقارعتهم الحُجّةَ بالحُجّةِ، حتى نال إعجاب صاحب خزانة الأدب فأثنى عليه في هذا الشأن وقال: (ولله درُّهُ إفادتهُ قَد أجادَ بالردّ)[3].

فهو من المدافعين عن رأي المجوّزين، والمتابع لهم والمعلّل لموقفهم هذا فيما يراه هو لا فيما قالوه هم، لأنهم لم يصرّحوا بشيء من ذلك في كتبهم النحوية التي بين أيدينا، قال فيه: شرح التسهيل مدافعا عن اِحتجاجهم المطلق في الحديث ردًّا على أبي حيان ومتابعيه: قد أكثر اِبن من الاِستدلال بالحديث، وشنع أبو حيان عليه وقال: إن ما اِستند إليه من ذلك لا يتم له لتطرق اِحتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بأن ذلك المجتمع به من لفظه صلى الله عليه وسلم حتى تقوم به الحجة، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك ومن تابعه في طريقته في الاحتجاج، محتجًّا لهم بأدلّةٍ أهمها:[4]

---

[1] - البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص:9.

[2] - ينظر: اِبن عقيل ،عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح اِبن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، مصر، ط20، 1980م، ج1، ص: 65- 300- 330.

[3] - ينظر: المرجع السابق، ج1، ص:14.

[4] - المصدر نفسه، ج1، ص:14.

1- أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظّن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظّن في ذلك كلّه كاف.[1]

2- أنه يغلب على الظّن أن ذلك المنقول المحتجّ به لم يبدّل، لأن الأصل عدم التبديل.[2]

3- إن التشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين.[3]

4- ومن يقول من النقلة والمحدثين بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويتشدّدون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى.[4]

5- يقول **محمد عجاج الخطيب:** "إنه يغلب على الظن من هذا كله أنها لم يتبدل، ويكون اِحتمال التبديل فيها مرجوحا، فيلغى ولا يقدح في صحّة الاِستدلال بها"[5]

6- ثم يقول : إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى عندما أجازه إنما هو فيما لم يدوّن ولا كُتبَ.[6]

7- يقول **البغدادي:**"إن ما دوّن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز التصرف فيه ولا تبديل ألفاظه بوجه من الوجوه من غير خلاف بينهم في ذلك"[7]

8- تقول **الحديثي:** "قال اِبن الصلاح بعد أن ذكر اِختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغيّر لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظًا آخر"[8]

---

[1] - ينظر: محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، ص: 142.

[2]- ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 370.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص:370.

[4]- ينظر: المرجع نفسه ، ص: 370.

[5]- محمد عجاج الخطيب ، المرجع السابق، ص: 142.

[6] - المرجع نفسه، ص: 142.

[7]- البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص:14.

[8]- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، ص: 370.

9- يقول **البغدادي:** إن تدوين الأحاديث من المرويات ويقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى.[1]

أما **محمد بن الطيب الفاسي المغربي** شارح الإقتراح للسيوطي، فقد دافع عن الحديث وعن رواته وردّ على من رأى أن الحديث منقول بالمعنى، وبنى دفاعه على أمور، أهمها:[2]

1- أن القول بأن القدامى لم يستدلّوا بالحديث ولا أثبتوا القواعد الكلية به لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجيزونه[3].

2- أن القول: " إن الأحاديث بأسرها ليس موثوقا بأنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم قول باطل، لأن المتواتر وإن كان قليلاً مجزوم بأنه من كلامه صلى الله عليه وسلم وكذلك ما اِشتمل عليه صحيحا البخاري ومسلم إلا قليلا، فإنا نجزم بأنه من كلامه صلى الله عليه وسلم".[4]

3- أما القول بأن "الرواة جوّزوا النقل بالمعنى فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ "فالخلاف فيه مشهور، كما أجازه قوم منعه آخرون بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين وإن بعض الأئمة شدّد في الرواية بالمعنى غاية التشدّد فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى وحرف على آخر كما في الكفاية للخطيب البغدادي، وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع حقائق علم اللغة، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى.[5]

4- أما القول يتعدد رواية القصة الواحدة فالردّ عليه بأنه: "ورود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعيد الكلام المرتين وأكثر لقصد البيان وإزالة الإبهام، وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان من عاداته

---

[1] - البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص: 15.

[2] - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 371.

[3] - الطيب الفاسي ،أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الإنشراح من روض طي الإقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي ، ط1، 2000م، ج1، ص:64.

[4] - المصدر نفسه، ج1 ، ص: 64.

[5] - المرجع نفسه، ج1، ص: 54- 55.

تكرار الكلام ثلاث مرات وقد وضع البخاري بابا أسماه: باب من أعاد الأحاديث ثلاثة ليفهم منه.[1]

يتضح من خلال هذه الأدلة التي أوردها محمد بن الطيب الفاسي المغربي أنه مع جواز الرواية بالمعنى وذلك لأن القائلين بعدم جوازها ليس لديهم أدلة يثبتون بها رأيهم، كما أن القول بأن الرواة نقلوا الألفاظ دون المعاني أمر غير صحيح بدليل أن الأصوليين والفقهاء شدّدوا في الرواية بالمعنى، إضافة إلى قوله بأن تعدّد الرواية أمر جائز بدليل أن النبي صلى عليه وسلم كان يكرّر كلامه مرات عدة لغرض الفهم وإزالة الغموض.

يعد اِبن مالك من زعماء المجوزين للاِستشهاد بالحديث الشريف وذلك في كتابه "**شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**" حيث اِستشهد فيه كثيرًا بالأحاديث النبوية:

مسألة: اِستعمال حوّل بمعنى صيّر وفي كونها تعمل عملها:

قال اِبن مالك: ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(مَا أُحِبّ أَنَّ يَحَوَّل لِي ذَهَبًا)**.[2] وقد علّق اِبن مالك على الاِستشهاد بهذا الحديث بقوله "تضمّن هذا الحديث اِستعمال "حوّل بمعنى "صيّر" عاملة عملها، وهو اِستعمال صحيح خُفي على أكثر النحويين[3].

مسألة: تأنيث ضمير المذكر باعتبار الفرق والزمر:

قال اِبن مالك: ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب المواقيت **(هُنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ)**.[4]

وقد علّق اِبن مالك على الاِستشهاد بهذا الحديث بقوله: " وبالأفصح جاء بقوله: **(هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ)** ولو جاء بغير الأفصح لكان: هُنَّ لَهَا وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا".[5]

---

[1] - ينظر: الطيب الفاسي ، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، ج1، ص: 57.

[2] - البخاري، صحيح البخاري ،ج3، كتاب في الاِستقراض وأداء الديون، رقم الحديث: 2388،ص:116.

[3] - اِبن مالك ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 125.

[4] - البخاري ، صحيح البخاري، ج3، جزاء الصيد، رقم الحديث:1845، ص:17.

[5] - ابن مالك، المصدر السابق، ص:131.

من خلال حديثنا عن فئة المجوّزين اِتضح لنا أن موقفهم من الاِحتجاج بالحديث كان بالتجويز مطلقاً وذلك لمحنا أثره من خلال اِستدلال علماء النحو بألفاظ الحديث الشريف في كثير من مصنفاتهم النحوية، وخاصة إمام المجيزين "اِبن مالك".

ج) الوسطيون:

يمثل هذا الموقف الفئة الثالثة من المتأخرين التي وقفت موقفا وسطًا بين التجويز والمنع، أي أنها لم تتطرق إلى الاِستشهاد بالحديث، وفي مقابل ذلك لم تمنعه ومن أبرز ممثلي هذا الموقف **أبو إسحاق الشاطبي (ت790ه) وجلال الدين السيوطي**(ت**911ه**)، حيث أجاز علماء هذه الفئة الاستشهاد بالأحاديث التي اُعتنى بنقل ألفاظها، ولم يمسسها اللحن، وكذلك لم يرضوا عمّن منع الاستشهاد بالحديث، إضافة إلى أنهم قاموا بنقد من جوّز الاستشهاد بالحديث دون تمييز بين ما رُوي بالمعنى أو اللفظ.

تقول **خديجة الحديثي**: أوضح الشاطبي في شرحه على ألفية اِبن مالك حيث قال: "لم نجد أحدا من النحويين اِستشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وأشعارهم، فإن رواته اِعتنوا بألفاظهم، لما ينبني عليه في النحو، ولو وقفت على اِجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات، وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به اِستشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اِعتناء ناقله بلفظه المقصود خاصة كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان ولوائل بن حجر والأمثال النبوية، فهذا يصح الاِستشهاد به في العربية".[1]

وتردد **السيوطي** في موقفه منه بين فريقين، فريق المانعين مطلقا وفريق المتوسطين، فهو في كتابه "**الإقتراح**" يقول في فصل في الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم:

"وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدًّا إنما يوجد في الأحاديث القِصار على قلّة أيضا، فإن غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى وقد تداولتها

[1] - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 26.

الأعاجم والموّلدون قبل تدوينها فروَوْها بما أدّت إليه عباراتهم فزادوا ونقّصُوا، وقدّمُوا وأخّروا، وأبْدَلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أُنكِر على اِبن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث".[1]

فهو في هذا كما يبدو مع اِبن الضائع، وأبي حيان اللذين يمنعان الاِحتجاج بالحديث، ويقول بحجتهما ويتابعهم، وقد أكّد وقوفه مع المانعين عندما اِحتجّ صاحب ثمار الصناعة:" النحو علم يستنبط بالقياس والاِستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب"[2] وبتعليقه عليه **يقول**: فقصره عليهما ولم يذكر الحديث، نعم اِعتمد عليه صاحب البديع فقال في أفعل التفضيل: لا يلتفت إلى قول من قال: أنه لا يعمل،لأن القرآن والأخبار والأشعار نطقت بعمله، ثم أورد آيات، ومن الأخبار[3] حديث: **(مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ)**.[4]

فالسيوطي من خلال تعليقه هذا يوضح أن صاحب البديع وإن اِستشهد بالحديث على إعمال اِسم التفضيل إلا أن هذا الاِستشهاد لم يأتِ لبناء قاعدة نحوية وإنما تمثل به بعد آيات وردت في الموضوع نفسه من القرآن الكريم، ويصرّح بمتابعته لفريق المانعين فيقول: "ومما يدل على صحة ما ذهب إليه اِبن الضائع وأبو حيان أن اِبن مالك اِستشهد على لغة أكلوني البراغيث بحديث الصحيحين: **(وَيَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)**[5]، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها (لغة يتعاقبون...) وقد اِستدل به: السهيلي ثم قال: لكني أقول: إن الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر رواه البزاز مطوّلاً مجرّدًا قال فيه: "إِنَّ للهِ مَلاَئِكَةٌ وَيَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ، مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ".[6]

---

[1] -السيوطي؛ الإقتراح في أصول النحو، ص:43.

[2] - ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص541.

[3] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 45، 46.

[4] - الترمذي، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ج 3 ،كتاب الصوم، في باب ما جاء في العمل في أيام العشر، رقم الحديث: 758، ص: 464.

[5] - مسلم، صحيح مسلم، ج1، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها، الحديث:632، ص: 439.

[6] - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 27.

وقد أيّد السيوطي اِبن الضائع وأبو حيان في كتابه "**همع الهوامع**" عند كلامه على قوله صلى الله عليه وسلم: **(لَوْلاَ أنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَأَسَّسْتُ اَلْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)**[1]، فقال: قلت: والظاهر أن الحديث حرّفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته (لولا حدثان قومك) وهذا جارٍ على القاعدة وقد بيّنت في كتاب أصول النحو من كلام اِبن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مرويٌّ بالمعنى لا بلفظ الرسول والأحاديث رواها العجم والمولّدون لا من يحسن العربية فأدّوها على قدر ألسنتهم."[2]

وقال في كتابه: "**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**" بعد أن تحدث عن كثرة الحديث المتواتر ونقل بعضا من أمثلته " كلها متواترة في أحاديث جمّة أودعناها كتابنا العزيز"[3]وذكر أيضا في نفس الكتاب كثيرًا من الأحاديث المتواترة المشهورة ومن الأحاديث التي تعدُّ من جوامع الكلم، اِنتقل إلى تقسيم أهل الأصول المتواتر إلى: لفظي وهو ما تواتر لفظه، ومعنوي وعلق على ذلك بقوله: "قلت: وذلك أيضا يأتي في الحديث، فمنه ما تواتر لفظه كالأمثلة السابقة، ومنه ما تواتر معناه.[4]

وهكذا نجد السيوطي يتردد بين المانعين والمتوسطين ولم يقف موقفا ثابتًا نستطيع أن ننسبه فيه إلى مذهب من المذاهب الثلاثة وقد تردّد الباحثون تتبعا لتردّده هذا في نسبته إلى المجوّزين وإلى المانعين.[5]

فقد أكثر السيوطي من الاِستشهاد بالحديث النبوي في كتابه "**همع الهوامع**"، ومن بين اِستشهاداته:

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج2، كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم الحديث: 1586، ص: 147.

[2] - السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص:337، 338.

[3] - السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج2، ص: 361.

[4] - المصدر نفسه، ج2، ص:361.

[5] - ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص:13.

مسألة: جواز إضافة ذو إلى العلم:

قال **السيوطي**: لزم الإضافة ذو وفروعه أي ذوا وذوو ذات وذاتا وذوات وألوا وأولات إلى اِسم جنس قياسًا كذي علم وذي حسن ﴿**وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ**﴾[1] ﴿ **ذَوَاتَا أَفْنَانْ**﴾[2]وإلى علم سماعًا نحو ذُو يزن وذُو رعين وذُو الكلاع وذُو سلم وذُو عَمْرو وذُو تَبُوكَ وقيل قياسا الفراء والغالب إلغاؤها أي كونها ملغاة أي زائدة حينئذٍ وقد لا تلغى: نحو **(أَنَا اللهُ ذُو بَكَّةَ)**[3]أي صاحب بكة.[4]

نخلص من خلال عرضنا لموقف المتوسّطين وعرض أقوالهم حول مسألة الإحتجاج بالحديث أنهم لم يبيّنوا إلى أي فئة ينتمون هل مع المنع أو الجواز، إلا أنّنا من خلال إطّلاعنا على كتب بعض العلماء ومنهم السيوطي الذي يمنع الاحتجاج مرة ويجوّزه مرة أخرى، لكننا في كتابه "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"؛ نلمح اِستشهاده بالأحاديث النبوية، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن السيوطي من الفئة المجوزة للاِستشهاد بالحديث الشريف.

المبحث الثاني: موقف المحدثين والمعاصرين من حجيّة الحديث النبوي الشريف:

بعد عرضنا لموقف القدامى والمتأخرين من الاحتجاج بالحديث الشريف سنتطرق إلى الحديث عن موقف العلماء المحدثين و المعاصرين من خلال رصد آرائهم حول الاستشهاد بالحديث الشريف.

لقد دافع العلماء المعاصرون عن موقفهم بالاحتجاج بالحديث النبوي وعدّوه مادة خصبة للدراسات اللغوية والنحوية على السواء، ومن هؤلاء **محمد خضر حسين** في كتابه "دراسات في العربية وتاريخها"، **خديجة الحديثي** في مؤلفها "موقفا لنحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" وأيضا **محمود فجال** في كتابيه "الحديث النبوي في النحو العربي"، "السير الحثيث إلى الاستشهاد

---

[1]- سورة الطلاق، الآية:2.

[2]- سورة الرحمن، الآية: 48

[3] - الأزرقي ، محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تح: عبد الملك بن عبد الله، مكتبة الأسدي، ط1، 2004، ج1، باب ما جاء في مسألة إبراهيم خليل الله الأمن والرزق، رقم الحديث: 111، ص: 53.

[4] - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص:424.

بالحديث الشريف"، **وسعيد الأفغاني** في كتابه "في أصول النحو"، وإضافة إلى هؤلاء نجد دراسة **حسن الشاعر** في كتابه "الذي هو عبارة عن أطروحة دكتوراه معنونة ب"إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري"، وفي قسم منها تحدّث عن الاحتجاج بالحديث معنون ب"النحاة والحديث النبوي" وسنحاول من خلال هذه المصنفات الوقوف على أهم الآراء التي قال بها المحدثون حول حجيّة الاحتجاج بالحديث الشريف.

لقد كان المحدثون على صلة وثيقة بعلم النحو واللغة فبحكم أن الحديث النبوي رُوي بهذه اللغة لا يخفى عنّا أن للغة قواعدُ وضوابطَ بيّنها النحاة، وليست الرواية في الحديث أمرًا سهلا، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم والذين رووا عنهم يتشدّدون في رواية الحديث النبوي حيث لا يقول القائل منهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو عالم متيقن ممّا يروي وذلك لأنه يدرك تماما ما معنى هذه الكلمات حيث قال النبي عليه الصلاة والسلام: **(مَنْ تَعَهَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَبَوّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)**.[1]

وهذا يعني أنه من نقل حديثا من غير لسان رسول الله صلى الله على عليه وسلم فجهنّم مصيره.

وعلم النحو علم مُتمّمٌ وضروري، ذلك لأنه على درجة عظيمة لدارسي الحديث ورُواته، فقد رُوي عن **شعبة اِبن الحجاج (ت160ه)** وهو أحد علماء الحديث ونقّاده قوله "مَنْ طَلَبَ الحَدِيثَ وَلَمْ يُبصِّرِ اَلْعَرَبِيَّةَ، فَمَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ عَلَيْهِ بُرْنُسٌ، لَيْسَ لَهُ رَأْسٌ".[2]

بمعنى أن هناك قرابة وترابط وثيق بين علمي الحديث والنحو فكلاهما يكمل الآخر، وذلك لأن معرفة اللغة والإعراب أصل لمعرفة الحديث الشريف فمن تعلّم النحو وأحسن الإعراب سَهُل عليه معرفة الحديث النبوي، فالنحو من العلوم التي لا يُستغنى عنها فبِه ندرك كلام الله عزّ وجل وأحاديث نبيّه صلى الله عليه وسلم.

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج1، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، ص: 30.

[2] - اِبن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة اِبن صلاح)، تح: نور الدين عتر، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1986م، ص: 165.

ونجد أيضا كلاما مشابها بهذا المعنى عند **حماد بن سلمة (ت167ه)** "مَثَلُ الذِي يَطْلُبُ اَلْحَدِيثَ وَلاَ يَعْرِفُ اَلنَّحْوَ مَثَلُ اَلْحِمَارِ عَلَيْهِ مِخْلاَةٌ لاَ شَعِيرَ فِيهَا".[1]

ويعتبر **محمد خضر حسين** من أبرز المعاصرين الذين تبنّوا موضوع الاحتجاج بالحديث الشريف، ويعدّ من المعتدلين الذي لم يمنعوا الاستشهاد بالحديث مطلقا ولا من الذين يجوّزون الاستشهاد به مطلقا، وقد بنى ما ذهب إليه في هذا الاتجاه على أساس التقسيم الذي ذكره الشاطبي شأن الفرق بين الذي اِعتنى الرواة بألفاظه وبين الذي اُعتنيَ بمعناه دون ألفاظه، وقد أعدّ بحثًا جليلاً حول هذا الموضوع الذي شكل الأساس لقرار مجمع اللغة العربي بالقاهرة ونُشر في مجلة المجمع، حيث اِختار أصنافا من الحديث جوّز الاِستشهاد بها في تقعيد القواعد اللغوية وهي:

- **من الأحاديث ما لا ينبغي الاِختلاف في الاِحتجاج به في اللغة**، وهو ستة أنواع:

1- ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه السلام كقوله **(حَمِيَ الوَطِيسُ)**[2]وقوله: ﴿**الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ اَلْقِيَامَةِ**﴾[3] إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله ﴿**مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ**﴾[4]

2- ما يُروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها، أو أمرَ بالتعبّد بها، كألفاظ القنوت والتحيّات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقاتٍ خاصة.

3- ما يُروى شاهدًا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

---

[1] - السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص: 317.

[2]- مسلم، صحيح مسلم، ج3، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، جزء من حديث طويل، رقم الحديث: 76، ص: 1399.

[3] - العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج5، كتاب المظالم، باب الظلم ظلمات يوم القيامة، رقم الحديث 2447، ص:112.

[4]- الألباني ، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، المكتب الإسلامي، ط3، 1988م، رقم الحديث: 939، ص:144.

4- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واِتّحدت ألفاظها فإن اِتّحاد الألفاظ مع تعدّد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرّفوا في ألفاظها.

5- الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريح والإمام الشافعي.

6- ما عُرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: اِبن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني.[1]

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي: الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين.[2]

أما الحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الإستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفا: وهو نوعين:

حديث يرِد لفظه على وجه واحد، وحديث اِختلفت الرواية في بعض ألفاظه، أما الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الإحتجاج به، نظرًا إلى أن الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، وأما الأحاديث التي اِختلفت فيها الرواية فأنَّا نرى من يستشهدون بالأحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرّقون بين ما رُوي على وجه واحد، وما رُوي على وجهين أو وجوه.[3]

وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة اِستنادًا إلى بحث محمد خضر حسين جواز الاِحتجاج ببعض أنواع الحديث، وكان نص قراره ما يأتي: "اِختلف علماء العربية في الاِحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاِحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبيّنة فيما يأتي:[4]

1- لا يحتج بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول ككتب الصِحاح الستة فما قبلها.

---

[1]- محمد خضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص: 177، 178.

[2] - المرجع نفسه، ص178.

[3] - المرجع نفسه، ص: 178، 179.

[4]- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص: 56، 57.

2- يُحتجُّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ-الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب- الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات.

ت- الأحاديث التي تُعدّ من جوامع الكلام.

ث- كتب النبي صلى الله عليه وسلم

ج- الأحاديث المروية لبيان أنه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

ح- الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

خ- الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم يجيزون رواية الحديث بالمعنى: مثل: القاسم بن محمد، رجاء بن حيوة و اِبن سيرين.

د- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

هذه أسس موقف المعاصرين من الاحتجاج بالحديث الشريف وقد ظهرت كتابات جادّة اِهتمّت بمعالجة موقف المتقدمين والمتأخرين من الاِحتجاج بالحديث النبوي، ومن أهم الكتب التي عالجت هذا الموضوع وأثبتت هشاشة المانعين من الاِحتجاج بالحديث الشريف هو كتاب "موقف النحاة من الاِحتجاج بالحديث الشريف"**لخديجة الحديثي**" وقد اِشتمل الكتاب على أربعة فصول عالجت فيها بالتفصيل والتمحيص وهي: مذاهب الاِحتجاج، نحاة ما قبل الاِحتجاج، النحاة المحتجّون، وهل يصح الاِحتجاج بالحديث ؟، واِنتهت الباحثة إلى جواز الاِستشهاد بالحديث النبوي الشريف وذلك في **قولها**: "واِنتهيت إلى أنه يصحُّ الاِحتجاج بالحديث وفق الشروط التي وضعوها وبما ورد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول مما جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها محتجًّا بلفظها لغرض أدبيّ أو بلاغيّ، مستخلصين منها القواعد، كما فعل السهيلي الذي اِستقرأ الحديث واِستخلص منه القواعد والأساليب الجديدة التي لم ترد في أسلوب كتاب الله أو كلام العرب وفق شروط مقبولة اِتّضحَ بعضها عنده"[1]

يتضح من قول خديجة الحديثي أنها تجوّز الاِحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف، وهذا الجواز لا يكون مطلقا وإنما وفق مجموعة من الشروط ذكرها المتأخرون،

[1] - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 427.

كالشاطبي والبدر الدماميني... وقد قام بترتيبها محمد خضر حسين وصنّفها وزاد عليها ثم أقرّ معظمها مجمع اللغة بالقاهرة، كما أن العلماء اِحتجّوا بألفاظ الحديث لأغراض أدبية أو بلاغية وذلك لاِستخلاص قواعد وأساليب جديدة منها ومنهم السهيلي.

ومن الكتب أيضا نذكر كتاب" الحديث النبوي في النحو العربي"، كتاب" السير الحثيث إلى الاِستشهاد بالحديث الشريف"، وهذان الكتابان من تأليف "**محمود فجّال**" وقد تناول فيهما مباحث هامة حول الموضوع منها: شبهات عدم الاِحتجاج كالرواية بالمعنى ورواية الأعاجم والوضع في الحديث ومذاهب النحاة في هذه المسألة ....حيث يقول: "**محمود فجّال**" في كتابه: "**الحديث النبوي في النحو العربي**" في الفصل الثاني المعنون "بالاِحتجاج بالحديث والاستشهاد به" حيث **يقول**: "لقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث النبوي سائر كلام العرب، من نثر وشعر، في باب الاِحتجاج في اللغة والنحو، إذ لا تعهدُ العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانًا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرًا، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظًا، ولا أقوم معنى منه، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي، لاِنصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الأشعار خاصة، اِنصرافًا اِستغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودراسته بقية".[1]

يتبين من خلال هذا القول أن كلام النبي صلى الله عليه وسلم أفصح وأبلغ وأرقى من كلام العرب الذي جرى الاِستشهاد به على نطاق واسع، فكان لذلك أولى بالتقديم والاِستدلال به، أي الأَوْلى أن يُستدل بالأحاديث النبوية أكثر من الشواهد الشعرية، وهذا ما أكدّه محمود فجال في قوله.

أما في كتابه "**السير الحثيث إلى الإستشهاد بالحديث في النحو العربي**" فيقول في عنصر معنون بشبهات حول الاِحتجاج بالحديث النبوي في النحو واللغة: "من دواعي العجَبِ أنني أرى

[1]- محمود فجّال، الحديث النبوي في النحو العربي، ص:99.

أمم العلم من النحويين تُعنى عناية بالغة بحفظ اللغة، وتطبيق النحو، وهم لا يستشهدون بالأحاديث النبوية، وإن كانت صحيحة المتون والأسانيد، بسبب دعاوَى واهية، وحججٍ باطلةٍ".[1]

وقد خلُص من دراسته إلى جواز الاحتجاج بالحديث **ويقول**: "وخلصتُ من دراستي إلى أن الذين نقلوا لنا الحديث الشريف كانوا حفَّاظًا ضابطين، وشهودًا مؤتمنينَ، نقلوا لنا الكلمة النبّوية ووعَوْها وأدّوها كما وَعَوْها، اِبتغاء أن تنالهم دعوةُ النبي صلى الله عليه وسلم بنُضرةِ الوجوه، والحوافز لديهم للحفاظِ على ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم كثيرة، أذكر منها: حُبّهم الفريد له، والحرص الشديد على نقل كلامه كما قال، والخوف من التغيير والتبديل فيه، والبلاغة التي فيه، والأمانة الدينية في تحمّله وأداته، أضف إلى ذلك أنه كانت لهم عناية فائقة بنقد الأسانيد، ومعرفة المتون، بحيث لم يدعوا زيادة لمستزيد، وقد خلَّفوا لنا ثروة هائلةً ضخمةً، وما علينا إلا أن ندرسُها، وننهلَ من معينها الصافي العذب الزُّلال".[2]

يتضح أن محمود فجّال في قوله الأول يتعجّب من عدم اِحتجاج النحاة بالحديث الشريف في مصنّفاتهم، فبالرغم من أنهم يهتمّون باللغة اِهتماما بالغًا إلا أنهم لا يحتجّون بالحديث النبوي في إثبات قواعدها، وهذا الانصراف عن الأخذ سببه في رأيه حججٌ لا أساس لها من الصّحةِ.

أما القول الثاني فهو بصدد إثبات قضية نقل اللفظ كما هو عن النبي عليه الصلاة والسلام، كما يشيدُ بصفات الرواة وحرصهم الشديد على نقل الألفاظ عن الرسول الكريم هي دون تحريف وتغيير في المعنى، ودعا إلى ضرورة دراسة الأحاديث النبوية وفهم معانيها، والاحتجاج بما في إثبات القضايا اللغوية والنحوية، فهذان الرأيان اللذان أوردهما محمود فجال يبيّنان جواز الاحتجاج بالحديث الشريف، ودحض كل الحجج التي سعت لمنع الاحتجاج به.

أما **سعيد الأفغاني** في كتابه "**في أصول النحو**" فقد تحدّث بإسهاب عن قضية الاحتجاج في اللغة العربية، وأشار إلى العلوم التي يُحتجّ بها، وإلى العلماء الذين يحتجُّ بهم، إضافة إلى قواعد الاحتجاج، كما تطرّق أيضا إلى موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث من مجوّزين،

[1] - محمود فجال، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، ط1، دت، ج1، ص: 17.

[2] - المرجع نفسه، ص: 12، 13.

مانعين، متوسطين وانتهى إلى **قوله**: "... أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته"[1].

فسعيد الأفغاني بقوله هذا يثبت أن اللغويين والنحويين على السواء اِستشهدوا بألفاظ الحديث الشريف، وبالتالي فهو يجوّز بصريح العبارة الاِحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

أما **حسن الشاعر** من خلال دراسته المتمثلة في "**النحاة والحديث النبوي**"، يتحدث في البداية عن الباعث الذي دفعه لكتابة البحث حيث يقول: "وقد تملّكني العجب من موقف النحاة من الحديث النبوي، واِختلافهم في الاِحتجاج به، واِستعظمت الأمر، وكيف لا، وهذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أوضحُ كلامٍ بعد كتاب الله، وصاحب المكانة المقدّسة في النفوس، لا نرى منه إلاّ أحاديث قليلة متفرّقة في كتب النحو، ثم نرى اِختلاف النحاة في الاِحتجاج به، في حين تزخر كتب النحو بالشواهد الأخرى، وخاصة الشواهد الشعرية... فعقدت العزم على أن أمضي قدمًا لاِستجلاء هذا الموضوع من خلال دراسة مستفيضة تستقصي جوانبه، وتُزيل أستار الشك حولَهُ".[2]

فهنا حسن الشاعر يتعجّب من موقف النحاة إزاء الاِحتجاج بالحديث واِختلافهم حول حجيّته، كما تعجّب أيضا من عدم الاِحتجاج بكلام الرسول عليه الصلاة والسلام فبالرغم من أنه أفصح العرب ومكانته مقدّسة بين النفوس إلا أن الاِحتجاج به قليل جدًّا مقارنة بكلام العرب وخاصة الشعر الذي حفلت به كتب النحو، وهذا بالتحديد السبب الذي دفعه إلى كتابة بحثه وذلك من أجل إزالة عوارض اللبس حول حُجيّة الحديث النبوي، والتعامل مع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في الدرس اللغوي عمومًا، وفي درس النحو والصرف خصوصًا، وهذا التعامل يكمن في إدراج الحديث الشريف بالاِستشهاد به في شرح القواعد النحوية والصرفية.

وفي الأخير بعد عرضنا لآراء القدماء والمتأخرين والمحدثين وموقفهم من الاِحتجاج بالحديث النبوي في المجال النحوي، ومن خلال وقوفنا على حجج كل الآراء تبيّن لنا أن القدامى

---

[1]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص: 54.

[2] - خلود إبراهيم العموش، مسألة اِحتجاج النحاة بالحديث الشريف في مناهج المحدثين الشاعر، الحديثي وقباوة نموذجا، قسم اللغة العربية وآدابها، مجلة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجامعة الهاشمية ، العدد 10، محرم 1430ه، عمان، الأردن ، ص: 2.

لم يستشهدوا بالحديث الشريف، وسببهم في ذلك هو حرصهم من نسبة الأحاديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، خاصة في ذلك الوقت الذي كثر فيه الوضع في الحديث، أما المانعون فرغم رفضهم الاستشهاد بالحديث إلا أننا نجدهم يحتجّون ببعض الأحاديث وخاصة أبو حيان الذي أكثر من الاحتجاج به، وبالنسبة للمجوّزين ومنهم ابن مالك والسهيلي، فقد جوّزوا الاستشهاد بألفاظ الحديث وتراكيبه مطلقًا، أما الفئة المتوسطة بين الجواز والمنع فقد جوّزت الاحتجاج بالحديث النبوي الذي اُعتنيَ بنقل ألفاظه وفي نفس الوقت منعت الاحتجاج به، فهي بذلك تردّدت بين المنع والجواز ولم تقف موقفا ثابتا، يبيّن رأيها وإلى أي فئة تنتمي هل هي المانعة أو المجوّزة ؟، أما المعاصرين فقد كان لهم أيضا موقفهم من قضية الاحتجاج بالحديث الشريف حيث تحدّثوا عليه بإسهاب وأفردوا مصنفات حوله وانتهوا إلى جواز الاحتجاج به، ويمثل بحث محمد خضر حسين سببًا في إصدار مجمع اللغة العربية قراره في الاحتجاج ببعض أنواع الأحاديث في أحوال خاصة، وهذا يعني أن الحديث الشريف دون شك هو المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم، لما يتميّز به من غزير المادة وثراء الألفاظ واتساعها وغناها، وذلك لأن كلام النبي صلى الله عليه وسلم أفصح كلام وأسلوبه أفضل أسلوب.

المبحث الثالث : أثر الحديث النبوي في اللغة من حيث المعنى والمعجم:

يعد الحديث النبوي الشريف مادة ثرّة للسان العربي ولقواعده المبنية، فقد أجمع أرباب اللغة وأساطين البلاغة على أن فصاحة النبي صلى الله عليه وسلّم لا تُضاهيها فصاحة، وأسلوبه لا يُقاربه أسلوب، وعليه فقد كان للحديث أثر كبير على المعنى، حيث أمدّ اللغة العربية بألفاظ جديدة لم تكن معروفة من قبل، وقد ساهمت بدورها كثيرًا في إثراء العربية، لذلك نجد علماء اللغة استشهدوا به في مصنفاتهم وجعلوه مصدرًا رئيسا من مصادر مادتهم اللغوية خاصة في المعاجم، كمعجم لسان العرب **لابن منظور**، تهذيب اللغة **للأزهري**، والجمهرة **لابن دريد**، وتاج العروس **للزبيدي**...وغيرها، حيث أصّلوا قاعدة الاحتجاج بالحديث الشريف عن طريق إيرادهم لألفاظٍ من أقوال النبي عليه الصلاة والسلام في إثبات مادة لغوية أو قاعدة نحوية أو صرفية، وهذا ما سنوضّحه في هذا العنصر بحديثنا عن كيفية تأثير الحديث النبوي في اللغة من حيث المعنى وبناء المعاجم.

1) أثر الحديث النبوي في اللغة من حيث المعنى:

مما لا شك فيه أن الحديث النبوي أمدّ العربية وملأ خزائنها بكثير من العبارات والألفاظ الجديدة التي لم تدوّن في مصادر اللغة من قبل، أو أنها كانت موجودة لكن لم تلق مجالا للظهور، فكتب غريب الحديث بمختلف أنواعها تضمنت كثيرًا من الألفاظ التي دعّمت رصيد العربية، وقد كان هذا واضحًا عند أصحاب الرواية اللغوية الأوائل الذين بيّنوا ذلك في رسائلهم اللغوية وأيضا في المعاجم العربية بداية **بالخليل بن أحمد الفراهيدي وابن فارس وابن منظور** وغيرهم، وهذا ما أشار إليه أحد الباحثين **بقوله**: "أغنى الحديث الشريف اللغة بألفاظ كثيرة جدًّا لم يجمعها أئمة اللغة، لأن أئمة اللغة جمعوا ما وصل إليهم، على إعواز كبير في ما جمعوه، وما لم يأت في معاجم العربية وجاء في الحديث الثابت فلا يُرفض بل يُقبل، لأن أئمة اللغة لم يجمعوا كل مفردات العربية كما هو معروف".[1]

يتضح من خلال هذا القول أن الحديث النبوي ساهم كثيرا في إثراء خزائن العربية بألفاظ جديدة لم يسبق وجودها ولم يألفها أئمة اللغة، فقد جمعوا فقط ما تمكنوا من الوصول إليه، وبالنسبة للألفاظ التي لم توجد في المعاجم ووجدت في الحديث الشريف فهي مقبولة، وهذا القبول مردُّه إلى أن علماء اللغة لم يقوموا بجمع المفردات كلها بل جمعوا فقط ما وصلهم.

أما عن العلماء الذي كان لهم السبق والفضل في الإشارة إلى العمل الذي قدّمته كتب الحديث للغة فقد تعرّضت له "**خديجة الحديثي**" في مؤلّفها "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" وذلك بقولها: "اللغويون جميعا وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي وشيخه أو عمرو بن العلاء اِحتجوا بالحديث في اللغة، كما يتضح من كتاب العين ومن كتب اللغة ومعجماتها".[2]

بمعنى أن علماء اللغة اِستشهدوا بالحديث النبوي في مصنفاتهم لإثبات القواعد النحوية والصرفية.

---

[1] - عبد المجيد بيرم، الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط1، 2004م، ص: 78.

[2] - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 33.

ولعلّ غنى الحديث بهذه المادة اللغوية كانت له أسباب ودوافع وربما ذلك راجع إلى دخول الناس في دين الله تعالى أي دخول الأعاجم في الإسلام، بِاختلاف قبائلهم، حيث نقلت كل قبيلة لغتها أو لهجتها، فالإسلام لم يمنع ذلك، بل على العكس تماما أقرّه وخير دليل على ذلك أن القرآن كتاب الله العزيز أول كتاب عربي عجّ بكثير من الألفاظ الأعجمية، لهذا كثيرًا ما اِقترضت العربية الألفاظ من اللغات الأخرى التي نشأت في كنف حضارة ما، حيث نجد ألفاظ غير عربية في القرآن الكريم مختلفة الأصول سواء كانت عبرية أو سريانية أو فارسية ومن هذه الألفاظ:

لفظة قسطاس: أصلها لاتيني وتدل على معنى الحبس أو الحجز القضائي،[1] واُستخدمت قرآنيا بمعنى العدل في قوله تعالى: ﴿**وَزِنُوا بِالقِسْطَاسِ المُسْتَقِيمِ**﴾.[2]

لفظ مسك: أصله فارسي ومعناه "المشموم،"[3] وقد ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ**﴾[4]

كذلك **لفظة إصري** : كلمة نبطية الأصل ومعناها في العربية "عهدي"[5]، وقد وردت هذه المفردة في القرآن الكريم في قوله تعالى" ﴿**أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِيْ**﴾[6]

وإذا كان **هذا الأمر تعلّق بالقرآن الكريم وهو** المصدر الأول والأوثق من مصادر الاحتجاج فإن الحديث النبوي لم يكن بمختلف عن القرآن الكريم، فقد وردت فيه ألفاظ أصلها **من** القبائل التي وفدت إلى المدينة والتي دخلت في الإسلام حيث ساهمت تلك الألفاظ بكمّ هائل في إثراء اللغة العربية وتنّوع مصادرها، ومن الأمثلة على ذلك**: لفظ"السّكين"** عُرف من خلال الحديث النبوي فقط، ففي حديث النبي عليه الصلاة والسلام، عن أبي هريرة رضي الله عنه**: أن**

---

[1] - السيوطي، جلال الدين السيوطي، المهذّب فيما وقع في القرآن من المعرب، تح: التهامي الراجي الهاشمي، صندوق إحياء التراث الإسلامي، مطبعة فضالة، المغرب، دط، دت، ص: 125.

[2] - سورة الشعراء، الآية: 182.

[3] - المرجع السابق، ، ص: 144.

[4] - سورة المطففين، الآية: 26.

[5] - المرجع السابق، ص: 73.

[6] - سورة آل عمران، الآية: 81.

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(كَانَتْ اِمْرَأَتَانِ مَعَهُمَا اِبْنَاهُمَا، جَاءَ الذِّئْبُ فَذَهَبَ بِابْنِ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ وَقَالَتْ الأُخْرَى: إِنّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُوْدْ عَلَيْهِ السَّلاَمْ، فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنُ دَاوُوْدْ عَلَيْهِمَا السَّلاَمْ فَأَخْبَرَتَاهُ، فَقَالَ: اِئتُوْنِي بِالسِّكِينِ أَشُقُّهُ بَيْنَهُمَا، فَقَالَتْ الصُّغْرَى: لاَ تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللهُ هُوَ اِبْنُهَا، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسِّكِينِ قَطُّ، إِلاَّ يَوْمَئِذٍ وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلاَّ اَلْمُدْيَةَ)**[1].

يتبين من خلال هذا المثال بقول أبي هريرة "وَاللهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسِّكِينِ قَطُّ" أن الحديث جاء بلفظ لم تألفه العرب، فالمعجم النبوي له مدلولات قوية تدل على إسهامات كلام النبي صلى الله عليه وسلم في إثراء الرصيد اللغوي بألفاظٍ جديدة لم تُعرف من قبل.

أمّا عن السبب الأخر الذي يقف وراء ثراء الحديث النبوي وزخم ألفاظه راجع إلى كلام النبي عليه الصلاة والسلام ومخاطبته لمختلف القبائل، فقد كان يُخاطب كل قوم بلغتهم وكان هدفه من ذلك تقريب الدين الإسلامي إلى جميع النفوس البشرية مهما اِختلفت أشكالها وألسنتها لعلّها تُسلم وتدخل الإسلام ، كما لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يُجبر الناس على مخاطبتهم بالعربية بل كان يعاملهم بخُلقٍ حسن ويخاطبهم بما يفهمون وهذا من أهم الأسباب التي جعلت القبائل تَفِدُ إلى الإسلام، وأيضًا من خلال الخطب التي كان يُلقيها النبي صلى الله عليه وسلم والمعاني التي يبعثها إلى هؤلاء القوم ، وردت مجموعة من الألفاظ المهمة التي ساهمت في إثراء اللغة العربية وجعلت المعجم العربي يتطور أكثر ولا ينحصر في معاني معيّنة، حيث أفادت بمعاني أهمّها أن اللغة العربية كائن حي أي أنها لغة حية لا تزول ولا تموت ولا يحدّها زمان ولا مكان، وهذا بفضل الحديث الشريف الذي رسم هذه القواعد وأرسى هذه الأفكار والدليل على ذلك حديثُ النبي صلى الله عليه وسلم: **(لَيْسَ مِنَ أَمْبِرِّ أَمْصِيَامُ فِي أَمْسَفَرِ)**[2]، وهذا

[1]- البخاري، صحيح البخاري، ج8، كتاب الفرائض، باب إذا اِدعت المرأة اِبنًا، رقم الحديث: 6769، ص: 156.

[2] - الشافعي ، محمد بن إدريس، المسند، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1400ه، ج1، باب من كتاب اِختلاف الحديث وترك المعاد منها، ص:157.

الحديث ورد في كتب الحديث والآثار وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم **(لَيْسَ مِنَ اَلْبِرّ اَلْصوّمُ فِيْ اَلْسَّفَرِ)**[1].

فالحديث الأول يمثل لغة من لغات بعض العرب الذين يقلبون لام التعريف ميمًا، وفي هذا يقول **الحافظ اِبن حجر**"وهذه لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميما، ويُحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خاطبَ بها الأشْعريَّ كذلك لأنها لغتُهُ، ويُحتمل أن يكون الأشعريُّ هذا نطق بها على ما أَلِف من لُغتهِ، فحملها عنه الرّاوي، وأدّاها باللّفظِ الذّي سمعها به، وهذا الثاني أوْجهُ عندي، والله أعلم"[2].

فهذه الألفاظ التي وردت في حديثه صلى الله عليه وسلم لا يعلمها الصحابة ولم يعرفوها في الأصل ذلك لأنهم سمعوها لأول مرة ولم يَفهموا ويُحدّدوا معانيها لأن النبي عليه الصلاة والسلام تعلّم من ربّ العِزّة الذي جعله يخاطب القبائل بكل أصنافها وأجناسها بصريح لغتهم حتى يفهمهم ويُسهّل التعامل معهم، وأيضا حتّى لا يتطرق اِختلاف المعاني وتضاربها إلى أذهانهم، فقد سهّل عليهم الأمر وأوصل إليهم الفكرة دون تحريف وتبديل وغموض، ومن خلال إيرادنا للحديث السابق وعند مقارنته بالحديث الصحيح الآخر، نعلم جليًّا أن العربية لم تعرف ألفاظ جديدة فحسب، بل تعدّت ذلك وأصبحت تمتلك المترادفات والأضداد مما يجعل اللسان العربيَّ ينّوع المعنى والمرادف بحسب المتلقي والظروف التي تحيط به.

وفي الأخير نستنتج من خلال حديثنا عن أثر الحديث النبوي من حيث المعنى أن الكلام النبوي الشريف يحتل مكانة كبيرة في المصادر اللغوية، حيث إن المفردات الواردة فيه ساهمت في بناء المعاجم من جهة وأيضا توليد مصطلحات لغوية جديدة من جهة أخرى وذلك واضح في إشاعة بعض الألفاظ الفصيحة التي لم تعرفها العرب من قبل ولم تألفها ألسنتهم.

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج3، كتاب الصوم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ضلل عليه واشتدّ الحر، "ليس من البر الصوم في السفر"، الحديث: 1946، ص: 34.

[2] - العسقلاني ،أحمد بن علي بن حجر، تلخيص الحبير، تح: حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، ط1، 1995م، ج2، ص:205.

2_أثر الحديث النبوي في اللغة من حيث بناء المعاجم العربية:

لقد ساهم الحديث النبوي في إثراء اللغة العربية وهذا ما نلحظه عند علماء اللغة والنحو الذين إستشهدوا بالحديث في معاجمهم على إختلافها ومن هذه المعاجم: معاجم غريب الحديث ومعاجم الألفاظ.

أ- معاجم غريب الحديث:

تضمنت كتب غريب الحديث مادة معجمية ثرّة وردت في أحاديث الرسول الله عليه وسلم، وبعد ذلك قامت معاجم الألفاظ هي الأخرى بنقلها وقبل حديثنا عن أثر معاجم غريب الحديث سنقوم أولا بتعريف علم غريب الحديث.

- تعريف علم غريب الحديث:

يقول **أبو شهبة:** "هو ما وقع في متون الأحاديث من ألفاظ غامضة بعيدة عن الفهم، لقلّة إستعمالها أو لكونها من كلام العرب، الضاربين في البداوة، البعيدين عن المدن والأمصار، وهو فن مهم من فنون علوم الحديث يقبح جهله بأهل العلم بعامّة، وبأهل الحديث بخاصة وأغلب الذين تكلّموا فيه كانوا من أهل اللغة اللذين كانوا أئمة فيها والبعض كانوا من العلماء الجامعين بين العلم باللغة والحديث من أمثال الإمامين الجليلين أبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي"[1]

ثم **يقول**: ومنهم من قصر كلامه على الغريب من الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من عم فذكر الغريب في كلام الصحابة والتابعين، رضوان الله على الجميع.[2]

يتضح من خلال هذين القولين أن غريب الحديث هو تلك الألفاظ الغامضة، التي جاءت في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأحاديث صحابته، وقد كان النبي عليه السلام يحرص على التعريف بمعانيها ،والوقوف على دلالاتها المختلفة وضبط حروفها.

---

[1] - أبو شهبة، محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد فعل المستشرقين والكتّاب المعاصرين، مكتبة السنة، ط1، 1989م، ج1، ص:761.

[2] - المرجع نفسه، ص: 431.

_ أثر غريب الحديث في إثراء العربية:

لقد أغنى غريب الحديث العربية وأمدّها بكثير من الألفاظ وهذا الإغناء حصل من وجهين.[1]

أولا: جانب المفردات، وتمثل رصدها في:

نقل اللفظ من معنى إلى معنى آخر، وهو ما نعنيه بالمجاز، ووضع اللفظ وضعا بعد أن لم يكن، وهو ما يدعى بالإرتجال، ذلك أن هذا الإغناء لا يخرج عن هذين الوجهين وهذا ما أكدّه الإستقراء من جهة ومن جهة أخرى ما ذكرته الرسائل اللغوية، ومعاجم الموضوعات.

ثانيا: جانب التركيب والبيان:

والذي ينص على بلاغة النبي صلى الله عليه وسلم، وفصاحته وأمثاله وهذا الجانب سردته كتب البلاغة قديما وحديثا ومنها: دلائل الإعجاز، وكتاب البيان والتبيين، وكتاب المثل السائر، والبلاغة النبوية...أما الجانب البياني فموضوعه علم البلاغة والبيان، وقد كتبت حوله كتب ورسائل كثيرة قديمًا وحديثًا.

والذي يهمنا في موضوع بحثنا هو جانب الألفاظ الذي اِختصت به كتب غريب الحديث والمعاجم اللغوية.

وأول وجه كان له أثر في إغناء العربية ضمن دائرة المفردات هو: نقل اللفظ من معنى إلى معنى أخر ويسمى النقل المعنوي.[2]

يقول **السيوطي:** "وتجلّى هذا العنصر في الألفاظ التي نقلها النبي صلى الله عليه وسلم من اللغة إلى الشرع ولا تخرج بهذا النقل عن أحد قسمي كلام العرب وهو المجاز"[3]

ومن الأمثلة الواردة في ذلك : يقول **اِبن فارس** في مؤلفه "الصاحبي في فقه اللغة" "ما جاء "في الشرع كالصلاة وأصلها في لغتهم"**الدعاء**"، وقد كانوا عرفوا الركوع والسجود، وإن لم

---

[1] - عطية طبياوي، أثر الحديث النبوي في أصول اللغة وبناء المعاجم، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: لغة ودراسات قرآنية، جامعة بن يوسف، بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، 2014، 2015م، ص:177.

[2] - المرجع السابق، ص:178.

[3] - السيوطي ،جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصرية، بيروت، (دط)، (دت)، ج1، ص:238.

يكن على هذه الهيئة فالوجه في هذا، إذا سئل الإنسان عنه أن يقول: في الصلاة اِسمان لغوي وشرعي، ويذكر ما كانت العرب تعرفه ثم ما جاء الإسلام به وهو قياس ما تركنا ذكره من سائر العلوم كالنحو والعروض والشعر كل ذلك له اِسمان لغوي وصناعي"[1]، وهذا يعني أن لفظة الصلاة لم تكن معروفة عند العرب بل كان المعروف عندهم "الدعاء".

والمثال الآخر لفظ **الحجّ** فهو في اللغة يقول **اِبن الأثير:** "القصد إلى كل شيء، ولكن الحديث النبوي نقله من المعنى المعلوم إلى معنى أخر جديد، أي أنّ الشرع خصّه، فنقله إلى قصد معين ذي شروط معلومة"[2]

وهذا هو الوجه الأول في الإغناء، والذي عبّرنا عنه سابقا بالنقل المعنوي.

أما الوجه الثاني: والذي كان له الأثر البارز في إغناء العربية، فقد تجلّى فيما يعرف بالوضع اللفظي.[3]

وهذا ما ذكرناه في البداية وقلنا بأنه وضع اللفظ وضعا بعد أن لم يكن وهو ما يدعى بالإرتجال.

والإرتجال هو خلق الألفاظ، وإطلاق ما لم يسمع به من قبل ولا يكون الإرتجال مقبولا إلى إذا صدر من فصيح لا يرقى شك إلى فصاحته وقدرته الفطرية على الوضع والإبتكار، وقد عقد اِبن جني بابا اسماه: باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح، لا يسمع من غيره.[4]

ثم إن هذه الألفاظ التي جاء بها الحديث جزء من غريب اللغة، وقد اِختلفت الأقوال في أهمية هذا الغريب وقدرته على إغناء العربية والمساهمة في إثرائها، بل اِختلفت في مدى فصاحة الغريب اللغوي وسلامته واِرتباطه بمادة العربية الأصيلة.[5]

---

[1] - اِبن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية، تح: أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ج1، ص: 45.

[2] - اِبن الأثير، المبارك بن محمد الجزري بن الأثير،النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: عبد الحميد الحلبي، دار اِبن الجوزي ، ط1، 1421ه، ج1، ص: 340.

[3] - عطية طيباوي، أثر الحديث النبوي في أصول اللغة وبناء المعاجم، ص: 179.

[4] - اِبن جني، الخصائص، ج2، ص: 23.

[5] - عطية طيباوي، المرجع السابق، ص: 179

إن هذا الغريب الذي نتحدث عنه قد قسّمه بعض أهل الفن إلى:

أولا: الغريب الوارد في الحديث الموجّه إلى عموم المسلمين**:** حيث ترد فيه لفظة أو أكثر، لم يألفها السامعون من الصحابة، فيبادرون إلى سؤال النبي صلى الله عليه وسلم، فيوّضحه لهم ويجلي الغامض من الألفاظ وذلك وارد في أمثلة كثيرة منها قول النبي صلى الله عليه وسلم لأحد الصحابة**: "إِتَّقِ اللهَ وَلاَ تَحْقِرَنَّ مِنَ اَلْمَعْرُوفِ شَيْئاً، وَلَوْ أَنْ تُفْرِغْ مِنْ دَلْوِكَ فِي إِنَاءِ اَلْمُسْتَقِي، وَإِيَّاكَ وَالمَخْيْلَةُ، فَإِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ المَخْيْلَةَ، وَإِنْ اِمْرُؤٌ شَتَمَكَ وَعَيَّرَكَ بِأَمْرٍ يَعْلَمُهُ فِيكَ، فَلَا تُعَيِّرْهُ بِأَمْرٍ تَعْلَمُهُ فِيهِ، فَيَكُونُ لَكَ أَجْرُهُ وَعَلَيْهِ إِثْمُهُ، وَلَا تَشْتُمَنَّ أَحَدًا فقال: يا رسول الله، نحن قوم عرب، فما المَخْيْلَةُ؟ فقال عليه الصلاة والسلام: سُبُلُ الإِزَارِ"**[1] ومرّت الكلمة بعد ذلك على هذا الوضع يراد بها الكِبَرُ ونحوه**.[2]**

يوضح لنا هذا المثال كيف أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستفسرون ويهرعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يفهموا لفظا معينا، أو أحسّوا بغرابة كلمة معينة فيقوم عليه السلام بتفسيرها لهم ويُجلي ما كان غامضا عندهم.

أما العنصر الثاني والمتمثل في الغريب الوارد في مخاطباته صلى الله عليه وسلم وفود العرب، حيث كان النبي عليه الصلاة والسلام يخاطب جميع القبائل، على اِختلاف مللهم ونحلهم، فيأتي بألفاظ لم يألفها الصحابة، فيسألونه صلى الله عليه وسلم سواء كان اللفظ من النوع الأول، أو هذا النوع فإنه كلام عربي فصيح، لم يكن مدلوله في متناول السائلين، وهم عرب فصحاء، حتى قال أحد الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله إنك لتأتينا بالكلام من كلام العرب ما نعرفه ونحن العرب، وذلك أيضا ما يُرجع نشأة تفسير الغريب من القرآن والحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.[3]

أي أن الألفاظ التي كان يخاطب بها النبي عليه الصلاة والسلام كل القبائل هي ألفاظ فصيحة لا يشوبها تحريف ولا تبديل.

---

[1] - أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، دط، دت، ج5، حديث جابر بن سليم الهجيمي، رقم الحديث: 19715، ص:63.

[2] - ينظر: مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، ط1، 1997م، ج2، ص:207.

[3] - عطية طيباوي، أثر الحديث النبوي في أصول اللغة وبناء المعاجم، ص: 181.

يقول **مصطفى صادق الرافعي:** "لقد كان صلى الله عليه وسلم ذا قدرة عجيبة على إبداع الألفاظ كقدرته العجيبة على إحاطته باللغات العربية، بحيث يصرف اللغة تصريفا، ويديرها على أوضاعها، ويُشقّق منها في أساليبها ومفرداتها، ما لا يكون لهم إلا القليل منهم، لأن القوة على الوضع والكفاية في تشقيق اللغة وتصاريف الكلام لا تكون في أهل الفطرة مزاولة ومعاناة"[1]

ومن الأمثلة على ذلك **لفظ: "عسا"** فقد ورد في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر: **"أَفْضَلُ اَلْصَدَقَةِ المَنِيحَةُ تَغْدُوا بِعَسَاءٍ وَتَرُوحُ بِعَسَاءٍ".**[2]

يقول **اِبن الأثير:** "قال الخطابي، قال الحميدي: العساء: العسى، ولم أسمعه إلا في هذا الحديث، والحميدي من أهل اللسان، ورواه أبو خيثمة، ثم قال: لو قال "بعساس" كان أجود، فعلى هذا يكون جمع العسأ بدل الهمزة من السين، وقال الزمخشري: العساء والعساس جمع عسى"[3] والشاهد في هذا المثال: قول الحميدي: ولم أسمعه إلا في هذا الحديث وهذه دلالة بيّنة على إغناء اللغة العربية من قبل اللفظ النبوي الشريف، لنخلص إلى أن الحديث الشريف أمد التراث اللغوي بمكنونات لم تكن في مُحصّلته من قبل.

وذلك عن طريق الإرتجال والإشتقاق والمجاز والتعريب[4]، ولم يقف عند هذا الحدّ، بل أصبح يقوّم الألفاظ ويرشد المعاني.

نستنتج من خلال هذا العنصر أن غريب الحديث النبوي هو تلك الألفاظ الغريبة التي وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن صحابته، ويتجلى أثره في إثراء العربية من جانبين الجانب الأول يتمثل في المفردات وذلك بنقل الألفاظ من معنى إلى آخر وهو ما سُميَ بالمجاز، أما الجانب الثاني فهو جانب التركيب والبيان الذي ينص على بلاغة النبي صلى الله عليه وسلم وفصاحته، والجانب الأهم يتجلى في المفردات أي الألفاظ التي نقلها النبي صلى الله عليه وسلم من اللغة إلى الشرع ولا تخرج عن قسمين هما كلام العرب والمجاز، ومن الأمثلة التي

---

[1] - مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، ج2، ص: 188.

[2] - البيهقي ، أحمد بن حسين بن علي البيهقي، معرفة السنن والآثار، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، بيروت، ط1، 1991م، ج6، باب المنيحة ، رقم الحديث: 8519، ص: 215.

[3] - اِبن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج3، ص: 238.

[4] - عطية طيباوي، أثر الحديث النبوي في أصول اللغة وبناء المعاجم، ص: 182.

أدرجناها، "**الصلاة**" أصلها في لغة العرب "**الدعاء**"، كما أن الإجابات التي يقدّمها الرسول عليه الصلاة و السلام لصحابته عند اِستفسارهم وعدم فهمهم لبعض الألفاظ، تُمثّل معجمًا حقيقيًّا لغريب الألفاظ وأيضا المعاني الجديدة التي لم يألفوها سابقًا، مما يساهم في إثراء اللغة العربية بألفاظ ومعاني جديدة.

ب) معاجم الألفاظ:

حوت معاجم الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة، التي اِستشهد بها علماء اللغة والنحو في إثبات القواعد، حيث ركّزنا على أهم المعاجم لشهرتها ولاستفاضة القول فيها، وقد كان لهذه الأحاديث المستشهد بها أثر كبير في بناء المعاجم العربية وإثرائها، وهذا ما سنوضّحه من خلال حديثنا عن المعاجم وأثرها.

1) **مدرسة التقليبات الصوتية:**

معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (170ه)

أ- التعريف بمعجم العين:

رأى الخليل بن أحمد أن اللغة العربية عرضة للضياع والانقراض بموت العرب الفصحاء، وتفرّقهم في شتّى أرجاء الأرض، كما رأى أن كثيرا ممّن تصدّوا للتأليف والتصنيف في عصره جمعوا ألفاظا قليلة في رسائل صغيرة، ومعظمها يتعلق بموضوع واحد، وليس لها طريقة في الترتيب والتبويب، كما أنها لا تحقّق الهدف المنشود، فعقد العزم على تأليف كتاب يجمع فيه ألفاظ اللغة بطريقة حاصرة، فكان "كتاب العين" وهذا الأخير رتّبه الخليل على الحروف الحلقية بدءا بالأبعد في الحلق ومنتهيا بما يخرج من الشفتين فكان ترتيبها هكذا: ع، ح، ه، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، ت، د، ظ، ذ،ث، ر، ل، ن، ف، ب، م، و، ي،ء.وسَمّى كل حرف من هذه الحروف كتابا فبدأ بكتاب العين وبه سمي الكتاب على عادة العرب في تسمية الشيء بِاسم أوّله المستهل به، وسار الخليل في كتابه على تقسيم الألفاظ إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي فقط ،ويعد كتاب العين أقدم المعاجم العربية على الإطلاق، وقد

سارت على نهجه كثير من المعاجم مثل تهذيب اللغة، والمحيط في اللغة، وقد طُبع معجم العين في عدّة أجزاء بتحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي في مطابع الكويت سنة 1980م[1].

ب) أثر الحديث النبوي الشريف في معجم العين:

لقد بلغ عدد شواهد الحديث في كتاب العين 428 شاهدا، ينضوي تحته كلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام غيره، أما عند حصر الأحاديث التي هي من كلام النبي صلى الله عليه وسلم خاصة فقدرت: ب117 حديثا.[2]

وفي قضية بناء المعاجم من خلال الحديث فإن المنهجية والطريقة المتبعة تختلف من معجم لآخر ويلعب فيها التبويب والترتيب جانبا مهما، كما أن للسياق أو المقام دورًا آخر لا يقل عن سابقيه، وإجمالا يمكن تسمية الإطار المتبع بطريقة عرض الشاهد الثاني، ومنه فإن المسلك ينقسم إلى ركنين أساسيين لإبراز الشاهد الحديثي، وهو كالتالي:[3]

أولا: يأتي المصنف بالشاهد ثم يستخرج منه المادة اللغوية وما تفرع عنها من اِشتقاق وتصريف وغيرها حيث تكون المادة اللغوية أصلاً يؤخذ منها الأشياء، كما أنها تنبني عليها أحكام وقواعد ومرجّحات.

ثانيا: التطرق إلى المادة اللغوية أولا ثم التعقيب بالشاهد، أي أن المادة اللغوية صارت هي الأصل وأن الشاهد تابع لها عكس الطريقة التي ذكرت أولا، وعند عرض النماذج تتضح هذه الطرق وتستبين سبلها.

وهذا يعني أن طريقة عرض الشاهد الحديثي تختلف من معجم إلى آخر، فمنهم من يقدّم الشاهد أولا ثم يستخرج المادة اللغوية، ومنهم أيضا من يتبع طريقة أخرى فيذكر المادة اللغوية ثم يعلق عليها بشاهدٍ.

غير أن مادة الحديث في معجم العين خصوصا وفي المعاجم عموما تتسم ببعض الخصائص والمميزات التي ينبغي التنبيه عليها والإشارة إليها، لتتضح طريقة الحديث في بناء

---

[1] - أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، دار الراية، الرياض، ط1، 1992م، ص:19.

[2] - عطية طيباوي، أثر الحديث النبوي في أصول اللغة وبناء المعاجم، ص: 213.

[3] - المرجع نفسه، ص: 213.

المعجم العربي والإحاطة بجميع حيثيات البناء من الأصول الأوّلية إلى الفروع المنبثقة عنها، وتكون بذلك طريقة بناء المعاجم واضحة المعالم مكتملة الأركان، مما يزيد في قوّتها وتماسك عناصرها، ومن أهم الخصائص والمميزات التي يجب التركيز عليها:

- ظاهرة تكرار الحديث وهذه الظاهرة لا تعد أمرا سلبيا، بل هو إيجابي إذا دقّقنا النظر وأمعنا الفكر في هذا الأمر، وذلك أنه كلما تكرّر الحديث فإن بعض الألفاظ تغيّرت واِستبدلت بأخرى، مما يثري الجانب المعجمي، وهذا يقودنا إلى أن الحديث كان واقعا لغويا في المعاجم العربية.

ولو رأينا جانب الاِستشهاد من جانب إحصائي لوجدنا أن جميع الأحاديث التي وردت في معجم العين في الصفحات الخمسين الأولى بلغت تسعة أحاديث.[1]

ومن النماذج التطبيقية الواردة في "**معجم العين**"

1) لفظ تُرعة:

الترعُ: اِمتلاء الإناء، تَرع يترْعُ ترعًا، وأترعته.

وقال بعضهم: لا أقول ترع الإناء في موضع الإمتلاء، ولكن أترع.

ويقولون: تَرِعَ الرّجلُ، أي: اِقتحم الأمور مرحًا ونشاطًا، يَتْرَعُ ترعًا وإنّه لمُتَتَرّعٌ إلى كذا، أي: متسرّعٌ. وقول رسول صلى الله عليه وسلم ﴿**إِنَّ مِنْبَرِي عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ اَلْجَنَّةِ**﴾[2]، يقال: هي الدّرجةُ، ويقال: هي البابُ، كأنّه قال: إنّ منْبرِي على بابٍ من أبواب الجنة، والتُّرْعَةُ والجماعة التُّرَعُ : أفواه الجداول تفجر من الأنهار فيها وتُسْكر إذا ساقوا الماءَ.[3]

---

[1] - عطية طيباوي، المرجع السابق، ص: 214.

[2] - أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج2، مسند العشرة المبشّرين بالجنة، رقم الحديث: 10525، ص: 534.

[3] - الخليل الفراهيدي (أبي عبد الرحمن الخليل)، معجم العين، تح: مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، دط، دت، ج2، باب العين والثاء والرّاء معها، مادة " ترع"، ص:67.

2) لفظ جخّ:

جخّ الرجلُ يَجِخُّ جَخًّا، أي: تحوّل من مكان إلى مكان، وفي الحديث: ﴿**كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ إِذَا صَلَّى جَخَّ**﴾[1] أي: تحوّل من مكان إلى مكان، ويُقال: جخَّى، أي: مدّ ضَبْعَيْهِ، وتَجَافَى في الرُّكوع والسُّجودِ،....والجَخْجَخَةُ: الصّياحُ والنّداءُ.[2]

3) لفظ شاهت:

رجلٌ أشوهُ: سريع الإصابة بالعين، وامرأةٌ شوهاءُ، والشَّوَهُ: مصدرُ الأشْوَه والشَّوْهاء، وهما القبيحا الوجْهِ والخِلْقَةِ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين: "**شَاهَتِ الْوُجُوهُ**"[3]، أي: قَبُحَتْ، شَاهَ وَجْهُهُ يشوهُ شَوْهًا، وشَوَّهَهُ اللهُ فهو مُشوَّهٌ.[4]

يتضح لنا جلياً بعد عرض هذه الألفاظ التي ورد فيها كلام النبي صلى الله عليه وسلم، أنها تحمل معاني ودلالات قوية وهذه الأخيرة جعلت علماء اللغة يستشهدون بها في كتبهم ويختلفون حول مقاصدها.

وفي الأخير نستنتج من خلال حديثنا عن معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، أنه من المعاجم المهمة التي سارت عليه كثير من المعاجم العربية كتهذيب اللغة للأزهري، حيث جمع فيه الخليل الألفاظ بطريقة شاملة، وقام بترتيبها ترتيبا دقيقا وفق منهج مرسوم على أساس علمي، وأثر الحديث النبوي في المعجم تجلى من خلال وروده بنسبة مهمة، حيث كان الخليل يستشهد بالحديث الشريف إذا أعوزه لفظ أو أراد تبييناً للفظ معيّن أو تدليلاً، وبالتالي فقد أثْرَت الأحاديث الشريفة الرصيد المعجمي بمعانٍ ومسمّيات جديدة.

---

[1] - البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي، السنة الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م، ج2، باب يجافي مرفقيه عن جنبيه، رقم الحديث: 2709، ص: 165.

[2] - الخليل الفراهيدي، معجم العين، ج4، باب الفاء والجيم، "مادة جخّ" ، ص: 132.

[3] - أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج4، باب مسند عبد الله بن العباس، رقم الحديث:2762 ، ص: 486، 487.

[4] - الخليل الفراهيدي، المصدر السابق، ج4، باب الهاء والشين، و(واياء) معهما، مادة "شوه"، ص: 68.

2) مدرسة التقليبات الأبجدية:

معجم مقاييس اللغة لابن فارس (395ه)

أ) التعريف بمعجم المقاييس:

سعى ابن فارس في معجمه هذا إلى تحرّي الألفاظ الصحيحة واستجلاء المواد وذلك بكشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة اللغوية، وسمى هذه المعاني الأصول والمقاييس، وقد نصّ على ذلك **بقوله**: إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرع منها فروع، وقد ألّف الناس في جوامع اللغة ما ألّفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول"[1]

وقد طبق ابن فارس منهجا يقرب من منهج ابن دريد في تقسيم كتابه وترتيبه، مع بعض خلاف، فقد وافقه في ترتيب مواد اللغة وفقا للألف باء، فمواده تبدأ بكتاب الهمزة وتنتهي بكتاب الياء، ثم قسّم كل كتاب إلى أبواب ثلاثة (باب الهمزة الذي يقال له المضاعف) (أبواب الثلاثي الأصول من المواد) (باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية)،

ويمتاز الكتاب عن غيره من المعاجم بأن المؤلف يُرجِع مفردات كل مادة إلى معنى اشتركت فيه هذه المفردات، أي أنه يستجلي أصول المواد، فمثلا الجن والجنين والجن والمجن والجنان والجنون تشترك في معنى الستر، أما عن طبع الكتاب فقد طُبع حديثا بتحقيق عبد السلام هارون، وصدر في ستة أجزاء، طبعته أولى 1946، 1956 وطبعة ثانية القاهرة 1969، 1972.[2]

ب) أثر الحديث النبوي في مقاييس اللغة:

اتخذ ابن فارس في إيراده للحديث النبوي طريقة عرض المادة اللغوية ثم الإتيان بالحديث شاهدًا على ما فيها وهذه الطريقة منطقية في عرض الشاهد حديثا كان أو غيره.[3]

---

[1]- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص: 1.

[2]- أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، ص: 43.

[3] - عطية طيباوي، أثر الحديث النبوي في أصول اللغة وبناء المعاجم، ص: 232

ومثال ذلك: ذكر أحمد بن فارس في مادة "تخم" التخوم أعلام الأرض وحدودها وفي الحديث: "**مَلْعُوْنٌ مَنْ غَيَّرَ تُخُومَ اَلْأَرْضِ**".[1]

أما الطريقة الثانية التي اِعتمدها اِبن فارس، وهي أقل من سابقتها فتمثّلت في تقديم الحديث النبوي، حيث يعقب ذلك الشرح والتعليق، مما يوجد ثروة لغوية مستقاة من الحديث، ومثال ذلك ما جاء في مادة **ربض**: فأما الرويبضة الذي جاء في الحديث: "**وَتَنْطِقُ اَلرُّوَيْبِضَةُ**"[2]، فهو الرجل التافه الحقير، وسُمي بذلك لأنه يربض بالأرض، لقلّته وحقارته، لا يُؤبهُ لهُ.[3]

وأثناء مرورنا على الروايات التي أوردها اِبن فارس في مقاييسه نلحظ وبطريقة اِستقرائية بعض الخصائص التي تميّز بها منهجه، ومن ذلك: أن اِبن فارس يشير إلى أن الحديث الشريف أكثر من رواية، فيذكرها مع الرواية التي يستشهد بها ويفسرهما معًا.[4]

أما الخاصية الثانية فتختلف في اِختصار الحديث، فهناك اِثنان وعشرون حديثا اِستشهد بها اِبن فارس، مختصرة مجتزأة من أصلها المروي.[5] بمعنى أن اِبن فارس ركّز اِهتمامه على اللفظ المراد الاِستشهاد به.

ومن النماذج التطبيقية الواردة في معجم مقاييس اللغة:

1) لفظ تخوم: يقول في مادة تخم: التاء والخاء والميم كلمة واحدة لا تتفرع، التُّخوم: أعلام الأرض وحدودُها، وفي الحديث: ﴿ **مَلْعُوْنٌ مَنْ غَيَّرَ تُخُومَ اَلْأَرْضِ**﴾[6]، قال قوم: أراد حدود الحرم، وقال آخرون: هو أن يدخل الرّجل في حدود غيره فيجوّزُها ظلمًا.[7]

2) لفظ الرويبضة: يقول اِبن فارس في مادة ربض: الراء والباء والضاد أصل يدل على سكون واِستقرار، من ذلك رَبَضَتِ الشاة وغيرها تربضُ ربضًا، والرّبيض: الجماعةُ من الغنم الرابضة

---

[1] - سنقوم بشرح الحديث وتخريجه في المثال التطبيقي .

[2] - سنقوم بشرح الحديث وتخريجه في المثال التطبيقي .

[3] - اِبن فارس، مقاييس اللغة، ج2، ص: 478.

[4] - عطية طيباوي ،أثر الحديث النبوي في أصول اللغة وبناء المعاجم، ص: 227.

[5] - المرجع نفسه، ص: 228.

[6] - أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، ج2، باب مسند علي بن أبي طالب، رقم الحديث: 854، ص: 212.

[7] - اِبن فارس، المرجع السابق، ج1، باب التاء والفاء وما يثلثهما، مادة تخم، ص: 242.

وربض البطن: ما وَلِيَ الأرض من البعير وغيره حين يربضُ، والرّبض: ما حول المدينة، ومسكن كل قوم ربض، والرّبضة: مقتل كل قوم قتلوا في بقعة واحدة، فأما قولهم قربة رُبُوضٌ للواسعة، فمن الباب، كأنها تملأ فتربضُ، أو تُروى فتربض فأما الرّبُوض فهي الدّوحة والشجرة والعظيمة، وسُميّت بذلك لأنه يُربَضُ تحتها أي يؤوى إليها.... والأرباض: حبال الرّحل، لأنها يُشَدُّ بها فيسكن، ومأوى الغنم: ربضها، لأنها تربض فيه، وقام قوم: أربضَتِ الشمس، إذا اِشتدّ حرُّها...فأما الرُوَيْبِضَةُ: الذي جاء في الحديث: ﴿**وَتَنْطِقُ اَلرُّوَيْبِضَةُ**﴾[1] فهو الرجل التافه الحقير، وسُمي بذلك لأنه يربض بالأرض، لقلّته وحقارته، لا يؤبه له.[2]

فالمعاني العديدة التي حشرت حول لفظ الرويبضة، وكذلك الإختلاف في الدلالات دليل على قوة الألفاظ النبوية وما تحمله من اِشتقاقات مختلفة، مما ينّم على أن لغة الحديث مِطواعةٌ واِشتقاقيةٌ.

وفي الأخير يمكن القول أن معجم "مقاييس اللغة" معجم لغوي ثريّ اِتبع فيه اِبن فارس طريقة فريدة في ترتيب مواد معجمه، حيث أن الحرف الثاني في كل كلمة لم يكن يبدأ من أول الحروف الهجائية بل من الحرف الثاني لأول الكلمة، فمثلا كلمة "جخَّ" التي أوردناها في المثال التطبيقي، فهي في باب الجيم يبدأ بكلمة "جَحَّ" وبعدها "جَخَّ" ثم "جَدَّ" وهكذا يصل لكلمة "حَيَّ"، وأثر الحديث الشريف حاضر في معجمه ونلمح ذلك من خلال اِحتجاجه به في كل مرة وذلك قصد الإيضاح والتدليل، وقد ساهمت الألفاظ النبوية الشريفة في إثراء معجمه بمعانيها القوية وجزالة ألفاظه.

3) مدرسة التقفية:

- معجم لسان العرب لِابن منظور (711ه):

أ) التعريف بمعجم لسان العرب:

---

[1] - الحاكم ،أبو عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م، ج4، باب حديث عمران بن حصين، رقم الحديث: 8439، ص: 512.

[2] - ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، باب الراء والباء وما يثلهما، مادة ربض، ص: 477، 478.

أراد اِبن منظور في صنيعه هذا أن يجمع بين أمرين أولهما الجمع والإستقصاء وثانيها حسن الترتيب وسهولة الوضع، حيث يعد هذا الكتاب موسوعة لغوية وأدبية ضخمة، فقد حوى ما يربوا على ثمانين ألف مادة، وقام مؤلفه بتفريغ خمسة كتب وهي التهذيب والمحكم والصحاح وحواشيه والجمهرة والنهاية، ويعد ثاني معجم لغوي، من حيث ضخامة عدد المواد، بعد تاج العروس.

أما من حيث المنهج فقد اِرتضى اِبن منظور طريقة القافية في ترتيب مواده، وذلك بأنه كان ينظر إلى الحرف الأخير من الكلمة المجرّدة،وهو عنده الباب، وينظر إلى الحرف الأول من الكلمة المجردة ويسميه فصلا، أي أنه يسير في فلك معجم الصحاح.

وقد صدر اِبن منظور معجمه بفصل في تفسير الحروف المقطعة التي وردت في أوائل سور القرآن الكريم، وبعد هذا التصدير عقد اِبن منظور بابا في ألقاب الحروف وطبائعها وخواصّها، وقد طبع معجم لسان العرب مرّات كثيرة منها طبعة بولاق فيما بين سنة 1300ه و1308ه، وهناك طبعة صادرة عن دار صادر بيروت في خمسة عشر جزءًا كما أعيد ترتيب مواد لسان العرب، وفقا لأوائل الكلمات المجردة، وأضيف إلى المعجم مجموعة من المصطلحات العلمية التي أقرّتها المجامع العلمية والجامعات العربية، كما زوّد بصور وخرائط ملوّنة، ونظرا لقيمته الهامة تناوله العلماء بالنقد والتمحيص والتعليق منهم "محمد النجاري" الذي عُنيَ بترتيبه وتهذيبه.[1]

ب) أثر الحديث النبوي في معجم لسان العرب:

يعد معجم لسان العرب من أهم المعاجم وأكثرها شهرة، وتلقي الناس له بالقبول فهو كتاب تفسير وأدب، وبلاغة...ولموسوعيته فهو يطبع مدرسة القافية، ويدعمها بإِختياراته وإضافاته اللغوية، وكذا الشواهد المعتمدة والمنوّعة بين الحجّة القرآنية والحديثية والشعر وغير ذلك، كما أن اِبن منظور ليس كغيره من اللغويين في تناول المادة الحديثية باعتباره مُلمًّا بمسائل القرآن والحديث والفقه ، أما في الحديث فنتعرف على ذلك في بعض مسائله التطبيقية، وقد بلغت عدد شواهده الحديثية 701 حديثا، واِحتل بذلك المرتبة الثانية بعد الشعر الذي جاء في المرتبة

[1]- أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، ص: 58.

الأولى، وهذا راجع إلى الألفاظ العربية القديمة والتدليل عليها من بعض المصادر الأدبية، ومن أهم الأمور التي ينبغي الإشارة إليها في أثر الحديث في معجم لسان العرب عرض اِبن منظور لأحاديث طوال والتعليق عليها،[1] حيث نجده يقوم بعرض الحديث كاملا، ومن ذلك حديث:" **جَلَسَ اَلْرَسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اَلْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ....هَذَا اَلْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ**"[2] وعند فراغه من ذكر الحديث يثنيه بالتحليل اللغوي وذكر تفسيرات العلماء له، مع ذكر الروايات للحديث وهذه الميزة جعلت اِبن منظور يسهم في إثراء اللغة، وتوسيع مناحيها وإمدادها بالجديد.

ومن النماذج التطبيقية في لسان العرب:

1) لفظ خلأت: خلأ: الخِلاء في الإبل كالجراد في الدّواب

خلأت الناقة تخلأُ خلأ وخلاءً، بالكسر والمدّ، وخُلُوءا، وهي خَلُوء: بركت، أو حرنَتْ من غير علّةٍ، وقيل إذا لم تبرح مكانها، وكذلك الجمل، وخصّ بعضهم به الإناث من الإبل، وقال في الجمل: ألحَّ، وفي الفرس: حَرَنَ، قال: ولا يقال للجمل: خلأ، يقال: خَلأَتِ الناقةُ، وأَلَحَّ الجملُ، وحَرَنَ الفرسُ،[3] وفي الحديث: أن ناقة النبي صلى الله عليه وسلم، خلأت به يوم الحُديبية، فقالوا: خَلأَتِ القَصْوَاءُ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿**مَا خَلَأَتْ، وَمَا هُو لَهَا بِخُلُق، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الفِيلِ**﴾[4].

2) لفظ يربأ: ربأ: ربَأَ القومُ يَرْبؤهمْ ربْأ، وربَأَ لهم، اِطَّلَعَ لهم على شرَفٍ، وربَأْتُهم واِرْتَبَأْتهُم أي: رقَبَتُهم وذلك إذا كنت لهم طليعةٌ فوق شرفٍ....والرَّبيئةُ: الطّليعة، وإما أنثوه لأن الطّليعةَ

[1] - عطية طيباوي، أثر الحديث في النبوي في أصول اللغة وبناء المعاجم، ص: 247.

[2] - البخاري، صحيح البخاري، ج2، باب الصدقة على اليتامى، رقم الحديث: 1465 ، ص: 121.

[3] - اِبن منظور، لسان العرب، ج1، مادة خلأ، ص: 68.

[4] - البخاري، المصدر السابق، ج3، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل العرب وكتابة الشروط، رقم الحديث: 2731، ص:193.

يقال له العين إذ بعَيْنِهِ ينظرُ والعين مؤنثة، وإنما قيل له عين لأنه يرعى أمورهم ويحرسُهُم وفي الحديث ﴿**مَثَلِيَ وَمَثَلُكُمْ كَرَجُلٍ ذَهَبَيَ يَرْبَأُ أَهْلَهُ**﴾[1] أي يحفظهم من عدوهم[2].

نستنتج من خلال تعريفنا لمعجم لسان العرب والوقوف على أثر الحديث النبوي فيه، أنه من المعاجم اللغوية الموسوعية التي أثْرت خزائن اللغة العربية ، وبعرضنا للنماذج التطبيقية التي اِحتجَّ بها اِبن منظور بالحديث الشريف يتضح بجلاء الأثر الواضح الذي طبع اللغة العربية من خلاله، حيث ساهمت الشواهد الحديثية في إغناء المادة اللغوية للمعجم ودعمها بكثير من الألفاظ والعبارات.

4) المدرسة الألفبائية الأصولية:

- معجم أساس البلاغة للزمخشري (538ه):

أ) التعريف بمعجم أساس البلاغة: يعد هذا المعجم أقرب إلى المعجم البلاغي منه إلى المعجم اللغوي الذي يعنى باللفظة المفردة، فالأساس يعني أولا بالعبارة المركبة التي كان يستعملها العرب الفصحاء، أرباب اللغة والبيان، أما المقصد الثاني فهو الفصل بين المعاني الحقيقية والمجازية ليتميز كتابه بذلك ، أما عن المنهج فقد قسّم الزمخشري معجمه إلى ثمانية وعشرين كتابا على عدد الحروف الهجائية وترتيبها، ورتّب المواد في داخل الكتب بحسب الحرف الأول من الأصول، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث والرابع والخامس في الترتيب، كما يلاحظ أن الزمخشري يأتي في موّاده بالجمل والتراكيب وقلّما يسوق الكلمات المفردة، ومما ينبغي التنبيه إليه أن الزمخشري يفصل بين الحقيقة والمجاز، حيث يبدأ بالحقيقة ثم يثني بالمجاز، وقد قصد إلى تأسيس قوانين فصل الخطاب، والكلام الفصيح، ومما هو ملاحظ في منهجه، هذا أنه كان واضح الأصول والقواعد التي يمكن أن يناقشها علم المعاني وعلم البيان، أما عن طبع الكتاب،

[1] - مسلم ، صحيح مسلم، ج1، كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى"وَأَنْذِر عَشِيرَتكَ الأَقْرَبِينَ" ، الشعراء، رقم الحديث: 207، ص :193.

[2] - اِبن منظور، لسان العرب،ج1، مادة ربأ، ص:82.

فقد طُبع أولا بالقاهرة سنة 1299هـ، ثم بالهند 1311هـ، ثم بدار الكتب المصرية 1341هـ، في مجلد واحد كبير، ثم طبع بتحقيق عبد الرحيم محمود سنة 1953مـ.[1]

ب) أثر الحديث النبوي في معجم أساس البلاغة: تحدث أشرف أحمد حافظ في مؤلفه "الإستشهاد بالحديث الشريف في المعاجم العربية" عن أثر الحديث النبوي في معجم "أساس البلاغة"حيث يقول: "الزمخشري له إلمام بعلوم عدّة، منها التفسير والإعجاز والحديث واللغة ولا بد أن هذه المادة قد حصّلها من فنون عدّة ومن فترات مختلفة، وذلك ظاهر في كتبه ومنها أساس البلاغة حيث حوى هذا المعجم أقوال علماء كثر، وآراء لغوية متفرقة وينص من خلال ذلك كله على مسألة الحقيقة والمجاز، التي يدور عليها الكتاب، أي اللفظ العربي.... وتوزيعه بين حقيقة ومجاز، ولا شك أن الإستشهاد كان حاضرًا من قرآن كريم وحديث شريف وشعر عربي... ولا نريد أن نخوض في مسألة الاحتجاج عند الزمخشري لأنه أمر مسلّم به عنده وخاصة ما تعلّق بالحديث، فهو لا غضاضة عنده، أن يكون الشاهد من أي صنف كان سواء كان حديثي أو لغوي...وبطريق الإستقراء والتتبع نجد أن عدد الشواهد التي وردت في معجم أساس البلاغة قاربت 500 حديث".[2]

وبالتالي فهذه النسبة جعلت الحديث الشريف يحتل المرتبة الثانية بعد الشعر العربي، وقبل أن نلِج إلى ذكر نماذج حديثية ينبغي الإشارة إلى أن الشاهد أو الحجّة في معجم أساس البلاغة موزّعة بين رتبتين حقيقية و مجاز، ويقصد بالحقيقة "الحقيقة اللغوية".

ومن أمثلة الشواهد الحديثية في باب الحقيقة بذكر: عن مالك بن دينار: "**مَثَلُ اَلْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ اَلْشَاةِ اَلْمَأْجُورَةِ**".[3]

فالحقيقة اللغوية عند الزمخشري لا تحتاج إلى شرح وتبيين، وتوضيح حيث يذكرها مجملة ثم يعقبها بالشاهد.

---

[1] - أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، ص:44.

[2] - عطية طيباوي، أثر الحديث في النبوي في أصول اللغة وبناء المعاجم، ص: 264.

[3] - البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج2، باب الخوف من الله تعالى، رقم الحديث: 935، ص: 301.

أما المجاز: قوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن الله عز وجل:﴿**العَظَمَةُ رِدَائِيْ وَالْكِبْرِيَاءُ إِزَارِيْ**﴾[1]

فالزمخشري في باب المجاز يفسّر الكلمة ويوضّحها، ويتعرض إليها بالشرح ثم يأتي بالشاهد، ويبين نوع المجاز، ومنه: التشبيه التمثيلي، الإستعارة بنوعيها التصريحية والمكنية.

ومن النماذج التطبيقية التي أوردها الزمخشري في أساس البلاغة:

لفظ بعجت: بَعَجَ: بعجَ بطنه بالسّكين يبعَجُهُ بَعْجًا، فهو مَبعوجٌ وبَعيجٌ، وبَعَجَهُ:

شقّهُ فزال مافيهِ من وضعه وبَدَا متعلّقًا، وبطن بعجٌ: منبعجٌ، أراه على النسب، ورجل بعِجٌ: ضعيف، كأنه مبعوج البطن من ضعف مشيه،والإنبعاج: الإنشقاق وفي الحديث: ﴿**إِذَا رَأَيْتَ مَكَّةَ قَدْ بُعِجَتْ كَظَائِمِ، وَسَاوَى بِنَاؤُهَا رُؤُوْسَ اَلْجِبَالِ، فَاعْلَمْ أَنَّ اَلْأَمْرَ قد أَظَلَّكَ**﴾[2]، بعَجت أي شققت وفتحت كظائمها بعضها على بعض، واِستخرج منها عيونها، وبعجتُ بطني لفلان: بالغت في نصيحته وتبعجّت السماء بالمطر، وكل ماإتّسع فقد اِنبعج.[3]

وفي الأخير نخلص إلىأن معجم أساس البلاغة للزمخشري من المعاجم اللغوية القديمة التي تهتم بالألفاظ العربية وبلاغتها، حيث ذكر فيه الزمخشري المجازات اللغوية، إضافة إلى أنه رتّب مواد الكتاب ترتيبًا ألفبائيًا على حسب حروف المعجم، أما طريقة شرحه، فهو يقوم بشرح الكلمة ثم يدّعم شرحه بالاستشهاد بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية وكذلك الأشعار، أما أثر الحديث في معجمه فيتجلى من خلال توظيفه للأحاديث الشريفة والاستئناس بها للتدليل اللغوي واِستخراج الألفاظ وتبيين معانيها، وعليه يمكن القول أن الحديث الشريف أمدّ المعجم بكثير من المعاني والصيغ وساهم في إثرائه.

---

[1] - أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، ج12، باب مسند أبي هريرة، رقم الحديث: 7382، ص: 337، بلفظ "الكبرياء ردائي والعزة إزاري".

[2] - أبو شيبة ، عبد الله بن محمد بن إبراهيم، مصنف اِبن أبي شيبة، تح: أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 2008م، ج7، باب من كره الخروج في الفتنة، رقم الحديث: 37232، ص: 461.

[3] - الزمخشري ، محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، مادة بعج، ص:67.

وخلاصة القول حول أثر الحديث النبوي الشريف في اللغة من حيث المعاني وبناء المعاجم العربية أن الحديث الشريف قد أغنى اللغة العربية من جانب المعاني وذلك من خلال معرفة معاني جديدة وألفاظ فصيحة لم تكن معروفة من قبل عند العرب، وبالتالي ساهمت هذه المعاني في تطور اللغة العربية وإثرائها بألفاظ جديدة، أما من جانب المعاجم فقد كان للحديث حضور بارز في مصنّفات العلماء على اِختلافها سواء معاجم غريب الحديث أو معاجم الألفاظ حيث اِعتزُّوا بالحديث واِعتبروه مصدرًا من مصادر اِحتجاجهم في شرح القضايا اللغوية وإثباتها وكذلك التدليل عليها من خلال إيرادهم للأحاديث النبوية في ثنايا كتبهم ، وقد ساهمت الأحاديث النبوية في إثراء المعاجم العربية بمعانٍ ومسمّيات جديدة من خلال ألفاظه الجزلِة ومعانيه القويّة.

الفصل الثالث

المبحث الأول:ابن مالك دوره، ومنهجه في الدرس الحديثي

1) ابن مالك والحديث الشريف:

يعد اِبن مالك من العلماء الذين أكثروا من الاِستشهاد بالحديث الشريف، ومن الذين عدّوا الحديث النبوي مصدرا من مصادر الاحتجاج وأنه وارد من لسان أفصح العرب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبحكم أن اِبن مالك أمة في الإطلاع على الحديث أثّر كثيرًا فيمن جاء بعده من النحاة وذلك لأنه أفرك في الاِحتجاج به واِستدل بألفاظه وتراكيبه في إثبات القواعد النحوية وتوضيحها، ولهذا كان كتاب "**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**" من أهم المصادر وأغناها في النحو العربي، ذلك أنه خاص بندرة الاستشهاد بالحديث الشريف حيث اِستشهد فيه ابن مالك بعدد كبير من الأحاديث النبوية.

يقول **خليل بن يان الحسون** :" نظر اِبن مالك (ت672هـ) في (289) مئتين وتسعة وثمانين حديثا، وهو ما اِشتمل عليه كتابه "**شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**" وأكثر هذه الأحاديث من الصحيح في إعرابه وتراكيبه، ولا إشكال فيه، كما هو الشأن في الأحاديث المثبتة في المظان المعتبرة للحديث، واِشتمل (71) واحد وسبعون حديثا منها على ضرب من ضروب الإشكال، وقد جاء (44) من الأحاديث المشكلة برواية أخرى صحيحة لكل حديث، لا إشكال فيها جارية على ما هو صحيح من أحكام اللغة، فإذا طرحنا ما جاء برواية صحيحة مما أشكل من الواحد والسبعين حديثا المشكلة تحصل لدينا (27) سبعة وعشرون حديثا مشكلا.[1]

وهذا يعني أن كتاب اِبن مالك اِحتوى على الأحاديث الصحيحة من ناحية الإعراب والتراكيب، والتي لا يوجد إشكال حولها، مثلها مثل الأحاديث التي توجد في أمهات الكتب الخاصة بالحديث النبوي الشريف.

[1]- خليل بنيات الحسون، النحويون والحديث الشريف، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م، ص:131.

كما **يقول** : "وقد وجد اِبن مالك لكل من هذه الأحاديث وجها يجري ما فيه ويبيحه، ولم يخطّئ أي حديث منها، وبهذا فإن نسبة الأحاديث المشكلة السبعة والعشرين إلى مجموع الأحاديث التي اِشتمل عليها كتاب اِبن مالك، وهي (289) حديثا هي 9.8٪، أي أن نسبة غير المشكل منها إلى المشكل تزيد على 90 ٪.[1]

بمعنى أن نسبة الأحاديث التي لا إشكال فيها مقارنة بالأحاديث التي فيها إشكال هي 90 ٪، وهي نسبة عالية توحي أن اِبن مالك عدّ الحديث مصدرًا أساسيًّا في الاستشهاد، من خلال إيراده لعدّة أحاديث نبوية قصد التدليل على قاعدة ما أو شرح قضية معينة.

وإذا تأملنا الأحاديث الصحيحة في كل مصادر الحديث فإننا نجدها في حدود هذه النسبة العالية، وكل ما فيها من الكلام يرقى إلى أن يكون من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، والكثير منها يحسن الاستشهاد به، وأن فيها ما يمكن إضافته إلى ما أخلّ به النحويون وما غفلوا عنه من أوجه الإعراب ومن اِستعمال الأسماء والأفعال وحروف المعاني، على نحو ما توصّل إليه اِبن مالك، وقد تمثلت في طائفة من الأحاديث ظواهر أسلوبية في اللغة والنحو وقف عليها اِبن مالك للبيان والتفسير، ولا إخلال فيها أو إشكال متوخّيا من ذلك التنبيه عليها، لما يعتقده في الحديث الشريف من علّو الرتبة في الفصاحة والبيان.[2]

وهذا يعني أن اِبن مالك أورد في كتابه مجموعة من الأحاديث النبوية التي تحوي ظواهر لغوية سواء في اللغة أم النحو، ووقف عليها بيانها وشرحها، وذلك تيقنّا منه أن الحديث الشريف من أعلى المراتب في الفصاحة والبلاغة بعد كلام الله عزّ وجل، إضافة إلى أنه كان يوضح المسائل التي غفل النحويون عن شرحها كمسائل اِستخدام الأسماء والأفعال وغيرها من المسائل، كما كان يوسّع ما ضيّقه النحاة ويعمّم بعض ما خصّصوه،

[1] - المرجع السابق، ص:131.

[2] - ينظر،المرجع نفسه، ص:131، 132.

فهناك أحاديث وجد إشكال فيها غير جارية على ما هو صحيح في اللغة، وفي المقابل هناك أحاديث أخرى لا إشكال فيها وصحيحة من حيث أحكام اللغة.

ومن هذا الضرب ما جاء في قول صلى الله عليه وسلم: «**أَوَ مُخْرِجِي هُمْ**»[1]، إذ قال: وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أَوَ مُخْرجيّ هم» فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة، كما يقدم على غيرها من أدوات الاستفهام[2]، نحو: «**وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ ءَايَاتُ اللهِ**»[3]، ونحو «**فَمَالَكُمْ فِي المُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ**».[4] ونحو: «**فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ**»[5]، ونحو: «**فَأَنَّى توفَكُونَ**»[6]، ونحو: «**أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**»[7]، ونحو: «**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**»[8].

يقول اِبن مالك هنا بعدم جواز تقديم الهمزة على حرف العطف وقد أورد شواهد من القرآن الكريم ليثبت رأيه.

ومما تختلف به عنها أنها إذا وقعت في جواب الشرط لا تقترن بالفاء، كغيرها من أدوات الاستفهام الأخرى، في نحو قولنا: إن استعنت بك أتعبيني، وهذا مما أخل به النحويون، إذ لا يذكرون حكم الهمزة مع الفاء حينما تقع في جواب الشرط في سياق كلامهم على اِقتران جواب الشرط وجوبا بالفاء، إذا كان مسبوقا بأداة اِستفهام، ولهذا فإن المتكلّمين والكاتبين لا يستعملون هذا الأسلوب، وإنما يعدلون إلى اِستعمال "هل" في هذا الموضع اِحتياطا، فيقال: إذا استعنت بك فهل تُعينني.[9]

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج1، كتاب بدء الوحي، رقم الحديث: 6581، ص:6.

[2] - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:63.

[3] - سورة آل عمران، الآية: 101.

[4] - سورة النساء، الآية: 88.

[5] - سورة الأنعام، الآية: 81.

[6] - سورة غافر، الآية: 62.

[7] - سورة الرعد، الآية: 16.

[8] - سورة التكوير، الآية: 26.

[9] - ينظر: خليل بنيان الحسون، النحويون والحديث الشريف، ص:132.

وهذا يعني أن الهمزة إذا جاءت في جواب الشرط لا يصح لها الاقتران بالفاء كغيرها من أدوات الاستفهام، وهذا بالتحديد ما لم يوله النحاة أهمية حيث لا يذكرون حكم الهمزة مع الفاء حين وقوعها في جملة جواب الشرط، وعليه فقد اِنصرفوا إلى اِستخدام حرف الاستفهام "هل" بدل الهمزة اِحتياطا منهم.

ووقف اِبن مالك على قول أبي برزة رضي الله عنه: «**غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَانِي**».[1]

يقول **ابن مالك :** "وقد جاءت فيه "ثماني" غير منونة نصبًا، فقال: «قلت: الأجود أن يقال سبع غزوات أو ثمانيًا بالتنوين، لأن لفظ "ثماني" وإن كان كلفظ جواري في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء يخالفه في أن جواري جمع وثمانيا ليست بجمع».[2]

ثم قال ابن مالك في توجيهه «... ومع هذا ففي قوله: "ثماني" بلا تنوين ثلاثة أوجه، أحدهما، أن يكون أراد "أو ثماني غزوات، ثم حذف المضاف إليه وأبقى على المضاف على ما كان عليه قبل الحذف».[3]

يتضح من خلال هذين القولين أن اِبن مالك يعقّب على قول أبي برزة في إيراده للفظة ثماني دون تنوين، فرأيه أن الأصح أن تنوّن فتصبح على هذه الشاكلة غزوت مع رسول الله...سبع غزوات أو ثمانيًا، وقد علّل رأيه وأورد مثالا في لفظ جواري حيث أن حروف هذا اللفظ متشابهة مع لفظ ثماني في أن ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان ثانيهما ياء، فبالرغم من أن حروف اللفظين متشابهة من ثالث حرف إلى آخره إلا أنهما يختلفان من حيث المعنى فلفظ "جواري" جمع أما "ثماني" ليست بجمع ثم علّل مجيء ثماني غير

[1] - محمود بن أحمد بدر الدين، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، (دط)، (دت)، ج3، أبواب التطوع، باب إذا إنفلتت الدابة في الصلاة، رقم الحديث: 2341153، ص:288.

[2] - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:101.

[3] - المصدر نفسه، ص:101.

منوّنة بأن المضاف إليه حُذف أي أصلها.... سبع غزوات أو ثماني غزوات، فحُذفت "غزوات" الثانية التي هي مضاف إليه وأُبقي على المضاف "ثماني".

ومما وقف عليه اِبن مالك مما لا إشكال فيه من الحديث قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم «**لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَنْ لاَ يَمُرُّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ**»[1]، إذ قال: تضمّن هذا الحديث ثلاثة أشياء:

أحدهما: وهو أسهلها وقوع التمييز بعد مثل، ومنه قوله تعالى «**وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا**»[2] فقد جاء الحديث موافقًا لما في القرآن، وأردف الآية بشاهدين آخرين على نصب التمييز بعد مثل، ثم قال:

والثاني: وقوع جواب لو مضارعا منفيا بما، وحق جوابها أن يكون ماضيا مثبتا نحو لو قام لقمت، أو منفيا ب(لم) نحو: لو قام لم أقم»[3].

يوضح اِبن مالك هنا أن جواب لو لا يأتي بصيغة المضارع بل بصيغة الماضي المثبت ويكون هذا الأخير منفيا بما أو لم.

ويؤخذ من كلام ابن مالك تعقيبا على قول صلى الله عليه وسلم: "ما يسرني أن يمر على....." أن جواب "لو" لا يأتي منفيا بما وإنما يكون منفيا بلم لأن حقّ جوابها أن يكون ماضيا، وليس الأمر كذلك، فقد جاء جواب لو منفيا ب(ما) في تسعة وعشرين موضعًا في القرآن، خمسة منها في سورتي البقرة وآل عمران[4]، وهي **قوله تعالى**: «**وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا اِقْتَتَلَ الذّينَ مِنْ بَعْدِهِمْ**».[5]

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج3، كتاب الرقاق، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ما أحب أن لي مثل أحد ذهبا، رقم الحديث: 9642، ص:274.

[2] - سورة الكهف، الآية: 109.

[3] - ابن مالك، "شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح"، ص:127.

[4] - ينظر: خليل بنيان الحسون، النحويون والحديث الشريف، ص:134.

[5] - سورة البقرة، الآية: 253.

وقوله تعالى: «**لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَا قَتَلْنَاهُ هُنَا**»[1]، وقوله: «**لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قَتَلُوا**»[2]، وقوله:«**لَوْ أَطَاعُونَا مَاقَتَلُوا**».[3]

فهذه الشواهد القرآنية تثبت أن جواب "لو" منفيا ب"ما"، أما الشيء الثالث الذي رآه اِبن مالك في الحديث فهو وقوع لا زائدة بين "أن" و"يمر" وحمله على **قوله تعالى**: «**قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ**»[4]، أي: ما منعك أن تسجد، لأنه اِمتنع من ثبوت السجود.[5]

يتضح من خلال هذا القول أن اِبن مالك يرى أن "لا" زائدة، أي: حذفها لا يغيّر من معنى الجملة، ويثبت رأيه بشاهد قرآني.

وجاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «**وَلَا أَقُولُ إِنْ أَحَدًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُسَ بَنُ مَتَّى**»[6]، اِستعمال "أحد"في الإيجاب، لأن فيه معنى النفي، وذلك أنه بمعنى: لاَ أَحَدَ أفضل من يونس.[7]

والنحويون يعدون مجيء "أحد" في الكلام الموجب من القليل غير الشائع، يقول الرضي في شرح الكافية «وقد يستعمل قليلا "أحد" في الموجب بلا تنييف ولا إضافة اِستعمال واحد[8]، **قال تعالى**: «**قُلْ هُوَاللهُ أَحَدُ**»[9]».

ويذهب اِبن مالك هنا مذهب النحويين، حيث يقول معلّلاً مجيء "أحد" في الموجب وفي هذا الحديث "لا أقول إن أحدًا....."اِستعمال لفظ أحد في الموجب لأنه يحمل معنى النفي

---

[1] - سورة آل عمران، الآية: 154.

[2] - سورة آل عمران، الآية: 156.

[3] - سورة آل عمران، الآية: 168.

[4] - سورة الأعراف، الآية: 12.

[5] - ابن مالك ،شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:128، 129.

[6] - البخاري، صحيح البخاري، ج2، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى لمن المرسلين إلى قوله وهو سليم، رقم الحديث:3231، ص: 517.

[7] - ابن مالك، المصدر السابق، ص:272.

[8] - الرضي الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص:257.

[9] - سورة الإخلاص، الآية:1.

أي: لا أحد أفضل من يونس، والسبب الوجيه في مجيء "أحد" في الموجب عند اِبن مالك في حديث النبي عليه الصلاة والسلام هو أنه أتى في سياق النفي، بمعنى أن لفظ "إن أحدًا" تقديره "لا أحد"، وهذين اللفظين وإن اِختلفا في اللفظ، إلا أنهما يحملان المعنى نفسه ألا وهو "معنى النفي".

وخلاصة القول حول حديثنا عن اِبن مالك والحديث الشريف نستنتج أن اِبن مالك من العلماء الأفذاذ الذين بلغوا الغاية في علوم عديدة، ومن بينها علم الحديث الشريف وخير مثال على ذلك كتاب **"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"** الذي أكثر فيه الاستشهاد بالحديث الشريف وذلك ليثبت أن هذا الأخير يُحتجُّ به في قضايا اللغة والنحو، حين قام بعرض الأحاديث الصحيحة التي لا إشكال فيها، وفي المقابل كان يصحّحُ الأحاديث التي فيها إشكال، وفي تصحيحه لها لم يرم اِبن مالك أي حديث نبوي باللحن والخطأ وإنما كان يلتمس في كل مرة شواهد من القرآن الكريم وكلام العرب وشعره، ليعزّز ويثبت رأيه، إضافة إلى أنه ذهب إلى أبعد من ذلك حيث اِتخذّ كثيرا من الأحاديث أصلا بنى عليه أحكامًا غفل عنها النحويون وقاموا بتخصيصها أو تعميمها.

2) منهج اِبن مالك النحوي:

تفرّد اِبن مالك بمنهج نحوي على خلاف نحاة المغرب والأندلس كالزبيدي واِبن مضاء وغيرهم من النحاة الذين نبغوا في هذا الميدان، حيث كانت لهم آراؤهم الخاصة التي تميّزوا بها، وآراء أخرى اِتبعوا فيها من جاء قبلهم من النحاة فمنهم من تأثر بمدرسة البصرة، ومنهم من تأثر بآراء مدرسته الكوفة وآخرون أخذوا بآراء المدرسة البغدادية، إضافة إلى الذين مزجوا بين توجهات هذه المدارس جميعا، فأخذوا منها ولم ينتسبوا لإحداها وهذا ما يسمّى بالانتقاء الذي تميّز به معظمهم ومن بينهم "**اِبن مالك**"،

يقول **شوقي ضيف** في كتابه المدارس النحوية: «ولابن مالك اِختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وما بقية من الأندلسيين غير آراء اِجتهادية ينفرد بها».[1] يتضح من خلال هذا القول أن اِبن مالك كان ينتقي من الآراء ما كان يرى أنها الأصلح والأجود، ولا يهتم ما إذا كانت بصرية أم كوفية أم بغدادية أم غيرها، بل كان الأهم عنده هو تناسبها وموافقتها مع توجهاته وعدم تناقضها مع مختلف القواعد والنظريات النحوية التي يتعصّب لها.

كما كان اِبن مالك أمة في مختلف علوم اللغة والنحو واِستيعاب أقوال أئمة المذاهب في المشرق والمغرب، ولا يستطيع أحد مجاراته وفي هذا يقول **محمد المختار ولد أباه** «فاستطاع ببراعته أن يجعل من هذا الجمع مزيجًا متناسقًا ومتوازناً ومتميّزاً، فعُرِف قدره في حياته وذاع صيته، وتقلّد مناصب علمية عالية».[2]

وهذا يعني أن اِبن مالك أبدع أيّما إبداع في النحو وذلك بأخذه من كل المذاهب دون اِستثناء متبعا أسلوب الانتقاء، وقد شهد له بذلك علماء عصره، ومن جاء بعده بل وإلى غاية عصرنا هذا فقد تفرّد بنظم ألفيّته المشهورة التي سمّاها "الخلاصة" والتي جمع فيها قواعد النحو والصرف.

حاول اِبن مالك أن يأتي بمنهج جديد يسهل على الدارسين فهمه واستيعابه، فألّف منظومته الشهيرة التي تركت أثرا بارزًا عند الكثير من النحاة الذين جعلوا يشرحونها، ويعربون شواهدها مع اِستخدام آرائه في مختلف القضايا والمسائل النحوية التي تميّز بها. ومن خلال هذه الآراء حاول اِبن مالك أن يأتي بالجديد بعيدًا عن تكرار ما قاله القدامى في النحو شأنه شأن **اِبن هشام الأنصاري (761هـ)** الذي جاء من بعده، وفي هذا الصدد يقول **سعيد الأفغاني**: «فجدّدا في النحو بعض التجديد، وكانا يميلان إلى التوسعة...

---

[1] - شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت، ص:310.

[2] - محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ص:384.

واِستشهدا بالحديث، فكانا مجتهدين إلى حد ما، ذوي أثر بالغ في الدراسات النحوية، ومازالت كتبهما تدرّس حتى الآن في معاهد العلم، وخدمت بشروح وحواش وتقريرات كثيرة».[1]

بمعنى أن كل من اِبن مالك واِبن هشام الأنصاري خالفا السابقين في آرائهم وحاولا باجتهادهما وسِعة اِطّلاعهما أن يأتيا بالجديد.

وإضافة إلى منظومة الألفية لاِبن مالك التي نالت شهرة واسعة نجد كتابه الموسوم ب"**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**" الذي نال هو الآخر القيمة نفسها التي نالتها الألفية، ويقول عنه **أبوحيان** في مؤلفه البحر المحيط: «إن أحسن موضوع في علم النحو، وأجلّه كتاب أبي بشر بن قنبر سيبويه، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجيّاني الطائي المقيم في دمشق».[2]

يوضح هذا القول أن كتاب اِبن مالك لقي رواجا كبيرا وقد عُني به النحاة وكان موضوع اِهتمامهم، وذلك لأنه من الكتب المختصرة التي تساعد الدارسين في فهم النحو العربي، وحلّ تعقيداته التي أصبحت تشكّل عائقا أمامهم حتى أصبح النحو علما معقّدا لا يفهمه إلا النحوي الفذُ المتخصّص.

اِرتكز أبو الحيان نفسه على كتاب التسهيل في عدّة مصنفات تدور حوله، وهي التكميل في شرح التسهيل والتذييل الملخص من شرح التسهيل، وهو تلخيص لشرح المؤلف، والكتاب الثالث هو أهمها وأكثرها جميعا واِستيعابا أي كتاب التذييل والتكميل فيشرح التسهيل،ويكفيه ضخامة أن كتاب اِرتشاف الضرب ليس إلا اِختصارا له.[3]

---

[1] - سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، دط، دت، ص:97، 98.

[2] - أبو الحيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح: أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1993م، ج1، مقدمة التحقيق، ص:30.

[3] - ينظر: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص:386.

وهذا يعني أن كتاب اِبن مالك من أهم الكتب النحوية التي حرص العلماء على الاِعتناء بها وشرحها، حيث اِعتبروه مرجعا أساسًا في الاِختصار ذلك أنه يسهّل عليهم فهم القواعد النحوية وأيضا شرحها للدارسين، فاِبن مالك بتأليفه لهذا الكتاب كان يستهدف طبقة العلماء الذين نالوا قسطًا وافرًا من علم النحو والمتمكّنين من فهم القواعد إلا أنهم يحتاجون إلى إعادة النظر في هذه القواعد المعقّدة التي تعسّر فهمها على العديد من الدارسين جيلا بعد جيل خاصة في العصور المتأخرة ومع تطور العلوم، فطبيعة الحال ستتغيّر المفردات اللغوية نتيجة لاِستحداث الكثير منها وظهور معاني جديدة.

من أهم ما يميّز منهج اِبن مالك النحوي هو اِستشهاده بالحديث الشريف الذي اِنصرف عنه الكثير من النحاة، يقول **محمد المختار**: «إن أهم ما اِستحدثه اِبن مالك في النحو توسيع دائرة السماع باعتماده على لغة الحديث الشريف، وهو عمل لم يسبق إليه، وفي هذا المجال أضاف اِبن مالك إلى النحو أساسًا جديدًا..... فقد برهن على أن جميع الصيغ الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة، لها شواهد من أشعار العرب التي أجمع النحويّون على الاِستشهاد بها».[1]

بمعنى أن اِبن مالك خالف النحويين الذين جاؤوا من بعده باِستشهاده بالحديث الشريف حيث اِعتبره مصدرًا من مصادر الاِحتجاج اللغوي بعد كلام الله عو وجل.

يقول **السيوطي** في مؤلفه:" بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة" «كان اِبن مالك أمّة في الإطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدَلَ إلى الحديث فإن لم يكن فيه شاهد عدَلَ إلى أشعار العرب، وكان كثير العبادة..كامل العقل واِنفرد عن المغارب بشيئين: الكرم ومذهب الإمام الشافعي».[2]

[1] - محمد المختار ولد أباه ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص:387.

[2] - السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1964م، ج1، ص:134.

يبيّن هذا القول أن اِبن مالك اِعتمد على لغة الحديث النبوي الشريف ومكنّه ذلك اِطّلاعه الواسع، حيث كان كثير الاِستشهاد بالقرآن الكريم، في شرح القضايا اللغوية والنحوية، وإذا لم يجد فيه الشاهد اِنصرف إلى الحديث الشريف، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدَلَ إلى أشعار العرب، وبالتالي يمكن القول أن اِبن مالك أخذ من كل مصادر الاِحتجاج إلا أن اِعتماده الأكثر كان على القرآن الكريم.

يقول **شوقي ضيف** «يعد اِبن مالك أول من اِستكثر من رواية الحديث في النحو، وحقّا كان يستشهد به من قبله في مصنفاتهما اِبن خروف والسُهيلي، بل كان يستشهد به أحيانا أبو علي الفارسي واِبن جني واِبن برّى المصري، ولكنه هو الذي توسّع في الاِستشهاد به».[1]

وهذا يعني أن اِبن مالك لم يكن وحيد عصره في الاِحتجاج بالحديث النبوي الشريف في النحو العربي بل سبقه إلى ذلك نحاة من المشرق والمغرب وأيضا من الأندلس، وقد سار النحاة في هذين القطرين على نهج نحاة المشرق في الاِستشهاد بالقرآن الكريم وكلام العرب خاصة الشعر، واِستبعادهم الحديث النبوي إلا أن اِبن خروف والسهيلي وبعدهما اِبن مالك خالفوا جمهور النحاة في الاِحتجاج به، وبهذا يكون اِبن مالك قد خالف النحاة الذين منعوا الاحتجاج بالحديث الشريف وسببهم هو أن بعض الأحاديث حسب رأيهم مروية بالمعنى وليست كما جاءت على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم، في حين أننا نجدهم يحتجّون بكلام العرب ويقدّمونه على الحديث مع أنهم لا يعرفون له مصدر في بعض الأحيان، فقد تكون الأبيات مجهولة المصدر أي لا يُعرف لها قائل، كما أنّا قد نجد الألفاظ المستعملة في تلك الأبيات غريبة أو بالأحرى مهجورة لا تستعمل إلا في القليل النادر ومعانيها غامضة، ورغم ذلك نجدهم يحتجّون بها في إثبات وشرح قضايا اللغة والنحو.

[1] - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص:310.

أما بالنسبة إلى "القياس" فقد اِتخذ اِبن مالك سبيلا آخر غير الذي تعوّد عليه الدارسون، يقول محمد المختار ولد أباه: «اِتخذ اِبن مالك طريقا وسطًا، بين تساهل الكوفيين وتشدّد البصريين».[1]

يتضح من هذا القول أن اِبن مالك لم ينتصر لآراء مدرسة معينة، بل اِتخذ سبيلا وسطًا فلم يعتمد اِعتمادا كليّا على السماع مثل الكوفيين، ولا مال كل الميل إلى القياس الذي جعله قاعدة تقوم عليها اِستنتاجات الكوفيين.

أما فيما يخص التعليل يقول **محمد المختار**: «فاِبن مالك لم يتكلّف اِستخراج علل بعيدة للقواعد النحوية، فهو في هذا المجال أقرب إلى المنهج اللغوي، وإلى السليقة العربية، وكان أكثر ما يعلّل به أحكامه، إفادة الخطاب والابتعاد عن اللبس في المعنى والتناسب في الألفاظ».[2]

فبما أن اِبن مالك اِتخذ سبيلا وسطا في مختلف آرائه التي جاء بها، فهو في التعليل أيضا لم يذهب به المذاهب المختلفة، ولم يعتمد الإفراط في اِستنباط العلل وإنما جعل التعليل لأحكامه بالبحث عن المعنى الحقيقي والابتعاد عن كل ما قد يفسده أو يغيّر معناه إلى معنى آخر، الذي قد يؤدي إلى الوقوع في الخطأ وتفسير الظواهر النحوية بغير معناها الأصلي.

يقول **محمد المختار**: "يعد كتاب "الخلاصة" من أهم ما ألّف اِبن مالك في القرن السابع الهجري فقد لقيَ شهرة كبيرة، كتلك التي لقيها "الكتاب" لسيبويه الذي ظلّ ولوقت طويل يحتل مرتبة راقية من بين المصنفات النحوية المتعددة، وما يميّز الألفية أنها جاءت بأسلوب سهل يمّكن دارسي النحو من فهم ما جاء فيه من قواعد نحوية تعسّر عليهم فهمها وفي هذا الصدد **يقول محمد المختار**: «سبعة قرون مرّت وما زلنا مع اِبن مالك، ولنا أن

[1] - محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص:387.

[2] - المرجع نفسه، ص:390.

نتساءل عن سرّ نجاح النموذج النحوي الذي اِصطفاه هذا الإمام، وماهي العوامل التي كتبت له الثبات والاستمرار فقد يتبادر إلى الذهن أنها نتيجة منهجه العام في التحرّر من القيود المذهبية وسِعة باعه في اللغة العربية التي مدّ آفاق السماع فيها بالحديث وبمروياته الشعرية الكثيرة مع سلامة ذوقه في الاختيار والتعبير، وتوخّي الوضوح والضبط في المقاييس والأحكام في عمله، فكان عمل وسطًا قريب المأخذ سهل التناول».[1]

وهذا يعني أنه على مرّ العصور بقيت مؤلفات اِبن مالك محتفظة بشهرتها، وخاصة الألفية التي كانت تدرّس في مختلف المعاهد ويُقبل عليها الدارسون بحثًا عن فهم أفضل واِستيعاب أكبر لمختلف القضايا والنظريات النحوية.

كما نجد ألفية اِبن مالك مازالت تشهد اِنتشارا واسعا واِهتماما بالغا من قبل المعلمين والدارسين، فقد كانت تدرّس في جميع الكليات و قامت عليها شروحات عديدة وتعليقات كشرح الخضري وشرح اِبن عقيل.... وغيرها من الشروحات التي أبرزت معانيها وأظهرت محاسنها، وقد نشرها كثيرون وترجمها المستشرق "بنتو" إلى الفرنسية[2].

بمعنى أن اِبن مالك كانت له إسهامات كبيرة في تيسير النحو وتسهيله على المتعلمين الذين سئموا تعقيده وصعوبة فهمه ومن مغالاة علمائه في اِستنباط علله، إلا أن ظهور الألفية ساهم كثيرا في عودة الحياة لعلم النحو العربي.

وخلاصة القول أن اِبن مالك شيخ مدرسة الأندلس ونحويُّها الفذُّ تميّز بمنهج فريد من نوعه في شرح النظريات النحوية واللغوية متبّعا في طرحه للقضايا أسلوبًا متميّزا ألا وهو أسلوب الاِنتقاء من مذاهب المدارس المختلفة، مراعيًّا في ذلك توافقها مع توجّهاته، وبالتالي فاِبن مالك خالف النحاة السابقين بمنهجه الجديد الذي سهّل على الدارسين فهم النحو والتعمّق في مكنوناته ومن مؤلفاته التي لاقت رواجا كبيرًا لدى المتعلمين والمعلّمين

[1] - المرجع السابق، ص:387.

[2] - ينظر، المرادي ، اِبن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية اِبن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001م، ج1، ص:48.

على حدّ السواء "الألفية" التي سماها" الخلاصة " حيث جمع فيها خلاصة علميّ النحو والتصريف في منظومة، ونجد أيضا كتابه "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" الذي يعدّ من المختصرات وقد أثنى عليه النحاة ومن بينهم أبو الحيان وذلك لأنه ساعد الكثير على فهم علم النحو العربي وقواعده، وما ميّز منهج اِبن مالك أيضا الاستشهاد بالحديث الشريف بل هو أول من توسّع في الاستشهاد به تيقُّنا منه أن الحديث الشريف مصدرًا من مصادر الاِحتجاج مخالفا في ذلك النحاة السابقين الذين منعوا الاِستشهاد به بحجّة أنه مرويٌّ بالمعنى وليس بلفظ النبي عليه الصلاة والسلام، ونظرة اِبن مالك للحديث النبوي مكّنته من أن يعرض آرائه، حيث كان يرجّحُ ويتخيُّر ما يتوافق مع آرائه ويتخذ لنفسه موقفا مغايرًا وخاصًّا على وفق ما يمليه عليه اِجتهاده ويَهديه إليه تفكيره.

المبحث الثاني: ابن مالك وكتابه شواهد التوضيح:

اِرتأينا من خلال هذا المبحث أن نقدّم لدراستنا تعريفا موجزًا لكتاب "شواهد التوضيح"، فقد كان اِبن مالك من أوائل النحاة الذين توسّعوا في الاِحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وكان عالمًا بالحديث وما فيه من إشكالات نحوية كانت أو صرفية حيث ألّف من أجلها كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

تقول **خديجة الحديثي** في "مؤلفها موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف":«وقد قال بعضهم إن هذه الأحاديث التي وردت فيها إشكالات نحوية لا تتجاوز الواحد والأربعين، بسطها اِبن مالك وأزال النّقاب عن وجوه إشكالها في هذا الكتاب».[1]

وهذا يعني أن اِبن مالك ساهم من خلال كتابه "شواهد التوضيح" في نزع اللثام عن الأحاديث النبوية التي اِحتوت إشكالات نحوية أو صرفية اِستعصى فهمها، وذلك من خلال إيراده لتلك الأحاديث المشكلة ومن ثم شرحها ورصد وجه الإشكال فيها.

[1] - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص:242.

يقول **القسطلاني** في كتابه إرشاد الساري: «وقد اِشتهر اِبن مالك بنبوغه وتمكّنه من الدراسات اللغوية والنحوية، فطلب منه فضلاء المحدثين والحفاّظ أن يوضّح ويصحّح لهم مشكلات ألفاظ وروايات وردت في كتاب "الجامع الصحيح" لأبي عبد الله البخاري المتوفى سنة (256هـ)، فأجابهم إلى ذلك ووضّحها وصحّحها في أحد وسبعين مجلسا».[1]

يوضح هذا القول أن اِبن مالك اِتخذ من صحيح البخاري مصدرًا لبحث آراء المتقدّمين من النحاة ورصد الاِشكالات الكامنة في الأحاديث النبوية وتصحيحها.

وفي ذلك يقول **اِبن مالك**: «وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بينتُ فيه الصواب، وضبطته ُعلى ما اِقتضاه علمي بالعربية، وما اِفتقر إلى بسط عبارة، وإقامة دلالة أخّرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام ممّا يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الاِنتفاع به عامًّا، والبيان تاما إن شاء الله تعالى ».[2]

وهذا يعني أن اِبن مالك كان يتحرّى السماع مع المحدثين والحفاظ وكلّما صادفهم لفظ غريب، يقوم اِبن مالك بحكم باعه الواسع في علم العربية وأسلوبه المتميّز، بشرحه وتوضيح دلالته اِستنادًا إلى شواهد يثبت بها رأيه.

تقول **خديجة الحديثي**: «ونحن نعلم أن اِبن مالك اِشتهر بالنحو واِشتغل بالحديث وعمل هو واليونيني على تحقيق صحيح البخاري وتخريج الأحاديث الواردة فيه، وتبيين الأوجه الإعرابية التي يمكن أن تخرج عليها الأحاديث التي وقعت فيها مخالفة للقواعد النحوية العامة وللأصول الصرفية المعروفة».[3]

---

[1] - القسطلاني ، شهاب الدين أحمد بن محمد، إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، المطبعة الأميرية، بولاق، ط7، 1904م، ج1، ص:41.

[2] - المرجع نفسه، ج1، ص:41.

[3] - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص:240.

يبين هذا القول أن اِبن مالك إضافة إلى شهرته في مجال النحو نجده أيضا اِشتغل بالحديث النبوي من خلال إشرافه على تحقيق صحيح البخاري رفقة اليونيني، واِستحضاره للأحاديث النبوية الواردة فيه، وإيضاح الأوجه الإعرابية المختلفة للأحاديث، والتي حصل فيها مخالفة للقواعد والأصول المعروفة.

فقد تصدّى اِبن مالك لمناقشة الكثير من المسائل التي كانت محل خلاف بين النحاة، فعمد إلى توضيحها وحل المشكل فيها، ورأى أن يسدّ ما أصاب النحاة من خلل أثناء التعامل مع المادة اللغوية، وكأنهم لم يستقرؤا الكلام العربي كما يجب أو طرحوا كثيرا من الشواهد النثرية الفصيحة، ولاسيما التي اِحتفظت بها كتب الحديث وكتب غريبه، فلم يكن له بُد من تصحيح ما ذهبوا إليه، منطلقا من نصوص البخاري لما له من اِحترام وإكبار في نفوس المسلمين.[1]

يتضح لنا من خلال هذا القول أن اِبن مالك خالف النحويين في كثير من المسائل النحوية، وذلك بالتعقيب عليهم فيما أخلوا به وتوسيع ما ضيّقوه وتخصيص ما عممّوه وتصحيح ما قالوا به هذا كله كان اِنطلاقا من نصوص البخاري وهذا الأخير يعد من أبرز كتب الحديث النبوي عند المسلمين لما له من مكانة مقدّسة في نفوسهم.

ويعتبر مصنفه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح من خيرة الكتب التي تكشف عن أسلوبه في النقاش، ويتبين صحة آفاقه وإحاطته شواهد اللغة، وهو من أبرز الأصول في موضوع الاِستشهاد بالحديث الشريف في الدراسات النحوية[2]، حيث وجّه فيه اِبن مالك أحاديث وردت في صحيح البخاري وفيها خروج عن ظاهرة القواعد الموضوعية، أما عامة الأحاديث الواردة فيه، فقد ذكرها بطريقة تدل على أنه اِستقرأ ما في صحيح البخاري من أحاديث واردة في أبواب النحو المتفق عليها، أو المختلف فيها، أو

[1] - ينظر:ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 11.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص:7.

التي رجّح فيها أوجها إعرابية رجّح النحاة غيرها، فذكر في كل باب أو موضوع ما ورد فيه من أحاديث من خلال تخريجه للأحاديث المشكلة وتوجيهه لها.[1]

بلغ عدد الأحاديث التي اِستشهد لها اِبن مالك أو وجّه إعرابها مائة وثمانين حديثا، وهذا يعني أن مادة الكتاب تنحصر في موضوعات اللغة العربية، إذ بلغ ما ورد منها في حوالي مائة وستين مسألة، ما عدا المكرّر منها، وهو يزيد على العشر، وتحظى مادة النحو بالنصيب الأوفر من الشرح، إذ لم تزد مسائل الصرف على السبع، وما يتعلق باللغة وتفسير اللفظ ورد في أربعة مواضع وما عدا ذلك فهو يختص بالموضوعات النحوية.[2]

يقول **باسم مفضي المعايطة**: «إن المتأمل في كتاب شواهد التوضيح يرى أن اِبن مالك لم يضع مقدمة يبيّن فيها منهجه وطريقته، ودوافع تأليف الكتاب، وكيفية تعامله مع المادة اللغوية وطريقة عرضها، فقد شرع في الخوض في موضوعات الكتاب دون أن يضع الأطر العامة التي يسير عليها المؤلف عند شروعه في التأليف».[3]

ويعد الكتاب خاليا من التبويب وتقسيم الموضوعات إلى فصول أو ما يشبهها، ولأجل التفريق بين كل بحث والذي بعده كان اِبن مالك يفتتح كل بحث بلفظ: "ومنها"، ثم يأتي بنصوص "صحيح البخاري"، التي يراها مشكلة، وبعدها يوجّه إعرابها مبتدئا كلامه بلفظ "قلت".[4]

وهذه الطريقة، يعني في قوله "ومنها" ثم "قلت"، هي التي تتكرر في الكتاب من أولّه حتى أخر بحث فيه.

وقد قدّر عدد الأحاديث المشكلة في هذا الكتاب حوالي مائة وثمانين نصا منها: سبعون حديثا للنبي صلى الله عليه وسلم، وتسعون من كلام الصّحابة، وحديث واحد لعمر بن عبد

[1] - ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص:267.

[2] - ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ص:13.

[3] - باسم مفضي المعايطة، تعضيد شاهد الحديث النبوي في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك، دراسة تحليلية، تأصيلية، المنهل، (دط)، (دت)، ص:25.

[4] - ينظر: ابن مالك، المصدر السابق، ص:13.

العزيز من التابعين، وما بقي فهو من كلام ورقة بن نوفل وأبي جهل، وغيرهم ممّن عاصر النبي صلّى الله عليه وسلم أو جاء بعده بقليل.[1]

وهذا يعني أن الجامع لهذه النصوص كلها في صحيح البخاري على أنها مشكلة في رأي اِبن مالك، سواء أكانت النصوص في رواية واحدة أم جاء إشكالها سبب الاِختلاف الواقع في روايات النسخ المخطوطة للجامع الصحيح.

والطريقة التي اِتبعها اِبن مالك في كتابه تقوم أولا على إثبات نصّ الحديث وتعيين محل الإشكال فيه، ثم يوّجه المؤلف إعرابه مستعينا بالتمثيل والاِستشهاد بالنصوص الفصيحة مقدّما شواهد النثر على النظم، وذلك واضح من طريقته وبعض إشاراته، نحو قوله: "والجواز أصحّ من المنع، لضعف اِحتجاج المانعين وصحّة اِستعماله نثرا ونظما"، وقوله أيضا: وحذف كان مع اِسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام، ونظمه، فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم،....ومن النظم قول الشاعر....[2]

وهذا يعني أن اِبن مالك كانت له طريقته الخاصة في كتابه حيث قام في بداية الأمر بتأكيد نص الحديث النبوي وتحديد موطن الإشكال فيه، ثم اِنتقل إلى توجيهه إعرابيًّا من خلال الاِعتماد على الاِستشهاد بنصوص من النظم والنثر، وكان اِعتماده أكثر على النثر.

سار اِبن مالك بمنهجية واضحة من خلال إثبات نصّ الحديث واِستخلاص القاعدة النحوية منه وعرض آراء العلماء فيه، ثم تعضيدها بالآيات القرآنية، وكلام الفصحاء من شعر ونثر، وإذا تنوّعت الشواهد في المسألة الواحدة، قدّم نصوص القرآن والقراءات على غيرها، وقدّم في الغالب شواهد الحديث على أقوال العرب والنظم ،كما قدّم أقوال العرب النثرية على شعرهم، وربما اِكتفى عند الاِستشهاد لمسألة ما بالقرآن وحده، أو بالحديث دون غيره أو بأقوال العرب، أو بأبيات من الشعر فقط.[3]

---

[1] - ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص:14.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص:14.

[3] - ينظر: المصدر السابق، ص:14.

نستنتج من خلال حديثنا عن منهج كتاب **"شواهد التوضيح" وأسلوبه لابن مالك** أنه يعد مصدرًا مهما من مصادر التقعيد النحوي، وتكمن أهميته في الاستعانة بنصوص الحديث النبوي الشريف والاحتجاج به، والاعتماد عليه في بناء الأحكام اللغوية كما كانت لغة الكتاب سهلة وبعيدة عن التكليف والتعقيد، وكتاب شواهد التوضيح يكشف عن مدى قدرات مؤلفه اللغوية والنحوية، كما يبيّن سعة أفقه وإحاطته بشواهد اللغة والنحو، كما يعدّ أول كتاب يختص الحديث الشريف بالدراسة من الوجهة النحوية، متخّذًا من "صحيح البخاري" محورًا لبحث آراء المتقدمين من النحاة.

المبحث الثالث: موقف ابن مالك من المسائل النحوية:

1) مواطن الاتفاق مع النحويين

لم يكن ابن مالك متحيّزا لفريق ضد فريق أو نحوي ضد آخر لمجرّد التحيّز، وإنما كان يذكر القول المشكل الوارد في صحيح البخاري، ويبيّن موضع الإشكال فيه، ثم يوضّح رأي النحاة في هذه المسألة أو تلك، ثم يتبع الرأي المناسب لهذه المسألة، مبيّنًا أدلّتها وشواهدها، ومن هؤلاء النحاة الذي وافقهم: **الأخفش، والمبرّد، سيبويه، الزمخشري، أبو علي الفارسي، والرّماني**، وغيرهم وكان يظهر متابعته لهؤلاء النحاة من خلال بعض العبارات الدّالة على ذلك من مثل: والذي ذهب إليه هو الصحيح[1]، والصحيح[2]، وهو الصحيح[3]، وقوله: أقول[4]، ذكر ذلك[5] ،وغير ذلك من العبارات، ومن بين المسائل التي وافق فيها ابن مالك النحاة نذكر:

[1] - ابن مالك، "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"،ص :110.

[2] - المصدر نفسه، ص:164.

[3] - المصدر السابق، ص:167.

[4] - المصدر نفسه، ص: 186.

[5] - المصدر نفسه، ص:249.

أ/- مسألة نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به:

ذكر اِبن مالك قول خباب رضي الله عنه: «**فَلَمْ يَتْرُكْ إِلاَّ نَمرَةً كُنَّا إذا غَطّيْنَا رَأْسَهُ خرجَتْ رِجْلاَهُ، وإِذَا غُطّيَ رجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ**»[1]، وبيّن إشكاله **بقوله**: «وفيه إشكال ظاهر، لأن "غطيّ" يقتضي مرفوعا، ولم يذكر بعده غير "رِجْلَيْهِ" فكان حقّه الرفع»[2]، أي "رجلاهُ" يأتي مرفوعا بالألف، لأنه مثنى على أنه نائب فاعل.

لكن اِبن مالك أجاز نصبه، وذكر لذلك ثلاثة أوجه منها: أن يكون "غُطّي" مسندا إلى ما دلّ عليه "غطي" من مصدر، فإن نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به جائزة عندي وعند الأخفش والكوفيين، لكن يشرط أن يلفظ به مخصّصًا، أو ينوى ويدل على تخصيصه قرينة، وقرينة التخصيص هنا موجودة، وهي وصف الرّاوي النمرة بعدم الشمول والافتقار إلى جذبها من علُوٍ وسفل فتحصل بذلك للتغطية تخصيص.[3]

يتضح ففي هذه المسألة أن الشاهد النحوي يكمن في لفظ "رجليه" فالأصل فيه أن يأتي مرفوعا أي "رجلاه" على أنه نائب فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، لكن اِبن مالك أجاز أن تأتي لفظة "رجليه" مفعولا به على أنه منصوب بالياء لأنه مثنى، وحجّته في ذلك أن المفعول به مصدر الفعل "غُطي" ألا وهي "التغطية".

ب/- مسألة اِستعمال حيث ظرف زمان:

أجاز ابن مالك اِستعمال "حيث" ظرف زمان، ووافق الأخفش في هذا الرأي، وفي ذلك يقول اِبن مالك: وفي قوله: «**حَيْثُ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ**»[4]، حجة للأخفش في جواز

---

[1] - العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب السلفية، ط1، دت، ج2، كتاب الجنائز، رقم الحديث: 1276، ص:142.

[2] - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 226.

[3] - المصدر نفسه، ص:226.

[4] - البخاري، صحيح البخاري، ج2، كتاب الوصايا، باب إذا قال الواقف لا نطلب ثمنه إلا إلى الله فهو جائز، رقم الحديث: 2627، ص:478.

اِستعمال حيث ظرف زمان، لأن المعنى: حين حُوصر أشرف عليهم،[1] واِستشهد اِبن مالك لهذا الرأي بقول طرفة بن العبد: [2]

لِلْفَتَى عَقْلٌ يعَيشُ بِهِ ** حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ**

أي: حين تهدي ساقه قدمه.

فالشاهد في هذه المسألة هو "حيث"، وهي من المبنيات وتعرب ظرف زمان مبني على الضم، حيث أجاز اِبن مالك اِستعمالها طرف زمان بمعنى "حين"، وهذا يعني أنه في حال اُستعملت "حين" بدل "حيث" لا يتغير معنى الجملة، وذلك لأنهما يحملان المعنى نفسه.

ت/- زيادة الألف واللام لا تمنعا من الإضافة:

أورد اِبن مالك قول النبي عليه السلام: «**فَلَمّا قَدِم َجَاءَهُ بِالأَلْفِ دِينَارْ**»[3]، على أنه حديث مشكل، ووجه الإشكال هنا في وقوع "دينار" بعد "الألف"، ووجهّه على ثلاثة أوجه، ذكر منها أن يكون "الألف" مضاف إلى دينار، والألف اللام زائدتان فلذلك لم يمنعا من الإضافة ذكر في جواز هذا الوجه أبو علي الفارسي، وحمل عليه قول الشاعر:[4]

تُولِي الضَّجيجَ إذَا شَبهَ مُوهِنًا ** كَالأُقْحُوَانِ مِن الرَشَّاشِ المُسْتقَي**

قال أبو علي: أراد من "رشاش المستقي"، فزاد الألف واللام، ولم تمنعا من الإضافة.[5]

يتضح من خلال قول اِبن مالك في هذه المسألة أن الشاهد النحوي يتجلى في لفظة "**الألْفِ**" حيث جاءت معرّفة بالألف واللام والأصل في المضاف أن يأتي نكرة، أي الأصل: **جاءه بألف دينار**، وقد أجاز اِبن مالك أن يأتي المضاف معرّفا بالألف واللام مستدلاً بقول

---

[1] - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 240.

[2] - البغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص:451.

[3] - البخاري، صحيح البخاري، ج2، كتاب الكفالة، باب قوله تعالى " وَالذِينَ عَقدَتْ أيْمَانُكمُ فآتوهُمْ نَصِيبَهُمْ، الآية: 33، من سورة النساء، الحديث: 2170، ص:551.

[4] - القطامي ،عمير بن شيم بن عمرو الثعلبي، ديوان القطامي، تح: إبراهيم السامرائي، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1961م، ص:111.

[5] - ابن مالك، المصدر السابق، ص:114.

القطامي الذي اِستدل به أبو علي الفارسي، في لفظة "**الرشّاش**" حيث جاءت معرفة بالألف واللام، وهذا يعني أن زيادتها لا تمنع من الإضافة وعليه يكون إعراب: من الرشاش المستقي، **من**:حرف جر، **الرشّاش**: اِسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والألف واللام زائدين وهو مضاف، **المستقي**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

ث/- مسألة اِستعمال (وا) حرف نداء في غير الندبة:

ذكر اِبن مالك قول عمر رضي الله عنه **(وَاعَجَبًا يَا اِبنَ عَبّاسٌ)**[1]، وعليه قوله: وفيه شاهد على اِستعمال "وا" في منادى غير مندوب كما يرى المبرّد،[2] ورأيه في هذا صحيح.[3]

وإذا ما علمنا أن المندوب يكون منادى متفجّع عليه نحو: وَا مُحَمّداهْ، أو متوجّع منه، وارأساهْ[4].

وهذا يعني أن لفظة "وَا عجبًا" في قول عمر رضي الله عنه لا يدل على التفجّع ولا التوجّع وإنما يدل على الاستغراب أو التعجب، وعليه فابن مالك وافق المبرّد فيما ذهب إليه، وعليه يكون إعراب "واعجبا"، **كالآتي**:

وا: حرف نداء وندبة مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

عجبا: منادى مندوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أما: وامعتصماه تُعرب: **وا**: حرف نداء وندبة لا محل له من الإعراب.

معتصم : منادى مندوب مبني على الضم المقدّر على ما قبل الألف من ظهوره اِشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره "أندبُ"،

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، ج5، باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها، رقم الحديث:4895، ص:1992.

[2] - المبرّد، المقتضب، ج4، ص:223، 269.

[3] - اِبن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:268.

[4] - محمود حسني المغالسة، النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997م، ص:467.

وألف الندبة: حرف لتوكيد الندبة مبني على السكون لا محل له من الإعراب، **والهاء**: حرف للسكت مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

ج/- مسألة ربّ تفيد التكثير:

ذكر اِبن مالك قول النبي عليه السلام «**يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[1]، ثم قال: "أكثر النحويين يرون أن معنى "رُبَّ" التقليل، وأن معنى ما يصدّر بها المضي، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير، نصّ على ذلك سيبويه، ودلّت شواهد النثر والنظم عليه.[2]

ثم يذكر اِبن مالك نص سيبويه في ذلك في باب "كم"، وهو: "واعلم أن "كم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رُبّ" لأن المعنى واحد، إلا أن "كم" اِسم وربّ غير اِسم.[3]

ويعلق عليه بقوله: «فجعل معنى رُبَّ ومعنى كم الخبرية واحدا، ولا خلاف في أن معنى "كم" للتكثير لا للتقليل».[4]

فقد وافق اِبن مالك سيبويه في أن معنى "ربَّ" التكثير لا التقليل كما زعم النحاة.

فليس المراد في الحديث الشريف أن ذلك قليل كما يرى اِبن مالك بل إن الصنف المتّصف بهذا من النساء كثير، حيث يقول:"فلو جعلت "كم" موضع ربّ لَحَسُن"[5]

واِستشهد لذلك بعدّة أبيات، منها قول حسّان بن ثابت رضي الله عنه:[6]

رُبَّ حُلْمٍ أَضَاعَهُ عَدَمُ اَلْ ** مَالِ وَجَهْلٍ غَطَّى عَلَيْهِ النَّعِيمُ**

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج4، كتاب الفتن، باب ما جاء في قول الله تعالى واتّقُوا فِتْنَةً لاَتُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصّة" الاية 25 الأنفال، رقم الحديث: 6658، ص:25.

[2] - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:164.

[3] - سيبويه، الكتاب، ج2، ص:161.

[4] - ابن مالك، المصدر السابق، ص: 164.

[5] - المصدر نفسه، ص:164.

[6] - حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تح: عبد أمهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1994م، ص:89.

أي أن الأحلام التي يضيّعها عدم توفر المال كثيرة، والجهل الذي يغطي عليه النعيمُ كثير أيضا.

إلا أنه لم يمنع إفادتها للتقليل، بل جعله قليلا بالنسبة للتكثير، وفي ذلك يقول: واِحترزتُ بقولي في الغالب من اِستعمالها فيها لا تكثير فيه، كقول الشاعر:[1]

أَلَا رُبّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ** وَذِي وَلَدٍ يَلَدْهُ أَبَوَانِ**

يعني عيسى وآدم عليهما السلام.[2]أي أنها أفادت التقليل.

يتبين من خلال قول اِبن مالك في هذه المسألة أن الشاهد النحوي يكمن في "**رُبَّ**"، أو بالأحرى دلالته، حيث أشار اِبن مالك إلى أن أكثر النحاة يرون أن معناها هو التقليل وأنها تأتي في صدارة الكلام ثم يوضح بعبارته "الصحيح" أن معنى "رُبَّ" المتعارف عليه هو التكثير وقد دعّم رأيه بقول سيبويه في حديثه عن "كم" الخبرية و "رُبَّ" حيث يرى أنهما يحملان المعنى نفسه، وقد وافق اِبن مالك سيبويه في أن معنى كل من رُبَّ وكم هو التكثير، حيث وضّح معنى الحديث الشريف الذي أورده في بداية قوله وقال أن معنى "رُبَّ" في الحديث يدل على التكثير وليس التقليل، كما أضاف أيضا أنه يجوز تعويض "رُبَّ" بكم الخبرية وذلك لأنهما يحملان معنى التكثير واِستشهد ببيت شعري ليثبت رأيه، وفي مقابل ذلك اِبن مالك لم يمنع مجيء رُبّ للتقليل بل صرّح أنها قد تفيد التقليل ودعّم رأيه بشاهد شعري، وعليه يمكننا القول أن "رُبَّ" تستعمل في التقليل كقولنا: "رُبَّ أَخٍ لَمْ تَلِدْهُ أُمُّكَ"، والتكثير مثل: "رُبَّ ظَالِمٍ لَمْ يَدُمْ"، ولكن في الأغلب تستعمل رُبَّ للدلالة على معنى التكثير.

وفي الأخير نخلص من خلال حديثنا عن أهم المسائل النحوية التي وافق فيها اِبن مالك النحاة إلى أنه لم يكن مساندا لمذهب من المذاهب النحوية، أو نحويّ ما بل كان في طرحه للمسائل يأتي بالقول الذي فيه إشكال واضح من خلال الأحاديث الواردة في صحيح

[1] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص:341.

[2] - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:165.

البخاري، ثم يوضّح الإشكال الكامن فيه، وبعد ذلك يُدرج رأي النحاة في تلك القضية النحوية وذلك برصد أقوالهم وآرائهم ثم يتبع الرأي الذي يوافق توجهاته مبيّنًا شواهده سواءًا من القرآن الكريم أو من الشعر

2) مواطن الاختلاف مع النحويين:

اِجتهد اِبن مالك في توضيح إشكال الأحاديث والأقوال الواردة في صحيح البخاري، حيث كان يسعى لإثبات ما يذهب إليه بشتى الطرق والوسائل، وكان من جملة هذه الوسائل إيراده لآراء النحاة في هذه المسألة ثم يبيّن إغفالهم لها، أو منعهم إيّاها، ثم يقيم عليهم الحُجّة والدليل، وقد كان في أغلب الأحيان لا يحدّد العلماء الذين يخالفهم الرأي، ويستعمل عبارات عامة يوضح فيها مخالفتهم ومنها: غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين[1]، "ومما خُفي على أكثر النحويين"[2]، "ويظن بعض النحويين"[3]، وهو مما يُغفل عنه[4]، وغيرها من العبارات الدالة على ذلك، ومن بين المسائل التي خالف فيها اِبن مالك النحاة نذكر:

أ_مسألة تقديم حرف العطف على أدوات الإستفهام:

وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم «**أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ**»[5]، فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدّم على غيرها من أدوات الاستفهام[6]، نحو:«**وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللهِ**»7 ونحو: «**فَأَيُّ الفَرِيقَينِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ**»[8].

---

[1] - ابن مالك، شواهد التوضيح والمشكلات الجامع الصحيح، ص:62.

[2] - المصدر نفسه، ص: 208، 273.

[3] - المصدر السابق، ص:234.

[4] - المصدر نفسه، ص:199.

[5] - البخاري، صحيح البخاري، ج1، كتاب بدء الوحي، رقم الحديث: 6581، ص:6.

[6] - ابن مالك، المصدر السابق ، ص:63.

[7] - سورة آل عمران، الآية: ص:101.

[8] - سورة الأنعام، الآية، ص:81.

ولكن خُصّت الهمزة بتقديمها على العاطفة تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام، لأن الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة فأرادوا التنبيه عليه، فكانت الهمزة بذلك أولى، لأصالتها في الاستفهام.[1]

وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في الكشاف عن هذا المعنى، فادّعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفا عليها فالعاطف ما بعده، وفي هذا من التكلّف ومخالفة الأصول مالا يخفى.[2]

يتضح من خلال هذه المسألة أن اِبن مالك ذهب إلى أن حرف العطف يتقدم على أدوات الاستفهام، ولكنه اِستثنى الهمزة من ذلك لأنها أصل أدوات الاستفهام وقد اِستدل بقول النبي الكريم "أو مخرجي هم" والشاهد فيه هو في "**أو**" فالأصل فيه أن يتقدّم حرف العطف على الهمزة، وقد دعّم رأيه هذا بشواهد من القرآن الكريم، ثم بيّن لنا علة تقدم الهمزة من دون أدوات الاستفهام الأخرى على حرف العطف وهي أن الهمزة أصل أدوات الاستفهام لذلك أتت في صدر الكلام، ثم أشار اِبن مالك إلى رأي الزمخشري في هذه المسألة والمتمثل في وجود جملة محذوفة بين الهمزة وحرف العطف ومن ذلك ما جاء في تفسير الزمخشري **لقوله تعالى**: «**أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ**»[3]، "الذي عُطفت عليه الفاء محذوف معناه: أنحن مُخلّدون مُنعّمون فما نحن بميتّين ولا مُعذّبين.[4]

وقد عاب عليه اِبن مالك في إغفاله للمعنى المتمثل في أن الهمزة أولى بالتقديم في الكلام لأنها أصل الاستفهام، وقال بأن رأي الزمخشري فيه تعقيد ومخالفة للأصول.

---

[1] - اِبن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 64.

[2] - المصدر نفسه، ص:64.

[3] - سورة الصافات، الآية: 58.

[4] - الزمخشري ، أبي القاسم محمود عمر، تفسير الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، (دط)، (دت)، ج4، ص:54.

ب- مسألة جواز تأنيث المذكر إذا أوّل بمؤنث:

ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**أَسْرِعُوا بِالجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدّمُونَهَا إِلَيْهَا، وإِنْ تَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ**»[1]، قلت: موضع الإشكال في هذا الحديث قوله "فخير تقدموها إليها" فأُنّثَ الضمير العائد على "الخير" وهو مذكر، فكان ينبغي أن يقول: فخير تقدمونها إليه.[2]

لكن المذكر يجوز تأنيثه إذا أوّل بمؤنث، كتأويل "الخير" الذي تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو بالحسنى أو باليسرى[3]، كقوله تعالى: «**لِلّذِينَ أَحْسَنُوا الحُسْنَى**»[4]، وكقوله تعالى: «**فَسَنَيُسّرُهُ لليُسْرَى**».[5]

ومثله قراءة أبي العالية «**لاَ تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا**»[6] بالتاء، والفعل المسند إلى "الإيمان" لكنه في المعنى طاعة وإنابة، فكان ذلك سببا اِقتضى تأنيث فعله.[7]

أجاز اِبن مالك في هذه المسألة تأنيث المذكر إذا أوّل بمؤنث وقد ذكر بعد أن أورد قول النبي عليه الصلاة والسلام والشاهد فيه يكمن في "خير تقدمونها إليها"، وبالتحديد في الضمير العائد على "الخير" فالأصل فيه "تقدمونها إليه" أي للخير وهو مذكر، وهذا يعني أن اِبن مالك يُجوّز تأنيث المذكر إذا أوّل بمؤنث كما اِستشهد بعدد من الشواهد منها قراءة أبي العالية والشاهد فيه في الفعل "تنفع" بالتاء وبيّن أن سبب تأنيث الفعل هو تأولّه بالطاعة مع أنه مسند إلى مذكر هو "الإيمان"، أي أن الأصل: "لاينفع" بالياء.

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، ج1، باب السرعة بالجنازة، رقم الحديث: 1252، ص:219.

[2] - اِبن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 143.

[3] - المصدر نفسه، ص:143.

[4] - سورة يونس، الآية: 26.

[5] - سورة الليل، الآية: 7.

[6] - سورة الأنعام، الآية: 158.

[7] - ابن مالك ، المصدر السابق، ص:144.

ت-مسألة اِستعمال "إذ" بمعنى "إذا":

وقوله «**إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ**»[1]، اِستعمل فيه "إذ" موافقة ل"إذا" في إفادة الاِستقبال.[2]

وهو اِستعمال صحيح، غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين ومنه قوله تعالى: «**وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ**»[3]، **وقوله تعالى:**«**وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذْ القُلُوبُ لَدَى الحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ**»[4]، وقوله تعالى: «**فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذْ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ**»[5]، وكما اُستعملت "إذ" بمعنى "إذا" اُستعملت "إذا" بمعنى "إذ" **كقوله تعالى:**«**يَا أَيُّهَا الذّينَ آمَنُوا لاَ تَكُونُوا كَالذّينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزَى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قَتَلُوا**»[6]، **وكقوله تعالى:** «**وَلاَ عَلَى الذِينَ إِذَا مَا أَتَوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتُ لاَ أَجِدَ مَا أَحْمِلَكُمْ عَلَيْهِ**»[7]، **وكقوله تعالى:**«**وإِذَا رَأَوْا نَظِرَةً أَو لْقَوُا اِنْفَضُّوا إِلَيْهَا**».[8]

لأن "لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا" و "لا أجد ما أحملكم عليه" مقولان فيما مضى، وكذا الانفضاض المشار إليه واقع أيضا فيما مضى، فالمواضع الثلاثة صالحة ل"إذ" وقد قامت "إذا" مقامها.[9]

يتضح من خلال هذه المسألة أن اِبن مالك أجاز اِستعمال "إذْ" بمعنى "إذا" في الدلالة على الزمن المستقبل واِستند إلى قول النبي عليه الصلاة والسلام، والشاهد فيه هو في"إذ" حيث تفيد معنى "إذا" وذلك لأنهما يحملان المعنى نفسه، فقد اِستنكر ابن مالك على النحاة إغفالهم لهذا التوافق بينهما وكأنه يقول لنا أن سبب هذا الإغفال هو عدم إدراكهم لهذا

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج1، كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، رقم الحديث: 4، ص:31.

[2] - ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 62.

[3] - سورة مريم، الآية: 39.

[4] - سورة غافر، الآية: 18.

[5] - سورة غافر، الآية:71.

[6] - سورة آل عمران، الآية: 156.

[7] - سورة التوبة، الآية: 92.

[8] - سورة الجمعة، الآية: 11.

[9] - ابن مالك، المصدر السابق، ص:63.

المعنى مع أنه موجود في الكثير من الشواهد ويستدل لهذا بعدّة آيات من القرآن الكريم كدليل قاطع على صحة ما ذهب إليه فمثلا: في قوله تعالى: "وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الحَسْرَةِ، إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ" فلو اِستبدلنا "**إذْ**" ب"**إذا**" لما تغيّر المعنى، ولبقي هو ذاته في إفادة الاستقبال، فيوم الحسرة يكون في يوم القيامة ويوم القيامة في المستقبل ولذا فهو موافق ل"**إذا**" في الدلالة على المستقبل ولم يكتف اِبن مالك بذلك بل أكّد هذا المعنى بالقياس على النظير حيث ذكر أن "**إذا**" تستعمل بمعنى "**إذ**" للدلالة على الماضي واِستشهد لذلك بعدّة شواهد من القرآن الكريم، حيث يرى اِبن مالك أن الانفضاض في لفظ "**اِنفضُّوا**" واقع في الماضي وهو موضع صالح ل "**إذْ**" وقد قامت "**إذَا**" مقامها.

ث- مسألة اِستعمال "في" دالة على التعليل:

ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم «**عُذِّبَتْ اِمْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حبسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جَوْعًا فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ**».[1]

قلت: تضمن الحديث اِستعمال "في" دالة على التعليل، وهو مما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم.[2]

فمن الوارد في القرآن العظيم **قوله تعالى**:«**لَوْلاَ كِتَاب ٌمِنَ اللهِ سَبَق لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**»[3]، **وقوله تعالى**: «**وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُم ْوَرَحْمَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**»[4].

ومن الوارد في الشعر القديم قول جميل:[5]

فَلَيْتَ رِجَالاً فِيكَ قَدْ نَذَرُوا دَمِي ** وَهَمُّوا بِقَتْلِي يَا بُثَيْنَ لَقَوْنِي**

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج2، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم الحديث: 3247، ص:139.

[2] - ابن مالك، شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 123.

[3] - سورة الأنفال، الآية: 68.

[4] - سورة النور، الآية: 14.

[5] - جميل بن معمر، ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت، (دط)، (دت)، ص:206.

أورد اِبن مالك في هذه المسألة قول النبي عليه الصلاة والسلام على أنه قول فيه إشكال وموضع الإشكال فيه اِستعمال "في" دالة على التعليل، فالشاهد يكمن في حرف الجر "**في**"، أي أن موت الهرّة الناتج عن تعذيب المرأة كان سببا في دخولها النار وقد أخذ اِبن مالك على النحاة إغفالهم هذا المعنى وهو "معنى التعليل" على الرغم من وروده في مختلف مواضع السماع وقد اِستشهد بآيات من القرآن الكريم ليثبت صحة ما ذهب إليه: فمثلا في قوله تعالى "فِيمَا أَخَذْتُمْ" معناها: بسبب ما أخذتم، كما اِستشهد أيضا ببيت من الشعر في قول الشاعر: "فليت رجالا فيك قد نذرو" أي: نذروا دمي من أجلك.

ج- مسألة اِستعمال "حوّل" بمعنى "صيّر":

ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «**مَا أَحَبَّ أَنَّهُ يُحَوَّلُ لِي ذَهَبًا**»[1]، قلت: تضمن هذا الحديث اِستعمال "حوّل" بمعنى "صيّر" وعاملة عملها وهو اِستعمال صحيح خفي على أكثر النحويين.

والموضع الذي يليق أن يذكر فيه باب "ظن وأخواتها" لأنها تقتضي مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر.[2]

وقد جاءت في هذا الحديث مبنية لما لم يسم فاعله، فرفعت أول المفعولين، وهو ضمير عائد إلى "أحد" ونصبت ثانيهما، وهو "الذهب" فصارت ببنائها لما لم يسم فاعله جارية مجرى "صار" في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبرا، وهكذا حكم ظن وأخواتها،فحوّل جار مجرى "صيّر" في نصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر، وتحوّل وحوّل جاريان مجرى "**صار**" في رفع المبتدأ ونصب الخبر.[3]

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج3، كتاب الرقاق، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم، ما أحب أن لي مثل أحد ذهبا، رقم الحديث:9640، ص:144.

[2] - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 125.

[3] - المصدر نفسه، ص:125.

وقد خفي هذا المعنى على من أنكر على الحريري قوله في الخمر:[1]

وَمَا شَيْءٌ إِذَا فَسَدَا ** تَحَوَّلَ غَيُّه رَشَدَا**

زَكِيٌّ العِرْق آخِرُهُ** ولَكِن بِئْسَ مَا وَلَدَا**

أشار اِبن مالك في هذا القول إلى اِستعمال "حوّل" بمعنى "صيّر" مستندا إلى قول النبي الكريم والشاهد فيه هو في "حوّل"، حيث اُستعمل بمعنى صيّر أي تعمل عملها، وقد صرّح بقوله أن هذا المعنى صحيح وقد خُفي عن كثير من النحويين، وقد وضّح اِبن مالك أن التشابه بين "حوّل" و"صيّر" يكمن في أن "حوّل" جاءت مبنية ولم يسم فاعله، فرفعت أول المفعولين وهو ضمير عائد إلى "أحد" ونصبت ثانيهما "الذهب" فأصل الحديث "ما أحب أن لي مثل أحد ذهبا، وعليه أصبحت "حوّل" ببنائها جارية مجرى "صار" في رفع المبتدأ ونصب الخبر.

فالمعروف أن "ظن وأخواتها" من الأفعال الناسخة وتدخل على الجملة الإسمية وتنسخ المبتدأ والخبر فيصبح الأول مفعولا به أولا والخبر مفعول به ثانٍ، فابن مالك يرى أن "حوّل"جرت مجرى "صيّر" في نصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر وقد عاب على النحاة إنكارهم لهذا المعنى ومن بينهم الحريري.

وفي الأخير نستنتج من خلال حديثنا عن أهم المسائل النحوية التي خالف فيها اِبن مالك النحاة، أن اِبن مالك قام بمخالفة النحاة وذلك بتخصيصه لأسماء محدّدة منهم أو تعميم المخالفة بلفظ "النحاة" دون ذكر الأسماء، الأمر الذي يكشف لنا عن سِعة اِطّلاعه وثقافته اللغوية العالية وإدراكه الكبير لمعاني الألفاظ والكلمات وإحاطته بشواهد اللغة والنحو، وأيضا اِعتماده في إثبات رأيه على شواهد من القرآن الكريم وكذلك الشعر.

[1] - الحريري ، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، مقامات الحريري، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، (دط)، 1978م، المقامة النجرانية، ص: 478، 479.

المبحث الرابع: نماذج من المسائل النحوية التي اِستشهد بها ابن مالك

لقد تساءل قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة عن سبب اِستشهاد اِبن مالك بالأحاديث النبوية المروية بمعناها وبلفظها على حدّ سواء، فقال: «يا سيّدي هذا الحديث رواية الأعاجم فوقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، فلم يجب بشيء»[1].

فابن مالك لم يجب عن هذا السؤال، فجاء كتابه الموسوم ب"شواهد التوضيح" خير إجابة عن التساؤل الذي طرحه "اِبن جماعة" عليه، فكأن اِبن مالك سكت ولم يُجب لأنه فضّل أن يكون ردُّه بطريقة عملية تثبت صحة ما ذهب إليه، وذلك حينما أكثر من شواهد الحديث في مؤلّفه، الذي اِستطاع من خلاله أن يبيّن أن الأحاديث النبوية الشريف غنية بالظواهر اللغوية التي يجب الوقوف عليها من خلال العبارات التي تتكرر كثيرا في مصنفه نحو: قوله "هذا ما خفي عن النحاة"، "وهذا ما أغفله النحاة"، ويقصد اِبن مالك بهذه العبارة أن النحاة لم يحتجوا بالأحاديث النبوية في التقعيد النحوي رغم غناها بالظواهر اللغوية فهم بذلك حرموا النحو العربي من لغوي هائل، ومن المسائل التي اِستشهد فيها ابن مالك بالحديث الشريف لاِستنباط القاعدة النحوية ما يلي:

1) - مسألة وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا الفجائية" وبعد واو الحال":

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يجوز الابتداء بنكرة، لأنها شائعة مجهولة في الغالب، فلا يتحقق معها الغرض من الكلام، وهو الإفادة المطلوبة، فإن هذه الإفادة هي سبب اِختيار المعرفة لأن تكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة والآخر نكرة، ولكن إذا حصلت الفائدة جاز الابتداء بالنكرة.[2]

[1] - ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص:12.

[2] - ينظر: محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، دار بن كثير، دمشق، سوريا، ط1، 2014م، ج1، ص:184.

وهذا يعني أنه إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صحّ وقوعها مبتدأ، وقد أجاز اِبن مالك وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا الفجائية" وبعد "واو الحال"، واِحتجّ بقول بعض الصحابة رضي الله عنهم: «**فَبَيْنَا أَنَا عَلَى جَرْفِ نَهْرٍ إِذا رَجُلٌ يُصَلِي**»[1]، ثم عضّد اِبن مالك هذا الحديث بقول عائشة رضي الله عنها:«**دَخَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَبَرْمَةٌ عَلَى النَّارِ**».[2]

فالشاهد في قول الصحابة هو: إذَا رجلٌ يُصلِي

حيث سوّغت "إذا" الابتداء بالنكرة.

أما في قول عائشة رضي الله عنها فالشاهد فيه هو: وبرمة على النار، فقد سوّغت "واو الحال" اِبتداء العبارة بالنكرة.

يقول **اِبن مالك**: «لا يمتنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة، نحو: رجل تكلّم، وغلام اِحتلم، فمثل هذا من الابتداء بالنكرة يمتنع لخلّوه من الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم ومن غلام يحتلم، فلو اِقترن بالنكرة قرينة تتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها».[3]

ويرى ابن مالك أن القرائن التي تتحصل بها الفائدة الاعتماد على إذا الفجائية، كقولك:«انِطلقت فإذا سبع في الطريق»[4]، وقد عضّده اِبن مالك بقول الشاعر:[5]

حَسِبْتُكَ فِي الوَغَى مِرْدَى حُرُوبٍ ** إِذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقًا**

فالشاهد في هذا البيت الشعري يكمن في "إذا خور لديك"، حين سوّغت "إذا" مجيء "خور" مبتدأ رغم أنها نكرة.

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج2، كتاب العمل في الصلاة، باب إذا اِنفلتت الدابة في الصلاة، رقم الحديث: 1211، ص:78.

[2] - المصدر نفسه، ج1، كتاب النكاح، باب الحرة، تحت العبد، رقم الحديث: 5096، ص:11.

[3] - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 98.

[4] - المصدر نفسه، ص:98.

[5] - قائل البيت مجهول، ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص: 98.

وكذا الاعتماد على "واو الحال" وقد عضّده بقول الله تعالى: «**وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ**»[1]

فالشاهد في قوله تعالى هو في: وطائفةٌ

ومنه أيضا قول الشاعر:[2]

سَرَينا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذُ بَدَا ** مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤَهُ كُلّ شَارِقِ**

الشاهد في **قوله**: "**ونَجمٌ قد أضاء**" حيث سوّغت واو الحال الابتداء بالنكرة.

وعليه يكون إعراب "ونجم قد أضاء":

و: واو الحال حرف مبني على الفتح لا محال له من الإعراب

نجم: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

قد: حرف تحقيق وتأكيد.

أضاء: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره.

وكذا الاعتماد على "لولا" واِحتج اِبن مالك بقول الشاعر:[3]

لَوْلاَ اِصْطبار لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ ** لَمّا اِسْتقَلّتْ مَطَايَاهُنَّ للظّعَنِ**

الشاهد في قوله: "لولا اصطبار" حيث جاءت النكرة مبتدأ بعد "لولا"، وعليه تعرب لولا اِصطبار:

لولا: حرف شرط غير جازم، حرف اِمتناع لوجود.

اصطبار: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والخبر محذوف وجوبا تقديره "موجود"، وجملة "لولا اصطبار" الشرطية اِبتدائية لا محل لها من الإعراب.

وكذا كون النكرة معطوفة أو معطوفا عليها، **فالمعطوفة** كقول الشاعر:[4]

عِنْدِي اِصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي ** فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا**

---

[1] - سورة آل عمران، الآية: 154.

[2] - قائل البيت مجهول، ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص:97.

[3] - قائل البيت مجهول، ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 98.

[4] - قائل هذا البيت مجهول، ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م، ج1،ص: 508. 1

الشاهد في قوله: "**عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي**" حيث أجيز الابتداء بالنكرة "شكوى" لعطفه على "اصطبار" المسوّغ للابتداء به، لأن ظرف مقدم عليه "عندي" وعليه يكون إعراب الجملة كالآتي:

عندي: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف متقدم في محل رفع خبر وهو مضاف وياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ مضاف إليه.

اصطبار: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

و: واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

شكوى: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

عند: مفعول فيه ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف.

قاتلتي: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اِشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء وهو مضاف وباء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.**والمعطوف عليه** كقوله تعالى: «**طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ**»[1]، فالشاهد هنا في "طاعة" حيث جاءت نكرة معطوفة على "وقول معروف" على أنها مبتدأ، ويمكن إعرابها كالآتي:

طاعة: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

و: حرف عطف

قول: اِسم معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على أخره.

معروف: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وقد ذكر اِبن مالك من القرائن ما يناسب "إذا" و "الواو" في كون النحويين لا يذكرونه، ومن هنا فقد ذهب إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد إذا الفجائية وواو

[1] - سورة محمد، الآية: 21.

الحال، حيث قدّم اِبن مالك الحديث النبوي الشريف لإثبات القاعدة النحوية، ثم عضّده بالأحاديث الأخرى والآيات القرآنية وكذلك الشواهد الشعرية.[1]

2)- مسألة تنازع الفعلين مفعولا واحدا وإيثار الثاني بالعمل:

اِحتجَّ اِبن مالك بقول أبي الخزاعي:«**سَمِعْتُ أُذُنَايَ وَأَبْصَرَتْ عَيْنَايَ النَبِيّ ُصَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّم حِين تَكَلَّمَ**».[2]

يقول **اِبن مالك**: «في هذا الحديث تنازع الفعلين مفعولا واحدا، وإيثار الثاني بالعمل، أعني "أبصرت" لأنه لو كان العمل ل"سمعت" لكان التقدير سمعت أذناي النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يلزمُ على مراعاة الفصاحة أن يقال: "وأَبْصَرْتُهُ" فإذا أخّر المنصوب وهو مقدّم في النيّة بقيت الهاء متصلة ب"أبصرتْ" ولم يَجزْ حذفها، لأن حذفها يوهمُ غير المقصود، فإن سُمِع الحذف، مع العلم بأن العمل للأول حُكم بقبحه، وعدّ من الضرورات».[3]

من خلال هذا القول نلاحظ أن اِبن مالك يوضّح أن في هذا الحديث تنازع بين عاملين هما: **سمعتُ وأبصرتُ** على معمول واحد وهو "**النبي**" عليه الصلاة والسلام، فيشير إلى أن الفعل الثاني هو الأحق بالعمل وهو" أبصرتُ" وذلك لقربه من المعمول، ولو كان الفعل "**سمعتُ**" هو الذي يعمل لكان الأصل: سمعت أذناي النبي صلى الله عليه وسلم في حال ما راعينا الفصاحة وَجُب القول "**وَأَبْصَرْتُهُ**" فأبصرت تعرب: فعل ماضي مبني على الفتح الظاهر على آخره والتاء الساكنة للتأنيث والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، ففي حال أخّرنا المنصوب "**النبي**" وهو في الأصل مقدّم، ستبقى الهاء متصلة بفعل "**أبصرتُ**" ولا يجوز حذفها وذلك لأنه لا يُوضّح منِ المقصود ألا وهو "النبي صلى الله عليه وسلم"، كما يبيّن اِبن مالك أن عمل الفعل الأول "**سمعت**" حكم قبيح ومن

[1] - ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:100

[2] - البخاري، صحيح البخاري، ج8، المسافات، باب 14، رقم الحديث: 4139، ص:13.

[3] - المصدر السابق، ص:181.

الضرورات لا غير لأن الأحق بالعمل هو الفعل الثاني "**أبصرت**" وذلك لقربه من المعمول "**النبيّ**"

ثم عضّد **ابن مالك** قوله **بقوله تعالى**: «**ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**»[1]، فالشاهد في هذه الآية الكريمة ءاتوني أفرغ عليه قطرا، هو تنازع بين فعلين على مفعول واحد، وذلك لأن "**ءاتوني**" فعل وفاعل ومفعول به، فبحكم أن الفعل "ءاتوني" متعدّي إلى مفعولين فهو يحتاج إلى مفعول ثانٍ "**وأفرغ**" فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول به، وتأخّر عنهما "**قطرًا**"، وكل منهما طالب له.

وعليه يكون إعراب: ءاتوني أفرغ عليه قطرا:

ءاتوني: فعل ماضي مبني على الفتحة المقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول والفاعل ضمير مستتر تقديره "أنا".

أفرغ: فعل أمر مبني على السكون الظاهر على آخره والفاعل ضمير مستتر تغييره "أنا".

عليه: على: حرف جر مبني على السكون والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جرّ بحرف الجر.

قطرا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

فالكوفيون يختارون إعمال الأول لصدقه "**ءاتوني**" أي هو صادق أكثر من "**أفرغ**"، أما البصريون فيختارون إعمال الأخير لقربه من المعمول وهو "قطرا".

فنلاحظ من خلال وقوفنا على الشاهد في الآية الكريمة أن كلّ من "**ءاتوني**" و"**أفرغ**" يتنازعان على مفعول به واحد وهو "**قطرا**".

[1] - سورة الكهف، الآية: 96.

وقد اِختلف العلماء في باب التنازع، فذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول أولَى[1]، لكن التنازع يختلف عمّا جاء به اِبن مالك، لأن التنازع عند العلماء حول العامل عبارة عن توجيه عاملين إلى معمول واحد نحو: ضربتُ وأكرمتُ زيدًا، فكل واحد من "ضربتُ" و"أكرمتُ" يطلب "زيدًا" بالمفعولية.

أما قول اِبن مالك في الحديث المذكور شاهدًا على أنه يتنازع منصوبًا واحدًا فعلا فاعلين متباينين، فيُستفاد من "سمِعتْ أذنايَ وأبصرتْ عينايَ النبي صلى الله عليه وسلم"، جوازُ أَطْعَمَ زَيْدٌ وَأَسْقَى مُحَمّدٌ جَعفرًا؛ كما يقول اِبن مالك أن أكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع.[2]

وهذا يعني أن اِبن مالك بإيراده للحديث النبوي الذي يحوي فعلين وفاعلين مختلفين يتنازعان على مفعول به واحد، اِختلف عن العلماء في كون أن التنازع عندهم يكون بين عاملين على معمول واحد، كذلك الأمر بالنسبة ل: أطعمَ زيدٌ وأسقَى محمدٌ جعفرًا فكل من **أطعم وأسقى** فعلين مختلفين يتنازعان على مفعول واحد وهو "**جعفرًا**"، ويشير اِبن مالك إلى أن هذا النوع من التنازع لا يعرفه النحويون.

كما اِحتجَّ اِبن مالك بقول الشاعر:[3]

أَصْبَتْ سُعَادُ وَأَضْنَتْ زَيْنَبُ عُمَرًا ** وَلَمْ يَنَلْ مِنْهُمَا عَينًا وَلاَ أَثَرَا**

فمن خلال هذا البيت الشعري نلاحظ تنازع فعلا فاعلين مختلفين وهما (**أَصْبَتْ**) و (**أَضْنَتْ**) مفعولا واحدا وهو قوله (**عمراً**)، وذلك جائز على رأي اِبن مالك، فقد قدّر للفعل الأول مفعولا يفهم من خلال السياق، أما الفعل الثاني فهو الذي يعمل في المفعول به لقربه.

---

[1] - ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (دط)، (دت)، مسألة13، ج1، ص:13.

[2] - ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:181.

[3] - نقلا عن: يقول طه محسن محقق كتاب شواهد التوضيح لابن مالك: لم أقف على هذا البيت في الكتاب، ينظر: ابن مالك شواهد التوضيح، ص:181.

3)- مسألة حذف حرف العطف وحذف المعطوف:

ذهب اِبن مالك إلى جواز حذف حرف العطف، واِحتجّ بقول عمر رضي الله عنه: **«صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزارٍ وَقَبَاءٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَرِدَاءٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَبَاءٍ، فِي تُبَانٍ وَقَبَاءَ، فِي تُبَّانٍ وقميصٍ -قَالَ وَأَحْسِبُهُ قَالَ- فِي تُبَّانٍ وَرِدَاءٍ»**[1]، **وفي شرح الحديث يقول اِبن مالك:**

«فقد تضمّن الحديث حذف حرف العطف، فالأصل: "صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، أَوْ فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ" فحُذف حرف العطف لصحة المعنى بحذفه».[2]

بمعنى حذف حرف العطف "**أو**" لم يغيّر معنى الجملة، ثم عضّده اِبن مالك بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِن ثَوْبِهِ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ مِنْ صَاعِ تَمْرَةِ- حتى قال-وَلَوْ بِشِق تَّمْرَةٍ**»[3].

يقول اِبن هشام الأنصاري: «فقد أجاز النحاة حذف حرف العطف إذا صحّ المعنى بعطفه ولم يتغيّر عن مقصوده»[4]

أما **حذف المعطوف** فقد أجازه النحاة إذا كان العلم به حاصلاً من خلال السياق أو دلّ عليه دليل، نحو **قوله تعالى**:«**لاَ نَعْرِفُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**»[5].

فالشاهد في الآية الكريمة في "بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ" والتقدير: بين أحدٍ وأحدٍ من رسله، فحُذفَت "**الواو**" مع المعطوف "**وأحد**" وحذفه لم يغيّر المعنى.

وفي قوله تعالى: «**وَلَهُ مَاسَكَنَ**»[6]

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج1، الصلاة، باب9، رقم الحديث: 365، ص:97.

[2] - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 117.

[3] - مسلم، صحيح مسلم، ج2، الزكاة، باب20، رقم الحديث: 2398، ص:705.

[4] - اِبن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط6، (دت)، ج2، ص:584.

[5] - سورة البقرة، الآية: 285.

[6] - سورة الأنعام، الآية: 13.

والتقدير: "وَلَهُ مَا سَكَنَ وَمَا تَحَرَّكَ" فحُذفت الواو مع المعطوف و"**ما تحرك**" وقد اِحتجَّ اِبن مالك بقول النبي صلى الله عليه وسلم:«**اِجْتَنِبوُا المُوبِقَاتِ: الشِّرْكُ باللهِ والسِّحْرُ**».[1]

يقول **اِبن مالك**: «تضمّن هذا الحديث حذف المعطوف للعلم به، فإن التقدير: اِجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسّحرُ وأخواتهما، وجاز الحذف، لأنّ الموبقاتِ سبعٌ بُيّنت في حديث آخر، واِقتصر في هذا الحديث على اِثنين تنبيهًا، على أنها أحقٌّ بالاِجتناب».[2]

ثم عضّده اِبن مالك **بقوله تعالى**: «**فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ** مَرِيضًا **أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدّةٌ مِنْ أَيَّام أُخَرَ**»[3]والشاهد في: فعدة من أيام أُخرَ **والتقدير**: فأفطرا فعدّة من أيام أخر، فحذف حرف العطف "الفاء" والمعطوف "أفطرا".

ومنه **قوله تعالى**:«**وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءَهُ مِثْلَمَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ**».[4]

والتقدير: ومن قتله منكم متعمدا أو غير متعمّدٍ، وأيضا **قوله تعالى**: «**وَجَعَلَ لَكُم مِنَ الجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ** تَقِيكُمْ **الحَرّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ**»[5].

والشاهد في: تقيكم بأسكم، **والتقدير**: تقيكم الحرّ والبرد فلفظة "**بأسكم**" عوّضت "الحرّ والبرد".

ثم عضده بقول الشاعر:[6]

كَأَنّ َالحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا ** إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا حَذْفُ أَعْسَرَا**

الشاهد في قوله: "إِذَا نجلته رجلهَا" **والتقدير**: "إِذَا نجلتْهُ رجلها ويدُها"، فحذف الواو مع المعطوف.

---

[1] - البخاري، صحيح البخاري، ج7، كتاب الطب، باب الشرك والسحر من الموبقات، رقم الحديث: 5431، ص:177.

[2] - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:172.

[3] - سورة البقرة، الآية: 184.

[4] - سورة المائدة، الآية: 95.

[5] - سورة النحل، الآية: 81.

[6] - قائل البيت اِمرئ القيس، ينظر: ديوان اِمرئ القيس، تح: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1989م، ص:64.

ومن هنا فقد أجاز اِبن مالك حذف حرف العطف وحذف المعطوف إذا دلّ السياقُ عليه، وعُلم من خلال الاِستعمال اللغوي، وأثبت ذلك من خلال إيراده للأحاديث النبوية الشريفة المعضّدة بالآيات القرآنية والشعر العربي، ليؤيّد ما ذهب إليه.

4)- مسألة لغة أكلوني البراغيث:[1]

اِستدل اِبن مالك في وقوع الفعل مجرّدا من علامة التثنية، أو علامة الجمع عند تقديمه على ما هو مسند اِستغناءٌ بما في المسند إليه من العلامات[2]، بالحديث الشريف «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلاَئِكَةٌ**»[3]، فالأصل على اللغة المشهورة كما يرى اِبن مالك أن يكون الفعل مجرّدًا من علامة التثنية والجمع، و "**يتعاقبون**" جاء غير مجرّد من ذلك، إذ أن "**الواو**" في الفعل "**يتعاقبون**" علامة جمع، والمسند إليه هو "**الملائكة**" الذي جاء جمعا، فدلّ ذلك على جواز ما ذهب إليه.

اِستشهد ابن مالك على ما ذهب إليه من قاعدة نحوية بحديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم، بعدما كان قد اِستدل بكلام العرب، ثم أورد شاهدين: واحد لعائشة رضي الله عنها، والآخر لأحد الصحابة[4]، ليستدل بعد ذلك بثلاثة أبيات من الشعر منها قول الشاعر:[5]

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ** وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاً**

---

[1] - هي لغة جماعة من العرب أنهم (طيء) ويقال (أزد شُنؤة)، وعندهم أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أتوا فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فيقولون: قاما الرجلان، قاموا الجالسون، وقمن الجالسات وهي لغة قليلة يعبر عنها النحويون بلغة "أكلوني البراغيث".

[2] - ينظر: اِبن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:246.

[3] - البخاري، صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم الحديث: 555، ص:69.

[4] - ينظر: المصدر السابق، ص: 247.

[5] - قائل البيت مجهول، ينظر: شرح الأشموني على ألفية اِبن مالك، ج2، ص:47.

والشاهد في قوله: "**تصروك قومي**"، فقد ألحق علامة جمع الذكور، وهي: الواو بالفعل "تصروك"، مع أن الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله: "قومي"، والأصل أن يقال "تصرك قومي".

ومثله أيضا قول الشاعر:[1]

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسُ لَدُنْ فَا ** ضَتْ عَطَايَاكَ يَا اِبنَ عَبْدِ العَزِيزِ**

ومحل الإستشهاد في قوله: "نُسيا حاتم وأوس" حيث وصل بالفعل "نُسيا" ألف التثنية مع أن الفاعل اِسم ظاهر، وكان القياس على الفحصى أن يقول: "نُسي حاتم وأوس".

ومثله أيضا قول الشاعر:[2]

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِمِغْرَقِي * فَأَعْرَضْنَ عَنِي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ**

والشاهد في قوله: "رأين الغواني" حيث وصل الشاعر الفعل بنون النسوة في قوله: "رأين" مع ذكر الفاعل الظاهر، وهو قوله "الغواني".

وعليه يكون إعراب جملة رأين الغواني الشيب لاح بمغرقي:

رأين: رأى: فعل ماضي مبني على السكون لاِتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير متصل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

الغواني: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل

الشيب: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره

لاح: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو"

ب: حرف جر

مغرقي: اِسم مجرور ب"ب" وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اِشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء وهو مضاف وياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه

[1] - قائل البيت مجهول، ينظر الأثمرني، شرح الأشموني على ألفية اِبن مالك، ج1، ص:170.

[2] - قائل البيت مجهول، ينظر، المرجع نفسه، ج1، ص:171.

5)- مسألة وقوع خبر كاد مقرونا بأن:

للنحاة في هذه المسألة رأيان:[1]

الأول: أن القاعدة عدم اِقتران خبر كاد "بأن"، وأما اِقترانه بها فلا يقع إلا في ضرورة ويمثل هذا الرأي **سيبويه**، حيث **يقول**: « (وَكِدْتُ أنْ أفْعَلَ) لا يجوز إلاّ في شعر....[2]

ويقول: وأما "**كاد**" فإنّهم لا يذكرون فيها (أن) »[3]**ويقول**:[4]«وقد جاء في الشعر: كاد أن يفعل، شبَّهوه ب(عسى)، قال رؤبة: "**قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْحَصَا**"[5]

ويشاركه **المبرّد** الرأي، يقول عن (كاد): «فلا تذكر خبرها إلاَّ فعلاً، لأنها لمقاربة الفعل في ذاته، فهي بمنزلة قولك: جعل يقول وأخذ يقول، وكرَب يقول، إلاّ أن يضطرَّ شاعر، فإن اُضطُرَّ جاز له فيها ما جاز في "لعلَّ"».[6]وهو أيضا رأي أبي حيّان[7]، والزمخشري.[8]

الثاني: أن اِقتران خبر "**كاد**" بأن وعدم اِقترانه بها وجهان جائزان لكنّ الشائع الكثير وروده غير مقرون ب"**أن**"، فالقضية لا تدور حول القاعدة والضرورة، ولكنّها حول القلّة والكثرة، ويتزعّم هذا الرأي اِبن مالك، وقد اِستشهد في مؤلّفه "شواهد التوضيح والتصحيح" لصحّة اِقتران خبر "كاد" ب"أن" بآثار صحيحة، كقول عمر رضي الله عنه:«**مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْس تُغْرُبَ**»[9]، فالشاهد في هذا الحديث هو في:"**تغربَ**" حيث جاء خبر كاد فعلا مضارعا منصوبا، حيث حُذفت "أن" لكن عملها باقٍ والتقدير "أن

---

[1] - ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص:12، 159، ينظر، المبّرد، المقتضب، ج3، ص:75.

[2] - المرجع نفسه ، ج3، ص:12.

[3] - المرجع السابق، ج3، ص:159.

[4] - المرجع نفسه، ج3، ص:160.

[5] - البغدادي، خزانة الأدب، ج9، ص:350.

[6] - المبّرد، المقتضب، ج3، ص:75.

[7] - أبو الحيان الأندلسي، التذييل والتكميل، تح: حسن هنداوي، كنوز اشبيليا، الكويت، ط1، 1998م، ج4، ص:337.

[8] - الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م، ص: 347.

[9] - البخاري، صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب من صلّى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت، رقم الحديث:571، ص:156.

تَغْربَ" وقول أنس رضي الله عنه:«**فَمَا كِدْنَا أَن نَصِل إِلَى مَنَازِلِنَا**»[1].الشاهد في قوله: "أن نصل" حيث جاء خبر كاد في هذا الحديث مقرونا ب"أن".

وقول بعض الصحابة: «**وَالْبَرْمَةُ بَيْن َالْأَثَافِي قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضُجَ**»[2] الشاهد يكمن في "أن تنضج" حيث جاء مقرونا "بأن" وقول جُبير بن مطعم:«**كَاد قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ**».[3]

الشاهد هنا في قوله : "أن يطيرَ" حيث جاء خبر كاد مقترنا "بأن".

ثم قال **اِبن مالك**: «تضمّنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقرونا بأن، وهو ممّا خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه، والصحيح جواز وقوعه، إلا أن وقوعه غير مقرون ب"أن" أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بأن».[4]

وقد اِستدل اِبن مالك إلى جانب النّقول السابقة بقياس صحيح وهو أن السبب المانع من اِقتران الخبر "بأن" في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع ك(**طفق**) و(**جعل**)، والشروع يقتضي الحال، فتنافى مع (أن) التي تقتضي الاِستقبال.[5]

---

[1] - المصدر السابق، ج2، كتاب الاِستسقاء، باب الاِستسقاء على المنبر، رقم الحديث: 969، ص:34.

[2] - المصدر نفسه، ج7، كتاب المغازي، باب غزوة الخَندق، رقم الحديث: 3817، ص:138.

[3] - المصدر نفسه، ج8، كتاب تفسير القرآن، سورة والطور، رقم الحديث:4573، ص:175.

[4] - اِبن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:159.

[5] - ينظر، المصدر نفسه، ص:160.

ويمكن القول أن هذا قياس وجيه يعضّد رأي اِبن مالك، حيث بيّن أن دلالة الفعل هي التي تمنع اِقتران خبر كاد بأن، وذلك لأن أفعال الشروع تقتضي الحال ولا تقتضي الاِستقبال.

وإذا كان كل ما ورد في القرآن غير مقرون ب"أن"، **كقوله تعالى:«وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ»**[1]، وقوله: **«لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا»**[2]، وقوله:**«كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ»**[3]، **وقوله:«لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ»**[4]، **وقوله:** «**أَكَادُ أُخْفِيهَا»**[5]، **وقوله:** «**يَكَادُونَ يَسْطُونَ»**[6]، **وقوله:** «**يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ»**[7].

فقد ورد فيما تقدّم من آثار مقرونا ب"أن" وبالوجهين في قوله صلى الله عليه وسلم:**«كَادَ الحَسَدَ يُغْلِبُ اَلْقَدَرَ، وَكَادَ الفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا»**[8].

ففي هذا الحديث ورد خبر "كاد" على وجهين: الوجه الأول: غير مقترن "بأن"، في قوله: "**القدر**"، وهذا الأخير خبر كاد منصوب فحذفت "أن" ولكن عملها باق، أما الوجه الثاني: فقد جاء خبر كاد "**أن يكون كفرا**" مقترنًا بأن ، وهذا يعني أنه يجوز الوجهان في اِقتران خبر كاد بأن .

ومن الشواهد الشعرية في المسألة قول الشاعر:[9]

أَبَيْتُمْ قُبُولَ اَلسَّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمْ *** لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا اَلسُّيُوفَ عَنِ السَّلِ**

فالشاعر هنا مختار لا مضطر، لأنه متمكن من أن يقول:

---

[1] - سورة البقرة، الآية: 71.

[2] - سورة النساء، الآية: 78.

[3] - سورة التوبة، الآية: 117.

[4] - سورة الإسراء، الآية: 74.

[5] - سورة طه، الآية: 15.

[6] - سورة الحج، الآية:72.

[7] - سورة النور، الآية: 43.

[8] - السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، (دت)، ص:311.

[9] - قائل البيت مجهول، ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص:277.

أَبَيْتُمْ قُبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فَكَدْتُمْ *** لَدَى اَلْحَرْبِ تُغْنُونَ السُّيُوفَ عَنِ السَّلِ**

فليس في البيت ضرورة.[1]

وكلام اِبن مالك السابق يبين رأيه في موضوع الضرورة الشعرية ومفهوم الاضطرار، فما وجد الشاعر له بدلا فليس بضرورة.

ومن الشواهد كذلك قول الشاعر:[2]

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُباسة وَاجِدٍ ** ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ**

وهذا البيت من أقوى شواهد وقوع خبر "كاد" مقرونا "بأن"، فإن الشاعر قد حذف أن وأبقى عملها[3].مما يُشعر باطرّاد اِقتران خبر كاد ب(أن)، لأن العامل لا يُحذف ويبقى عمله إلاّ إذا اِطّرد ثبوته.[4]

وهذا يعني أن الشاعر أراد: "**بعد ماكدت أن أفعله**"، وبالتالي فهو حذف "أن"، وفي مقابل ذلك أبقى عملها، وهذا يدلُّ أن خبر كاد يقع مقترنا "بأن".

ومنه قول الشاعر:[5]

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ ** إِذْ غَدَا حَشْوَ رِيطَةٍ وبُرُودِ**

فالشاهد في هذا البيت هو: "أن تفيض"، حيث جاء خبر كاد مقترنا بأن.

وقد تبع اِبن مالك في قوله بجواز اِقتران "أن" بخبر "كاد" كل من الرضي **الإستراباذي**[6]، **واِبن عقيل**[7]، **والأشموني**،[8]**والسيوطي**.[9]

---

[1] - ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص:160.

[2] - قائل البيت، عامر بن جوين الطائي، ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص:307.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص:307.

[4] - ينظر: ابن مالك ، المصدر السابق، ص:161.

[5] - قائل البيت مجهول، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج9، ص:348.

[6] - ينظر: الرضي الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4، ص:221، 222.

[7] - ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، (دط)، 1980م، ج1، ص:295، 296.

[8] - ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص:276، 277.

[9] -ينظر: السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،ج1 ،ص: 130.

خاتمة

لقد كانت هذه الدراسة محاولة لتوضيح قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من خلال مؤلف ابن مالك "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" وذلك بهدف الوقوف على أبرز المسائل النحوية التي استشهد فيها بلغة الحديث النبوي وعدّه لها لغة ثرة، وقد أفرز البحث كثير من النتائج والتوصيات أهمها:

_ إن قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وما أثارته قديما وحديثا تكشف لنا عمق اللفظ النبوي حتى وإن كان بالمعنى وتجذّره في المصادر والأمهات اللغوية.

_ تدوين الحديث بدأ بصفة رسمية على رأس المائة الأولى وبلغ منتهاه في نهاية القرن الثالث، وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدوّنون الأحاديث في القرن الأول الهجري بصفة خاصة.

_ أن مواقف العلماء من حجية الحديث النبوي كانت متنوعة منها ما ذهب إلى جواز الاحتجاج به، ومنها من منعه، وهناك أيضا من وقف موقفا وسطا بين المنع والجواز، فكل هذا التنوع كان في خدمة الحديث النبوي الشريف.

_ إن أوائل النحاة احتجوا بالحديث الشريف وإن كان احتجاجهم به في النحو والصرف قليلا.

_نستطيع أن نحدّد شروط الاحتجاج اللغوي بشرطين: أولهما الفصاحة ، ثانيهما، القياس على كلام العرب، طبقا لقانون " كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"، أي كلام فصيح لا يشوبه لحن ولا تحريف.

_ إن رواية الحديث بالمعنى عند من ذهبوا إلى جوازها فإنما كان ذلك في الصدر الأول أي فساد اللغة.

_ إن الذين منعوا الاستشهاد بالحديث منعوه لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لأجروه مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد النحوية.

_ يعد ابن الضائع وأبو حيان من زعماء الفئة المانعة مطلقا الاستشهاد بالحديث رغم أننا وجدنا أن أبا الحيان قد استشهد في كتابه " ارتشاف الضرب" بأحاديث نبوية شريفة.

_ تجويز الاستشهاد بالحديث النبوي، إذ استشهد به كل النحويين واللغويين بدءًا من الخليل وسيبويه إلى يومنا هذا، كما استشهد به ابن الضائع وأبو حيان والسيوطي، وبرهن على ذلك الباحثون.

_ إن احتجاج النحاة بالحديث النبوي الشريف بدأ بصورة واضحة مع ابن مالك والرضي الإستراباذي، فهما يعدان في قمة مذهب المجوزين.

_ يعد أبو إسحاق الشاطبي وجلال الدين السيوطي من أبرز رجال الفئة المتوسطة من الاستشهاد بالحديث الشريف، فقد جوّز علماء هذه الفئة الاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، ونقدوا من جوّز الاستشهاد به دون تمييز بين ما روي بالمعنى أو باللفظ.

_ ليس من المحدثين والمعاصرين من يمنع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

_أن بحث محمد الخضر حسين كان سببا في إصدار مجمع اللغة العربية قراره في قضية حجيّة الحديث النبوي الشريف، وهو قرار جاء في وقته.

_أن ابن مالك انفرد عن النحاة الآخرين بأسلوب متميز وهو " أسلوب الانتقاء من مذاهب مختلفة"، مراعيا في ذلك توافقها مع توجهاته الفكرية.

_ ما ميّز منهج ابن مالك الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، حيث استدل بألفاظه وتراكيبه في التدليل على قاعدة نحوية ما أو إثباتها وتوضيحها.

_ يعد كتاب "شواهد التوضيح" من أهم مصادر التقعيد النحوي، وتبرز أهميته من خلال الاعتماد على الحديث النبوي باعتبارها لغة مطواعة في بناء الأحكام اللغوية متخّذا من صحيح البخاري محورا لتوضيح وتصحيح مشكلات الألفاظ والروايات الواردة فيه.

_ أن الحديث النبوي أغنى اللغة العربية من جانبين: الأول: يتمثل في المعاني، حيث أكسب ساحة اللغة معاني جديدة وألفاظ فصيحة لم تألفها العرب من قبل، أما الثاني:

فهو جانب المعاجم، فقد كان للحديث النبوي الشريف حضور في معاجم اللغويين ممّا ساهم في إثرائها بمعان ومسمّيات جديدة .

_ تعد كتب غريب الحديث موردا يمدّ اللغة بألفاظ جمّة، مما أعلى بنيانها وذلك ظاهر في أمثلة الدراسة.

_ أسهمت الأحاديث النبوية الشريفة بألفاظها الجزلة ومعانيها القوية، في تطور اللغة العربية وإثرائها بألفاظ جديدة.

التوصيات:

_ ضرورة دراسة شواهد الحديث النبوي عند علماء النحو الأوائل، على اختلاف مواقفهم وخاصة الذين كانوا يرفضون الاحتجاج به، كأبي حيان وابن الضائع.

_ الحاجة إلى دراسة موقف السيوطي من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، حيث نجده يتردد بين الفئة المانعة والمتوسطة ولم يقف موقفا ثابتا نستطيع أن ننسبه فيه إلى مذهب من هذه المذاهب الثلاثة.

_ دعوة أقسام اللغة العربية إلى دراسة المصادر الحديثية، دراسة لغوية ونحوية وصرفية وأيضا الصوتية والمعجمية منها.

_ السعي إلى توظيف الحديث النبوي الشريف داخل الدرس اللغوي، والبلاغي أيضا وجعله ركيزة وأساسا، لا معضّدا فحسب.

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:

الرقم	الحديث	الصفحة
01	إِنَّ اللَّهَ نَهَى عَنْ قِيلٍ وَقَالٍ	35
02	أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ	36
03	أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ إِلَى رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ	37
04	أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ	87
05	أَفْضَلُ الصَّدَقَةُ المَنِيحَةُ تَغْدُو بِعَسَاءٍ وَتَرُوحُ بِعَسَاءٍ	105
06	إِذَا رأَيْتَ مَكَّةَ قَدْ بُعِجَتْ كَظَائِمِ وَسَاوَى بِنَاؤُهَا رُؤُوسَ الجِبَالِ	117
07	إِنَّ مِنْبَرِي عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ الجَنَّةِ	108
08	أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ	122
09	إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ	147
10	اِجْتَنِبُوا المُوبِقَاتِ الشِرْكُ باللَّهِ وَالسَّحْرُ	159
11	أَسْرِعُوا بالجَنَازَةِ فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدّمُونَهَا إِلَيْهَا	146
12	بَلْهَ مَا اطَّلَعْتُمْ عَلَيْهِ	37
13	حَمِيَ الوَطِيسُ	90
14	حَيْثُ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ	139
15	دَخَلَ رسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَرْمَةٌ عَلَى النَّارِ	152
16	سَمِعَتْ أُذُنَايَ وَأَبْصَرَتْ عَيْنَايَ النَّبِيَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ	155
17	شَاهَتِ الوُجُوهُ	109
18	الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ	90
19	العَظَمَةُ رِدَائِي وَالكِبْرِيَاءُ إِزَارِي	117
20	عُذِّبَتْ اِمْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا	148
21	غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ	123
22	فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً	79
23	فَلَمَّا قَدِمَ جَاءَهُ بالأَلْفِ دِينَارْ	140

24	فَبَيْنَا أَنَا عَلَى جَرْفِ نَهْرٍ إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي	152
25	قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا	40
26	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى جَخَّ	109
27	كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ	163
28	كَادَ اَلحَسَدُ يَغْلِبُ القَدَرَ	164
29	لِيُبَلِّغَ الشَاهِدُ الغَائِبَ	24
30	لاَ تَكْتُبُوا عَنِي وَمَنْ كَتَبَ عَنِي غَيْرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ	23
31	لَيْسَ فِي الخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ	73
32	لَولاَ أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفرٍ	87
33	لَيْسَ مِنَ البِرّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ	100
34	لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أحدٍ ذَهَبًا	124
35	مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبي صَلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ أَحَدٌ أَكْثَرُ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِي	24
36	مَنَعَتْ العِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا	36
37	مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشَرَ ذِي الحِجَّةِ	73
38	مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا بِغَيْرِ حِلّهَا لَمْ يُرَحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ	74
39	مَا أُحِبُّ أَنَّهُ يُحَوَّلُ لِي ذَهَبًا	84
40	مَنْ تَعَهَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ	89
41	مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ	90
42	مَلْعُوْنٌ مَنْ غَيَّرَ تُخُومَ الأَرْضِ	111
43	خَلَأَتْ وَمَاهُوَ لَهَا بِخُلُقٍ	114
44	مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَرَجُلٍ ذَهَبَ يَرْبَأُ أَهْلَهُ	115
45	مَثَلُ المُؤْمِنِ كَمَثَلِ الشَّاةِ المَأْجُورَةِ	116
46	مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبَ	162
47	نَضَّرَ اللَّهُ اِمْرَءًا سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ	24
48	هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا	79

49	هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ	84
50	هَلْ أَنْتِ إِلاَّ إِصْبَعٌ دَمِيتِ فِي سَبِيلِ اللّهِ مَالَقِيتِ	39
51	هَذَا المَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ	114
52	وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ	34
53	وَلَتَزَرَهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ	36
54	وَأَمَّا سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبُّ المَلاَئِكَةِ والرُّوحِ	71
55	وَيَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ	80
56	وَتَنْطِقُ الرُّوَيْبِضَةُ	112
57	وَلاَ أَقُولُ إِنْ أَحَدًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُسُ بَنُ مَتَّى	125
58	وَاعَجَبًا يَا اِبْنَ عَبَّاسَ	141
59	وَالبَرْمَةُ بَيْنَ الأَثَافِي قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضُجَ	163
60	يَارُبَّ كَاسِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ القِيَامَةِ	38

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

أولا: المصادر:

(أ)

- الأزرقي ، محمد بن عبد الله.

1- أخبار مكة وماجاء فيها من الآثار، تح: عبد الملك بن عبد الله، مكتبة الأسدي، ط1، 2004م.

- الألباني، محمد ناصر الدين:

2- صحيح الجامع الصغير، وزيادته (الفتح الكبير)، المكتب الإسلامي، ط3، 1988م.

(ب)

- البخاري، محمد بن اسماعيل:

3- صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 2002م.

- بدر الدين، محمود بن أحمد:

4- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، (دط)، (دت).

_ البيهقي، أحمد بن حسين بن علي:

5- السنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م.

6- معرفة السنن والآثار، تح: عبد المعطي أمين تلعجي، دار قتيبة، دمشق، بيروت، ط1، 1991م.

(ت)

- الترمذي، الحافظ أبي عيسى:

7- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (دط)، (دت).

8- الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م.

(ح)

- ابن حنبل، أحمد ابن حنبل:

9- مسند الإمام أحمد ابن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، (دط)؛ (دت).

- الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري:

10- المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.

(س)

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن:

11- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، (دت).

(ش)

- أبي شيبة، عبد الله بن محمد:

12- مصنف أبي شيبة، تح: أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 2008م.

- الشافعي، محمد بن إدريس:

13- المسند، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، 1400ه.

(ص)

- الصنعاني، أبي بكر عبد الرزاق:

14- المصنف، تح: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، مصر، ط2، 2015م.

(ع)

- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر:

15- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب السلفية، (دط)، (دت).

(م)

- ابن مالك، جمال الدين الأندلسي:

16- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413م.

- مسلم، مسلم بن حجاج القشري النيسابوري:

17- صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية، الأزهر، ط1، 1930م.

18- صحيح مسلم، تح: فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت،(دط)، (دت).

ثانيا: المراجع العربية:

(أ)

- ابن الأثير، المبارك بن محمد:

19- النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: عبد الحميد الحلبي، دار ابن الجوزي، ط1، 1421ه.

- ابن الأنباري، أبي البركات كمال الدين:

20- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1957م.

21- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، تح: محمد محي الدين، دار الفكر، بيروت، (دط)، (دت).

22- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م.

- الأشموني، علي محمد بن عيسى

23- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي،لبنان، ط1، (دت).

- الألوسي، محمود شكري:

24- إتحاف الأمجاد في مايصح الاستشهاد به، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف، العراق، (دط)، 1982م.

- الإستراباذي، محمد بن الحسن

25- شرح الرضي على كافية ابن حاجب، تح: يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1966م.

26- شرح الشافية ابن حاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، 1982م.

- الأفغاني، سعيد

27- الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (دط)، 2003م.

28- في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1997م.

29- من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، (دط)، (دت).

(ب)

- أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسين

30- الكليات، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط2،1998م.

- الباتلي، أحمد عبد الله

31- المعاجم العربية وطرق ترتيبها، دار الراية، الرياض، ط1، 1992م.

- بيرم، عبد المجيد

32- الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط1، 2004م.

- البغدادي ، عبد القادر بن عمر

33- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.

34- الكفاية في علم الرواية، دار المعارف العثمانية، (دط)، 1357ه.

(ث)

- ابن ثابت ، حسان

35- ديوان حسان ابن ثابت، تح: عبد أمهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1994م.

(ج)

- **ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير**

36- النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

37- غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1402ه.

- **ابن جني، أبو الفتح عثمان**

38- الخصائص، تح: عبد الحميد الهنداوي، بيروت، لبنان، ط3، 2008م.

- **الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن حجر**

39- البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م.

- **الجرجاني، عبد القاهر**

40- دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (دط)، (دت).

- **الجرجاني، الشريف**

41- التعريفات، المطبعة الخيرية، مصر، ط1، 1306ه.

- **الجبل، محمد الحسن**

42- الاحتجاج بالشعر في اللغة (الواقع ودلالته)، دار الفكر العربي، القاهرة، (دط)، (دت).

(ح)

- **أبو الحيان، الأندلسي**

43- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988م.

44- تفسير البحر المحيط، تح: أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

45- التذييل والتكميل، تح: حسن الهنداوي، كنوز اشبيليا، الكويت، ط1، 1998م.

- **الحريري، القاسم بن علي**

46- مقامات الحريري، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، (دط)، 1978م.

- **الحديثي، خديجة**

47- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق،(دط)، 1981م.

48_ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، المساهم، جامعة الكويت، (دط)، 1974م.

- **حسان، تمام**

49- الأصول (دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، عالم الكتب، القاهرة،(دط)، 2000م.

- الحسون، خليل بنيان

50- النحويون والحديث الشريف، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2006م.

- حسين، محمد الخضر

51- دراسات في العربية ولهجاتها، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2،1960م.

- الحموي، ياقوت

52- معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (دط)، 1956م.

(خ)

- خليل، حلمي

53- من تاريخ النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، (دط)، 1992م.

- خان، محمد

54- أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة، (دط)، 2012م.

- الخطابي، محمد بن محمد

55- معالم السنن شرح لسنن أبي داوود، تح: سعيد بن نجدت، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 2012م.

- الخفاجي، محمد بن سعيد

56- سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982م.

- الخطيب، محمد عجاج

57- أصول الحديث علومه ومصطلحه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

58- السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، القاهرة، (دط)، 1988م.

(ر)

- الرامهرمزي، الحسين عبد الرحمن

59- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تح: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1984م.

(ز)

- الزبيدي، أبي بكر محمد بن الحسن

60- طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1984م.

- الزركلي، خير الدين

61- الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.

- الزمخشري، أبي القاسم محمود

62- تفسير الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، (دط)، (دت).

63- المفصل في صنعة الإعراب، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.

(س)

- سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان

64- الكتاب ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن

65- أخبار النحويين البصريين، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام، القاهرة، ط1، 1985م.

- السيوطي، الحافظ جلال الدين

66- الإقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 2006م.

67- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1964م.

68- تدريب الراوي في شرح تقاريب النواوي، تح: أبو قتيبة محمد الفارابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط1، 1414م.

69- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المعرفية، بيروت، (دط)، (دت).

70- المهذب فيما وقع من القرآن من المعرب، تح: التهامي الراجي الهاشمي، صندوق إحياء التراث الإسلامي، مطبعة فضالة، المغرب، (دط)، (دت).

71- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

- السبكي، تاج الدين

72- طبقات الشافعية، تح: عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (دط)، 1976م.

- ابن السراج، أبي بكر محمد

73- الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.

- السامرائي، فاضل صالح

74- النحو العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط1، 2014م.

75- معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000م.

(ش)

- شاكر، أحمد محمد

76- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (دت).

- أبو شهبة، محمد

77- دفاع عن السنة ورد فعل المستشرقين والكتاب المعاصرين، مكتبة السنة، ط1، 1989م.

- شاهين، عبد الصبور

78- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، (دط)، 1966م

- الشرقاوي، السيد

79- معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2011م.

(ص)

- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن

80- معرفة أنواع علوم الحديث، تح: نور الدين عتر، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، (دط)، 1986م.

- صالح ، صبحي

81- علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 1984م.

- الصنعاني، محمد بن إسماعيل

82- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تح: محمد محي الدين، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، (دط) ، (دت).

(ض)

- الضيف، شوقي

83- المدراس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، (دت).

(ط)

- الطنطاوي، محمد

84- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، (دت).

- الطيار، رضا عبد الجليل

85- الدراسات اللغوية في الأندلس، دار الطباعة والنشر، بيروت، (دط)، 1980م.

(ع)

- العسقلاني، أحمد بن حجر

86- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد سيد جاد، دار الكتب الحديثة، القاهرة، (دط)، (دت).

- ابن العماد ، الحنبلي

87- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، 1986م.

- ابن عقيل، عبد الله

88- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، مصر، ط20، 1980م.

89- المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، (دط)، 1980م.

- عمر، أحمد مختار

90- البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.

- عيد، محمد

91- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة، (دط)، 1988م.

(ف)

- الفارسي، أبو علي

92- المسائل البصريات، تح: محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط1، 1985م.

93- المسائل العضديات، تح: علي صابر المنصوري، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1986م.

- فجال، محمود

94- الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997م.

95- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، (دط)، (دت).

- الفاسي، الطيب

96- فيض نشر الاقتراح من روض طي الإقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ط1، 2000م.

(ق)

- القسطلاني، شهاب الدين أحمد

97- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، المطبعة الأميرية، بولاق، ط7، 1904م.

- القطامي، عمير بن شيم

98- ديوان القطامي، تح: إبراهيم السامرائي، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1961م.

القفطي، جمال الدين أبي الحسن
99- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986م.

(م)

المبرد، أبي عباس محمد
100- المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، وزراة الأوقاف، القاهرة، ط1، 1994م.

- مصطفى، إبراهيم
101- إحياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (دط)، 1909م.

- المعايطة، باسم مفضي
102- تعضيد شاهد الحديث النبوي في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك، دراسة تحليلية تأصيلية، المنهل، (دط)، (دت).

- المغالسة، محمود حسني
103- النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997م.

- المرادي، ابن أم قاسم
104- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001م.

- المقري، أحمد بن محمود
105- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (دط)، 1968م.

- ممدوح، عبد الرحمن
106- المنظومة النحوية، دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، مطبعة ياسر الإسكندرية، مصر، (دط)، 2000م.

- المخزومي، مهدي
107- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1958م.

(ن)

- نحلة، محمود أحمد
108- أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1987م.

- الندوي، سيد سليمان
109- الرسالة المحمدية، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 2002م.

(ه)

- ابن هشام، الأنصاري

110- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط6، (دت).

(و)

- ولد أباه، محمد المختار

111- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

(ي)

- يعقوب، إيميل بديع

101- من قضايا النحو واللغة ، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2009م.

ثالثا: المراجع المترجمة:

(ف)

- فك، يوهان

112- العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، تر: عبد الحليم النجار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (دط)، 2014م.

رابعا: المجلات والدوريات:

(ص)

- صافار، صالح أحمد

113- النحويون والحديث الشريف، مجلة الساتل، جامعة 7 أكتوبر، كلية آداب، العدد2، 2007م، مصراتة، ليبيا.

(ع)

العموش، خلود إبراهيم

114- مسألة احتجاج النحاة بالحديث الشريف في مناهج المحدثين، الشاعر وقباوة نموذجا، قسم اللغة العربية، مجلة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجامعة الهاشمية، العدد 10، محرم، 1430ه، عمان ، الأردن.

- العسكري، محمد صالح

115- الاستشهاد بالحديث النبوي عند اللغويين ، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، العدد 2، السنة 13، 1431ه إيران.

خامسا: الرسائل الجامعية:

(ط)

- طيباوي، عطية

116- أثر الحديث النبوي في أصول اللغة وبناء المعاجم، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: لغة ودراسات قرآنية، 2014، 2015م.

سادسا: المعاجم:

(أ)

- إبراهيم أنيس وآخرون،

117- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م.

(ج)

- الجوهري، اسماعيل بن حماد

118- الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.

(ز)

- الزمخشري، محمود بن عمر

119- أساس البلاغة، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

(ف)

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد

120- مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.

- الفراهيدي، الخليل

121- معجم العين، تح: مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، (دط)، (دت).

(م)

- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين

122- لسان العرب، دار صادر، بيروت، (دط)، (دت)

ملحق

ملحق:

1) التعريف بابن مالك:

أ. حياته:

هو الإمام العلاّمة، حجّة العرب محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله، الطائي الجيّاني، النحوي، اللغوي الشافعي ولد - رحمه الله - بجيّان من مدن الأندلس الوسطى، وكان مولده سنة ست مائة (600 ه)، أو إحدى وست مائة (601 ه). [1]

عاش إبن مالك في المشرق العربي معظم حياته، إذ لم يعد إلى المغرب والأندلس منذ أن رحل عنهما وقد تتلمذ على يد علماء المشرق وكان هو أستاذ للدارسين المشارقة، إلّا أن ذلك لم ينسه أصله الأندلسي، فقد كان له الفضل في ذكر أسماء نحاة المغرب والأندلس في المشرق،" مثل: السهيلي وابن خروف والخضراوي وابن عصفور وغيرهم في كتب النحو المتأخرة، ولأمر ما نجد أسماءهم تتكرر في شرح ابنه بدر الدّين للألفية و المعروف بشرح ابن الناظم، رغم أن هذا قد ولد ونشأ بدمشق". [2]

أخذ العربية وغيرها عن غير واحد، فممّن أخذ عنه في الأندلس" بجيّان": ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعي الغرناطي، توفي سنة ست مائة وثمانية وعشرون (ت 628ه) [3]، وأبو علي الشلّوبين عمر بن محمد الأزدي الإشبيلي توفي سنة ست ومائة وخمسة وأربعين (645 ه). [4]

وفي دمشق سمع من أبي الحسن علي بن محمد السّخاوي توفي سنة ست مائة وثلاثة وأربعين(643ه) [5]، وأبي صادق الحسن بن صبّاح القرشي المخزومي توفي سنة ست مائة واثنان وثلاثين (ت 632 ه) [6]، وأبي الفضل مكرم بن محمد المسند القرشي المعروف بابن أبي الصقر، توفي سنة ست مائة وخمسة وثلاثين (635 ه) [7]، وجالس بحلب أبا البقاء يعيش بن

---

[1]- ينظر، السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص: 130.

[2]- ينظر، رضا عبد الجليل الطيّار، الدراسات اللغوية في الأندلس، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، (دط)، 1980 م، ص: 50.

[3]- ينظر: المصدر السابق، ج1، ص: 482.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 224.

[5]- ينظر: القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص: 311.

[6]- ينظر: السبكي، (تاج الدين أبو نصر السبكي)، طبقات الشافعية الكبرى، تح: عبد الفتاح الحلو، فيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ط)، 1964 م، ج 8، ص 67.

[7]- ينظر: المصدر نفسه، ج8، ص: 67.

علي الحلبّي توفي سنة ستّ مائة وثلاثين وأربعين(643 ه) [1]، وتلميذه محمد بن محمد بن أبي علي المنشور بابن عمرون الحلبي توفي سنة ست مائة وتسعة وأربعين(ت 649 ه) [2].

يقول السيوطي:" صرف ابن مالك همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وحاز قصب السبّق، وأربى على المتقدّمين وكان إمامًا في القراءات وعِللها، وأمّا اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والإطّلاع على وحشيّها، وأمّا النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يجارى، وحبرا لا يبارى وأمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة والعلماء يتحيّرون: ويتعجبون من أين يأتي بها؟ وكان نظم الشعر سهلًا عليه، رجزه، وطويله وبسيطه، هذا ماهو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة وكثرة النوافل، وحسن السّمت، ورقة القلب وكمال العقل، والوقار والتّؤدة" [3]

تصدّر لإقراء العربية بحلب، ثمّ انتقل إلى دمشق وأقام بها مدّة يصنف ويشتغل وتصدّر بالتّربة العادلية، وبالجامع المعمور، وتخرّج به جماعة كثيرة فمّمن روى عنه ابنه بدر الدين توفي سنة (ت 686 ه)[4]، وشيخ الإسلام النووي توفي سنة (676 ه)[5]، وشمس الدين بن جعوان توفي سنة (682 ه) [6].

وقاضي القضاة بن خلّكان توفي سنة (ت 681 ه) [7]، وبهاء الدين بن النّحاس توفي سنة مائة وثمانية وتسعين (698 ه)، [8]

---

[1]- ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص: 351.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 231.

[3]- المصدر السابق، ج2، ص: 130.

[4]- ينظر: إبن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج 5، ص: 354.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص: 381.

[6]- ينظر: المصدر السابق، ج 5، ص: 371.

[7]- ينظر: المصدر نفسه، ج 5، ص: 371

[8]- ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص: 13

وشرف الدين اليونيني توفي سنة (ت 701 ه)[1]، وشمس الدين البعلي توفي سنة (ت 709 ه)[2]، وبدر الدين بن جماعة توفي سنة سبع مائة وثلاثة وثلاثين ت (733 ه)[3].

وقال **ابن الجزري**:" وحدثني بعض شيوخنا أنه كان يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشّباك التّربة العادلية، وينتظر من يحضر يأخذ معه، فإذا لم يجد أحدًا يقوم إلى الشباك، ويقول:" القراءات القراءات، العربية العربية، ثمّ يدعو ويذهب، ويقول: أنا لا أرى ذمتّي تبرأ إلّا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالس في هذا المكان لذلك، وقال فيه أيضًا: وهو إمام زمانه في العربية". [4]

يقول **سعيد الأفغاني**: "وكان خاتمة علماء الأندلس اثنان رزقا الشهرة ورحلا إلى المشرق فبثّا علمهما فيه: وكثرت مؤلفاتهما، وكتب لها الذيوع حتى عصرنا هذا، عنيت الإمام ابن مالك الجياني صاحب الألفية، والإمام أبا جيان الغرناطي صاحب التفسير الكبيرّ [5]

وخلاصة القول أن ابن مالك نظم في العلم كثيرًا، وجمع وألّف وراجع من الكتب وطالع الدّواوين العربية وحوت مصنفاته نوادر وعجائب، وكثير منها استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة.

يقول تلميذه أبو البقاء الحافظ المصري" [6]:

هُوَ الأَوْحَدُ الْفَرِدُ الذِي تَمّ عِلْمُهُ * وَسَارَ مَسِيرَ الشَمْسِ فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**

وَمِنْ غَايَةِ لِإِحْسَانِ مَبْدَأُ فَضْلِهِ * فَلَا غَرْوَ أَنْ يَسْمُو عَلَى الْعُجْمِ وَالْعَرَبِ**

توفي ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء ثاني عشر شعبان، سنة اثنين وسبعين وستمائة(ت 672م) وصلّي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح جبل قاسْيون بتربة ابن جعوان. [7]

وقد رثاه شرف الدين الحصني بقصيدة مطلعها: [8]

يَا شَتَاتَ اَلْأَسْمَاءِ وَاَلْأَفْعَالِ * بَعْد مَوْتِ اِبْن مَالِكَ الْمِفْضَالِ**

---

[1]- العسقلاني(ابن حجر العسقلاني)، الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد سيّد جاد، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ط، د.ت، ج 3، ص: 173.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ج 4، ص: 257.

[3]- ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج 6، ص: 105.

[4]- ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1402 ه، ج 2، ص: 181.180.

[5]- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص 97.

[6]- ينظر: المقري(أحمد بن محمد)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1968 م،ج2 ، ص: 429.

[7]- ينظر: الحموي (ياقوت الحموي)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1956 م، ج4 ، ص: 83.

[8]- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص: 135.

وَإِنْحرافِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْد ضَبطٍ * مِنْهُ فِي الإِنْفِصَالِ وَ الإِتّصَالِ**

ورثاه تلميذه بهاء الدّين بن النّحاس بقوله: [1]

قُلْ لِابْنِ مَالِكٍ إِنْ جَرَتْ بِكَ أَدْمُعِي * حَمْرَاءَ يَحْكِيهَا النَّجِيعُ القَانِي**

وَلَقَدْ جَرَحْتَ القَلْبَ حِينَ نُعِيتَ لِي * فَتدفقّتْ بِدِمَائِهِ أَجفَانِي**

ب. <u>مؤلفاته:</u>

يعد ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع الهجري، وأغزرهم إنتاجًا،وأرفعهم قدرًا ذكرًا، وأوسعهم رواجًا، فقد وهبه الله تعالى قدرة فائقة على النظم العلمي، فأخرج الكثير من المؤلفات النحوية واللغوية، وقد خلّف بعده إرثا كبيرا من المؤلفات حيث تناول في هذه الأخيرة اللغة وقواعدها وعلومها من كل الجوانب.

أ) <u>زمن تصانيفه النحوية:</u> [2]

1. الكافية الشافية.
2. الوافية في الشرح الكافية.
3. الخلاصة المشهورة بالألفية.
4. التسهيل، واسمه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
5. شرح التسهيل.
6. المؤصل في نظام المفصّل.
7. سبك المنظوم وفك المختوم.
8. عمدة الحافظ وعدّة اللافظ.
9. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ.
10. إكمال العمدة.
11. شرح إكمال العمدة.
12. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح أو إعراب مشكل البخاري.
13. المقدمة الأسدية.
14. شرح الجزولية.
15. نكته النحوية على مقدمة ابن الحاجب.

---

[1]- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص: 137.

[2]- ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحوية، دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية مطبعة ياسو، الإسكندرية، مصر، (دط)، 2000 م، ص: 17.

ب) مؤلفات ابن مالك اللغوية: [1]

1. نظم الفوائد.
2. مثلثات ابن مالك: المسّماة : إكمال الإعلام، بمثّلث الكلام.
3. إكمال الإعلام بتثليث الكلام.
4. ثلاثيات الأفعال.
5. لامية الأفعال.
6. شرح لامية الأفعال.
7. تحفة المورود: في المقصور والممدود.
8. شرح تحفة المورود.
9. الإعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.
10. الإعتماد: في نظائر بين الظاء والضاد.
11. قصيدة أخرى في الظاء والضاد.
12. أرجوزة في الطاء والضاد.
13. النظم الأوجز: فيما يهمز ومالا يهمز، وشرحه.
14. الوفاق: في الإبدال.
15. كتاب الألفاظ المختلفة.
16. ذكر معاني أبنية الأنبياء الموجودة في المفصّل.
17. فتاوى في العربية
18. منظومة: فيما ورد من الأفعال بالواو، والياء.
19. كتب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث، فأكثرو غير ذلك.

ج . مؤلفاته في الصّرف: [2]

1. إيجاز التعريف: في علم التصريف

2. شرح تصريف ابن مالك، المؤخذ من كافيته، وهو شرح لقسم الصّرف بالكافية الشافية.

د. مؤلفاته في القراءات: [3]

1) المالكية في القراءات.

---

[1] - المرجع السابق، ص: 18.

[2] - المرجع نفسه، ص: 19.

[3] - المرجع نفسه، ص: 19.

2) اللامية في القراءات.

فابن مالك خلّف ثروة ضخمة من المؤلفات في علوم اللغة والقراءات اهتم بها الناس من بعده، ومازال أكثرها مخطوطًا إلى يومنا هذا.

2) <u>المسائل النحوية المعتمدة في الدراسة:</u>

تفاديّا للإطالة في الملحق تم اِنتقاء ببعض المسائل:

أ. مسألة نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به.

ومنها قول خباب رضي الله عنه: " **فَلَمْ يَتْرُكْ إلاَّ نَمِرَةً، كُنَّا إذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلاَهُ، وَإذَا غُطِيَّ رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ**" [1]، قلت المشهور (وَإذَا غَطيّنا رجليهِ خرج رأسه) ولا إشكال في، وفي بعض النسخ المعتمد عليها (وإذا غطي رجليه)، وفيه إشكال ظاهر، لأن (غطي) يقتضي مرفوعًا، يقتضي مرفوعًا، ولم يذكر بعده غير رجليه فكان حقه الرفع والوجه في نصبه:

أن يكون (غُطي) مسندًا إلى ضمير النمرة على تأويل (كفن) وتضمين (غُطي) معنى (كسي).

وإلى ما دّل عليه (غُطَىَ) من المصدر، فإن نيابة المصدر من الفاعل مع وجود المفعول به جائزة عندي وعند الأخفش والكوفيين، لكن بشرط أن يلفظ به مخصصًا أو يُنوى ويدل على تخصيصه قرينة وقرينة التخصيص هنا موجودة وهي وصف الراوي النمرة بعد الشمول والإفتقار إلى جذبها من علو وسفل فحصل بذلك للتغطية تخصيص.[2]

ب) <u>إستعمال (وا) حرف نداء في غير الندبة:</u>

و(وا) في قوله "**واعجَبًا لكَ**" [3]، إذا نون اسم الفعل بمعنى:

أعجب، ومثله (واها) و(ويْ)، وجئ بعده ب "عجبًا" توكيدًا.

وإذا لم ينون فالأصل فيه: واعجبي، فأبدلت الكسرة فتحة والياء ألفًا، كما فعل في **(يَا أَسَفَا)**[4]، **(ويَا حَسْرَتَا)** [5]، وفيه شاهد على استعمال (وا) منادى غير مندوب كما يرى المبّرد ورأيه في هذا صحيح. [6]

---

[1]- تم تخريج هذا الحديث في الجزء التطبيقي.

[2]- ابن مالك، شواهد التصحيح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، مشكلات الجامع الصحيح، ص: 226.

[3]- تم تخريج الحديث في الجزء التطبيقي.

[4]- سورة يوسف، الآية:84.12.

[5]- سورة الزمر، الآية: 56.39.

[6]- المصدر السابق، ص: 228.

ت) جواز تأنيث المذكر إذا أوّل بالمؤنث:

ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم: " **أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ فَإِنَّهَا فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ**". [1]

قلت موضع الإشكال في هذا الحديث قوله: "فخير تقدمونها إليها" فأنث الضمير العائد على " الخير" وهو مذكر، فكان ينبغي أن يقول: "فخير تقدمونها إليه"، لكن المذكر يجوز تأنيثه إذا أوّل بمؤنث، كتأويل " الخير" التي تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو الحسنى أو باليسرى، كقوله تعالى: **((لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى))**[2]**وكقوله تعالى:((فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى)).** [3]

ومثله قراءة **أبي** العالية: **"لَا تَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا "** [4] بالتاء والفعل المسند إلى"الإيمان" ولكنه في المعنى طاعة وإنابة فكان ذلك سببًا اقتضى تأنيث فعله. [5]

ث) مسألة تنازع الفعلين مفعولا واحد وإيثار الثاني بالعمل:

ومنها قول أبي شريح الخزاعي:" **سَمِعَتْ أُذُنَايَ وَأَبْصَرَتْ عَيْنَايَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ حِينَ تَكَلَّمَ**" [6]، قلت: قلت في هذا الحديث تنازع الفعلين مفعولًا واحدًا، وإيثار الثاني بالعمل أعني (أبصرت) لأنه لو كان الفعل لـــ (سمعت) لكان التقدير سمعت أذناي النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: " وأبصرته"، فإذا أخر المنهوب وهو مقدم في النية بقيت الهاء متصلة بـــ" أبصرت" ولم يجز حذفها لأن حذفها يوهم غير المقصود، فإن سمع الحذف مع العلم بأن العمل للأول، حكم بقبحه وعُدّ من الضرورات ومن تنازع الفعلين وجعل العمل للثاني قوله تعالى:: **أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**" [7]وفي الحديث المذكور شاهد على أنه قد يتنازع منصوبًا واحدًا فعلًا فاعلين متباينين، فيتفاد من " سمعت أذناي" و"أبصرت عيناي" النبي صلى الله عليه وسلم جواز: أطعم زيد وسقى محمد جعفرًا، وأكثر النحويين لا يعرفون هذا من التنازع. [8]

---

[1]- تم تخريج الحديث في الجزء التطبيقي.

[2]- سورة يونس، الآية 26.

[3]- سورة الليل، الآية:7

[4] - سورة الأنعام، الآية: 158.

[5]- ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 144.

[6]- تم تخريج الحديث في الجزء التطبيقي.

[7]- سورة الكهف، الآية: 96.

[8]- ابن مالك، المصدر السابق، ص: 181.

ج) إستعمال" في" دالة على التعليل:

ومنها رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ**" [1]

قلت: تضمن هذا الحديث استعمال "في" دالة على التعليل وهو مما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز، والحديث والشعر القديم [2]، فمن الوارد في القرآن العظيم قول الله تعالى" **لَّوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**" [3]، ومن الوارد في الشعر القديم قولٌ جميل: [4]

فَلَيْتَ رِجَالاً فِيكِ قَدْ نَذَرُوا دَمي

وَهَمّوا بِقَتْلي، يَا بُثَيْنَ لَقُوني

---

[1]- تم تخريج الحديث في الجزء التطبيقي.

[2]- ابن مالك ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: 123.

[3]- سورة الأنفال، الآية: 68.

[4]- تم تخريج البيت الشعري في الجزء التطبيقي.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ – ه
مدخل: النحو العربي والحديث الشريف مقاربة مفهومية وتاريخية	
أولا: النحو العربي، مفهومه ونشأته	17-8
ثانيا: الحديث النبوي الشريف، مفهومه وتدوينه	28-17
الفصل الأول: الاحتجاج ، مفهومه، طبيعته ومصادره	
المبحث الأول: مفهوم الاحتجاج	33-30
المبحث الثاني: تطور الاحتجاج بالحديث عبر العصور	41-33
المبحث الثالث: الاحتجاج اللغوي ، دوافعه، شروطه وقواعده	57-42
المبحث الرابع: مصادر الاحتجاج اللغوي	57
1- القرآن الكريم	60-58
2- الحديث النبوي الشريف	62-60
3- كلام العرب	64-42
الفصل الثاني: الحديث النبوي الشريف، حجيّته وأثره في الدرس اللغوي	
المبحث الأول: مواقف العلماء من حجيّة الحديث النبوي الشريف	66
1- موقف القدامى والمتأخرين من حجيّة الحديث النبوي الشريف	66
أ- القدامى	74-66
ب- المتأخرين	88-74
المبحث الثاني: موقف المعاصرين والمحدثين من حجية الحديث النبوي الشريق	96-88
المبحث الثالث: أثر الحديث النبوي في اللغة من حيث المعنى والمعجم	96
1- من حيث المعنى	100_97
2- من حيث بناء المعاجم العربية	101

أ- معاجم غريب الحديث	101-106
ب- معاجم الألفاظ	106-118
الفصل الثالث: ابن مالك وكتابه شواهد التوضيح والتصحيح دراسة تطبيقية تحليلية	
المبحث الأول: ابن مالك دوره، ومنهجه في الدرس الحديثي	120
1- ابن مالك والحديث الشريف	120-126
2- منهج ابن مالك النحوي	126-133
المبحث الثاني: ابن مالك وكتابه شواهد التوضيح والتصحيح	133-138
المبحث الثالث: موقف ابن مالك من المسائل النحوية	138
1- مواطن الإتفاق مع النحويين	138
أ- مسألة نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به	139
ب-مسألة استعمال حيث ظرف زمان	139-140
ت- مسألة زيادة الألف واللام لا تمنعا من الإضافة	140-141
ث- مسألة استعمال "وا" حرف نداء في غير الندبة	141-142
ج- مسألة ربّ تفيد التكثير	142-144
2- مواطن الاختلاف مع النحويين	144
أ- مسألة تقديم حرف العطف على أدوات الاستفهام	144-145
ب- مسألة جواز تأنيث المذكر إذا أوُل بمؤنث	146
ت- مسألة استعمال "إذ" بمعنى "إذا"	147-

	148
ث- مسألة استعمال في دالة على التعليل	148-149
ج- مسألة استعمال "حوّل" بمعنى صيُر	149-150
المبحث الرابع: نماذج من المسائل النحوية التي استشهد بها ابن مالك	151
1- مسألة وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد إذا الفجائية وبعد واو الحال	151-152
2- مسألة تنازع الفعلين مفعولا واحدا وإيثار الثاني بالعمل	155-157
3- مسألة حذف حرف العطف وحذف المعطوف	158-160
4- مسألة لغة أكلوني البراغيث	160-161
5- مسألة وقوع خبر كاد مقرونا بأن	162-165
خاتمة	167-169
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	171-173
قائمة المصادر والمراجع	175-185
الملحق	186-194
فهرس الموضوعات	196-199
ملخص الأطروحة باللغتين العربية والفرنسية	

ملخص

تناول هذا البحث في قسمه النظري بالدراسة والتحليل موضوع " الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك أنموذجا " من خلال تحديد ماهية الاحتجاج وطبيعته وبيان تطوره ومصادره، والوقوف عند حجيَة الحديث الحديث النبوي الشريف واستجلاء مواقف العلماء المتنوعة والمختلفة من حجيَته، وتوضيح أثره في الدرس اللغوي والانتهاء بتخصيص القسم الثاني من الدراسة للجوانب التطبيقية من خلال الحديث عن ابن مالك وكتابه "شواهد التوضيح والتصحيح" مع إبراز دوره ومنهجه في الدراسات الحديثية، واستعراض آرائه النحوية في إثبات حجيَة الحديث النبوي الشريف، ومما لاشك فيه أن هذا البحث تطرَق إلى مصدر أصيل من مصادر اللغة العربية، وقد هدف إلى إبراز مواقف العلماء القدامى والمحدثين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وقد توصل إلى أن ابن مالك كان يعتمد على السماع كثيرا، ويأخذ بالقياس وكان في شرحه للقضايا النحوية يستشهد بالحديث النبوي الشريف.

Résumé

Cette recherche a traité dans sa partie théorique , par l'étude et l'analyse, l’objet de "la protestation par la tradition prophétique (hadith du prophète), le livre de preuves de clarification et de correction d'Ibn Malik comme exemple" en déterminant la définition de la protestation et sa nature ainsi que son développement et ses sources, en s’attardant sur la preuve de la tradition prophétique et éclaircissant les positions différentes des érudits envers sa preuve et clarifiant son effet sur la leçon linguistique .

Nous avons consacré la deuxième partie de l'étude aux aspects pratiques à travers une discussion sur Ibn Malik et son livre "Preuve de clarification et de correction" avec une mise en évidence de son rôle et de sa méthodologie dans les études modernes, et l’exposition de ses opinions grammaticales en montrant la preuve de la tradition prophétique.

Cette recherche qui portait, sans aucun doute, sur une source authentique de la langue arabe, visait à mettre en évidence les positions des savants anciens et modernes pour protester par la tradition prophétique. Elle a révélé qu’Ibn Malik s'appuyait beaucoup sur l’écoute et utilisait l’analogie et il citait , dans ses explications des questions grammaticales, des traditions prophétiques.